الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة
الحصر وتصديرا لكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر و
العناية اليه مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ
وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما رو ثلاثية
كاشتراك الثلاثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة في التنصيص
فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين في صحة
المجامعة مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان
اعني الاثبات للمذكور والنفي عما عداه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات
ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعدا وعلى العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا
ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها
اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط
جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتامل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال
الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلق ما ترى بالقلب اذا
كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا
ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه و
لكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر
على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو
ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا
درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وفي الحال وذي الحال نحو ما جاء زيد الا راكبا
وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وساير المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما
قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا للتاديب وما طاب الا نفسا
ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل
الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيد

الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما مر في الامثلة
ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى
هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف
على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار
ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء
على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان الاداة متقدمة
على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل
على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول
على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا
كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم
على احد الا عليك النوائح وكذا ساير المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر
الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى
زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب
فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني لتتم تلك الصفة وانما جاز
مع قلته لانها في الحقيقة تامة لذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن
تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه
كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على
الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفيما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد
الا عمرو بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه
ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه
يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشائع او متقدمين
عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة وقالوا
ان الظرف في قوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي

واحد

وأجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم
وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا
السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا
تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا
اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات
فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن
الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع
ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح يشعر
بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد
في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في
نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع
خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة قلت ليس
في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف
ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب
بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما
جميعا والمص لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه اراد اصلاحه غير ما له
ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في
مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون
بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وقوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن
لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا
التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه
صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد
السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه

وقصد

وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه وبنائه قوله في
التصور معرفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتأمل في هذا المقام فان تحقيقه
على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوز له
تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب
الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار
من غير تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو
وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم
الشارح العلامة انه انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد مبتدا
وقام خبره وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعني
يجب ان يقدرا اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احديهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري
انه كلام في غاية السقوط مما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر
في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها فعلية
كان الانسب رعاية ذلك في الثانية ايضا ولا يحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية
فعلية صرفة نحو زيد قام وعمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن بعده في نحو زيد قام
وعمرا اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير
الفعل فهي عطف على الفعلية التي هي خبر مبتدا والضمير محذوف اي واكرمت عمرا عنده
او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها
جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي
يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات
وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين
واحد اختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى
على المنصف لطافة هذا التوجيه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير
من المحصلين الا لمانع مثل ان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام

كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتاى هو اسم الموضوع من انتاى عنه اى
بعد عنك واسع اى ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه وهوله
والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان ابعد في الطرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول
يده ولان له في جميع الآفاق مطيعا لاوامره يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير
صحيح لان في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا
لا مساواة قلت اعتبار ذلك امر لفظي ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف
عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة
كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة
بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر
وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد
به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل
فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع
القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف
قلت لما سد الظرف مسده ووجب تركه لعدم احتياج تاديه اصل المراد اليه
حتى لو ذكر لكان تطويلا صح ان ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد وتقدير
الفعل انما هو تجريد ورعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بفعل وفضله
اى رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى
وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اى اللفظ الذي يناظر قولهم
القتل انفى للقتل منه اى من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه هو في القصاص
حيوة لان قوله لكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زايدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل
فحروف في القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل
انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة
دون الكتابة والنص على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح

بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اى لمنع القصاص اياهم عما كانوا عليه
من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة
او النوعية عطف على التعظيم اى لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة
للمقتول اى الذي يقصد قتله والقاتل بالارتداع من القتل لوقوع العلم بالقصاص من
القاتل لانه اذا اهتم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو
من القود والمراد اى بكون قوله ولكم في القصاص حيوة مطردا الا ان الاقتصاص
مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه
القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اى خلو قوله ولكم
في القصاص عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث
انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم حيوة
من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر
وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر الكلام
وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر
ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغنائه اى وباستغنا
قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اى القتل
انفى للقتل من تركه والمطابقة اى وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتقابلين
القصاص والحيوة ويرجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت
للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلاسته عن توالي الاسباب الخفيفة التي
ينقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين
الا في موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو
ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر
على المبتدأ للاختصاص بالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل
في الدار رجل لا يكون للاختصاص وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما

المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود

DEANSHIP OF
LIBRARY AFFAIRS

عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11495 P.O.Box 22480

No. .... الرقم

٣٩٥٣

٨١٩
م٠ س المطول ، تأليف مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ، سعد الدين (٧١٤-٧٩٣هـ) ، خط القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

٢٢٩ق ٢٣ س ٢٤×١٤ سم

٢٩٥٣ نسخة حسنه ، عليها تملك مؤرخ سنة ١١٤٢هـ ، ناقصة الآخر ، خطها نسخ جيد .

الاعلام ٨ : ١١٣ ، كشف الظنون ١ : ٤٧٣

١- البلاغة العربيه أ- السعد التفتازاني ، مسعود بن عمر سنة ٧٩٣هـ [illegible]ب- تاريخ النسخ ج- شرح تلخيص المفتاح [illegible]القزويني .

Copyright © King Saud University

[illegible] بن الشيخ [illegible] بحيي
الدطيف
/ /

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
رقم ٣٩٥٣ ف ٧/٨٢٧
العنوان: المطول
المؤلف: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني
تاريخ النسخ: الثاني عشر الهجري تقديرا
اسم الناسخ:
عدد الأوراق: ٢٢٩ ق ٢٤×١٤سم
ملاحظات: ٨١٩
٢٠٢ س

شرح كتاب
تلخيص المفتاح
في علم
البيان

... الكتاب المشتهر الصحيح
... اقل العباد الفقير الحقير الجاني
... ابن المرحوم الحاج عيسى ابن ملا ...
... الاحسا عفي عنهم بمنه وكرمه ... التاريخ
يوم ٢٢ شهر ذي القعدة الحرام سنة ١٢٠٤
كتاب المطول

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله المنعم
الذي من بعض نعمه ...

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان ۞ وخصصنا ببدايع الايادي وروايع
الاحسان ۞ اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضيه الحال ۞ واورد بافضاله قرواتنا
في طرق الانعام والافضال ۞ والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من ضيضي الكرم والسماحة
واشرف من نبغ من دوحة الفصاحة ۞ وعلى آله واصحابه الذين بهم تلالاء غرة الحق
واشرق وجه الدين ۞ واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين **وبعد** فان احق الفضايل
بالتقديم ۞ واسبقها في استيجاب التعظيم ۞ هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف ۞
والتصدي للاحاطة بما في الصناعات من النكت واللطايف ۞ لاسيما علم البيان
المطلع على نكت نظم القران فانه كشاف عن حقايق التنزيل رايق مفتاح لدقايق التاويل
فايق ۞ تبيان لدلايل الاعجاز واسرار البلاغه ۞ ايضاح لمعالم الايجاز واثار الفصاحة
تلخيص لغوامض مشكلات كتاب الله ومعضله ۞ تقريب للغوص على فرايد مجمله ومفصله
قواعده كافية في ضوء المصباح الى انوار التاويل ۞ موارده شافيه عن التهاب
الاكباد الى اسرار التنزيل ۞ به ظهر لباب اثار تراكيبه وصفا ۞ ومنه عذب عذب
بحار اساليبه وصفا ۞ لا يدرك الواصف المطري خصايصه ۞ وان يكن سابقا
في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي جماعة من اسراء التقليد ۞ فطفقوا يتعاطونه
من غير توفيق وتسديد ۞ يحومون في تحرير مقاصده حول القيل والقال ۞ ويقتصرون
من تقرير لطايفه على ذكر المقام والحال ۞ لا تخرج عن ربقة التقليد اعناقهم ۞

حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم ۞ ولا ترتفع غشاوة التعصب عن بصايرهم ۞
حتى يطلع دقايق التعقل في ضمايرهم ۞ كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم
الانحراف عن منهج الرشاد ۞ فهيهات التنبيه للرمز الدقيقه الشان ۞ والتفطن
للمحة الخفية المكان ۞ واني بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري ۞ واجلت
في مستودعات اسرارها قداح نظري ۞ بعثني صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال
وفرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال ۞ على الترحل الى جرجانية خوارزم محط
رحال الافاضل ۞ ومخيم ارباب الفضايل صرف الله عنها بوايق الحدثان ۞ وحرسها عن
طوارق الحدثان ۞ فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم والمعارف ۞
واقتلاذ الاناسي من عيون اللطايف ۞ وصرفت شطرا من الزمان الى الفحص عن
دقايق علم البيان ۞ ارلجع الشيوخ الذين هم حازوا قصب السبق في مضمار ۞ وارباب
الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرايد في بحاره ۞ وكثيرا ما كان يخالج قلبي ان اشرح
كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامه عمدة الاسلام ۞ قدوة الانام
افضل المتاخرين ۞ اكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب
بجامع دمشق افاض الله عليه شآبيب الغفران ۞ واسكنه فراديس الجنان ۞ اذ قد
وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده ۞ حاويا النكت مسايله وعوايده
محتويا على حقايق هي لباب اراء المتقدمين ۞ منطويا على دقايق هي نتايج افكار المتاخرين
مايلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز ۞ لايحا عليه مخايل السحر ودلايل الاعجاز
ففي كل لفظ منه روض من المنى ۞ وفي كل سطر منه عقد من الدرر ۞ وكان يعوقني
عن ذلك اني في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده ۞ وسدت مصادره
وموارده ۞ وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه ۞ حتى اشفت شموس
الفضل على الافول ۞ واستوطن الافاضل زوايا الخمول ۞ يتلهفون من اندراس اطلال
العلوم والفضايل ۞ ويتاسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل ۞ وهكذا
يذهب الزمان على الغبر ويفنى العلم فيه ويندرس الاثر لكني لما رايت توفر

رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله ❊ واستداد اغنائهم نحو الاحاطة بجمله
وتفاصيله واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار
اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائد الاستار ❊ وترى بعض متعاطيه قد اكتفوا
بما فهموه من ظاهر المقال ❊ من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال ❊ وبعضهم
قد تصدّى للسلوك طرايقه من غير دليل ❊ فاضلوا كثيرا وضلّوا عن سواء السبيل
اختلست من اثناء التحصيل فرصا ❊ مع ما اتجرع من الزمان غصصا ❊ وطفقت
اقتحم موارد التسهير في لجج الافكار ❊ والتقط فوايد الفكر من مطارح الانظار
وبذلت الجهد في مراجعة فضلاء المشار اليهم بالبنان ❊ وممارسة الكتب
المصنفة في فن البيان ❊ لا سيما دلايل الاعجاز واسرار البلاغة ❊ فلقد تناهيت
في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ❊ ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعابا
عن نصّا ته الابية ❊ ويسهل طريق الوصول الى ذخاير كنوزه الخفية ❊ واودعته
فوايد نفيسة وشحت بها كتب القدماء ❊ وفوايد شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء
وغرايب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق ❊ ولطايف غرر اتخذتها من عين
التحقيق ❊ وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف ❊ وتجنبت
في رد ما اورد عليه من مذهب البغي والاعتساف ❊ واشرت الى حل اكثر
غوامض المفتاح والايضاح ❊ ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل
العلامة في شرح المفتاح ❊ واومأت الى مواضع زلت فيها اقدام الاخذين نحو
في هذه الصناعة ❊ واغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة
ورفضت التاسي بجماعة حظروا فيه تحقيق الواجبات ❊ وما فرضت على نفسي
سنتهم في تطويل الواضحات ❊ وحين فرغت عن تسويد الصحايف بتلك
اللطايف شعر رماني الدهر بالارزاء حتى ❊ فؤادي في غشاء من نبال
فصرت اذا اصابتني سهام ❊ تكسرت النصال على النصال ❊ وذلك من توارد
الاخبار بتفاقم المصائب في العشاير والاخوان عند تلاطم امواج الفتن

في بلاد

في بلاد خراسان لا سيما بيت ديار بها حل الشباب تميمتي ❊ واول ارض مس
جلدي ترابها ❊ فلقد جرد الدهر على اهاليها سيف العدوان ❊ واباد من كان
فيها من السكان ❊ ولم يدع من وطانها الا دمنة لم تكلم من ام اوفى ❊ ولم
يبق من حزبها الا قوم يلمح يخفى شعر كان لم يكن بين الحجون الى الصفا ❊
انيس ولم يسمر بمكة سامر ❊ فطرحت الاوراق في زوايا الهجران ❊ ونسجت
عليها عناكب النسيان ❊ وضربت بيني وبينها حجابا مستورا ❊ وجعلتها كان
لم يكن شيئا منكورا ❊ والى الله المشتكى من دهر اذا اساء اصر على اساءته ❊ وان
احسن ندم عليه من ساعته ❊ ثم الجاني فرط الملال وقلة البال ❊ الى ان يلفظني
ارض الى ارض ❊ ويجرني دفع الى خفض ❊ حتى انخت بمحروسة هراة حماها الله
تعالى عن الافات ❊ حرسها الله عيني منها على جنة النعيم ❊ بلدة طيبة ومقام
كريم بيت لقد جمعت فيها المحاسن كلها ❊ واحسنها الايمان واليمن والامن
فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم والهداية ❊ وخمدت نيران الجهل
والغواية ❊ وظل ظل الملك ممدودا ❊ ولواء الشرع بالعز معقودا ❊ وعاد
عود الاسلام الى رونقه ❊ وآض روض الى مائه ❊ وتنظم شمل الخلايق بعد
الشتات ❊ ووصل حبلهم عقيب البتات ❊ واستظل الانام بظل العدل و
الاحسان ❊ وارتعوا في رياض الامن والامان ❊ كل ذلك بيمن دولة سلطان
الاسلام ❊ ظل الله على الانام ❊ مالك رقاب الامم ❊ خليفة الله في العالم ❊ حامي بلاد
اهل الايمان ❊ ماحي اثار الكفر والطغيان ❊ ناصر الشريعة القويمة ❊ سالك الطريقة
المستقيمة ❊ باسط مهاد العدل والانصاف ❊ هادم اساس الجور والاعتساف ❊
رافع لواء الولاية في الافاق ❊ مالك سرير الخلافة بالاستحقاق ❊ المجتهد في نصب
سرادق الامن والامان ❊ الممتثل لنص ان الله يامر بالعدل والاحسان ❊ الخالص
طويته في اعلاء كلمة الله ❊ الصادق نيته في احياء سنة رسول الله بيت
خليفة ملك الافاق سطوته ❊ والحق كان به اية سلكا ❊ يحوم حول ذراه العالمين

وقف

برى الحجيج بيت الله معتركا • يحيى نسيم رضى منه الزمان وكم • مكافح بلظى من سخطه هلكا • اطار صاعقة من نصله فيها • الى السماك لواء النزع قد سمكا • وصادف الرشد منها كل معتسف • قد كان فى ظلمات الغى منهمكا • فالدين صار قرير العين مبتسما • والملك اقبل بالاقبال ممتسكا • علا فاصبح يدعوه الورى ملكا • ودينا فحووا عينا غنيا مسكا • الا وهو السلطان الغازى المجاهد فى سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين • ابو الحسين محمد كرت لا زالت اكناف الارض مشرقة بانوار معدلته • واغصان الخيرات مورقة بسحايب رافته • فهو الذى صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام • وشيد بنيان الهداية انهما اشرف على الانهدام • وانظر على العالمين سحايب الافضال والانعام • وخص من بينهم العلما بمزيد الاشبال والاكرام شعرا اقامت فى الرقاب له ايادى • هى الاطواق والناس الحمام • فقرات الحمد لله الذى اذهب عنا الحزن • وسمت بنسيان الاحبة والوطن • وصرت بعميم لطفه مغبوطا محظوظا • وبعين عنايته ملحوظا محفوظا • فشد ذلك عضدى وهز من عطفى • حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه • واستنهضت الرجل والخيل فى تنقيحه وتهذيبه • واضفت اليه ما سمح به فى اثناء ذلك الفكر الفاتر • وسنح بعون الله للنظر القاصر • فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد • وبحرا مشحونا بنفايس الفرائد • فجعلته تحفة للحضرة العلية • وخدمة لسدته السنية • لا زالت ملجاء لطوائف الانام • وملاذا لهم من حوادث الايام • وحصنا حصينا للاسلام • بالنبى واله عليه وعليهم السلام • والمرجو من خلانى وخلص اخوانى ان يتبعونى بصالح الدعاء • ويشكروا الى ما عانيت فى هذا الكتاب من الكد والعناء • والى الله اتضرع فى ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون • وعن طريق العناد ناكبون • وغرضهم تحصيل الحق المبين • لا تصوير الباطل بصورة اليقين • وهذا العمرى موصوف عزيز المرام • قليل الوجود فى هذه الايام • فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد • وفشا الجدال بين الحسدين العباد • ولان فاتنى من

الناس الثناء الجميل فى العاجل فحسبى ما ارجوا من الثواب الجزيل فى الاجل • وما توفيقى الا بالله عليه توكلت • قال المص رحمه الله رحمة واسعة بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه اداء لحق شىء مما يجب عليه من شكر نعمائه التى تاليف هذا المختصر اثر من اثارها والحمد هو الثنا باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضايل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هنا تحقق تصادقهما فى الثنا باللسان فى مقابلة الاحسان وتفارقهما فى صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان فى مقابلة الاحسان والله اسم الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين صريحا وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم فى نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذكره من ان اللام فى الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النايب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك وح لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه

للجنس مبنى على انه المتبادر الى الفهم الشائع فى الاستعمال لا سيما فى المصادر وعند تم خلق الانسان علمه البيان ومن البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية
خفاء قراين الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على المسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب دعاء للشارع المقنن للقوانين
سماه فاذن لا يكون ثمة استغراق وما فى على ما انعم مصدرية لا موصولة اه افضل من اوتى الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هى علم الشرايع على ما فسر فى
لفظا فلاحتياج الموصولة الى التقدير اى انعم به مع تعدده فى المعطوف عليه الكشاف ولفظ اوتى تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان
اغنى علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدلا الفعل لا يصلح الا لله تعالى وفصل الخطاب اشارة الى المعجز لان الفصل التمييز
بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدا محذوف او نصب بتقدير اعنى فقد ابتال الكلام البين فصل بمعنى مفصول فصل الخطاب البين من الكلام الملخص
تعسف واما [illegible] فلان الحمد على الانعام الذى هو من اوصاف المنعم امكن من الذى يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اى الفاصل من الخطاب
الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا الذى يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا لمن عاون الشارع فى
يتوهم اختصاصه بشىء دون شىء ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن تمهيد الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص
ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى الاصول لما يحتاج اليه فى بقاء النوع بيانه استعماله فى الاشراف ومن له خطر وعن الكسائى سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل
ان الانسان مدنى بالطبع اى محتاج فى تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع [illegible] واهيل وال واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير
بنى نوعه يتعاونون ويتشاركون فى تحصيل الغذاء واللباس والمسكن بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شىء بعد حمد الله والثناء فوقعت كلمة اما موقع
غيرها وهنا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما فى ضميره والاشارة [illegible] اسم هو المبتداء وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفا
لا تفى بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفى الكتابة مشقة فانعم الله اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا
عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير ثم ان هذا الاقتضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجىء لهذا زيادة تحقيق فى احوال
انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل احد يشتهى متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل
ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع غيره وانما تكون مثل لو فتوهم بعضهم
والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية هى انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول ولما لثبوت الثانى
علم الشرايع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغى مصونة عن الخطاء و لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو المعانى والبيان وعلم توابعها
هو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر هو علم البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية
بايات تدل على ان شريعته من عند ربه وهى المعجزات واعلى معجزات نبينا لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طايفة من العلوم اجل ما سواها وجعله
القران الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلم من عطف الخاص على العام من هذه الطايفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به
رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيه على عظم [illegible] نعمة البيان كما اشير اليه فى قوله اى بعلم البلاغة وتوابعها لا بد [illegible] يعرف دقايق العربية واسرارها فيكون

ثم خلق

معنى مفعول جل اسما للكلام المنزل على النبي صلعم ونظمه تاليف كلماته مترتبة جعل

فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القران استار معاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالبها في النطق
فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكون ضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالبها في النطق من
في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقايق والاسرار والخواص الخارج اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل بكان ضرب دبض لما ادى الى فساد وليس
عن طوق البشر وهذه وسيلة الى التصديق بالنبي صم في جميع ما جاء به ليقع الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطايف العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق
اثرها فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكونه نفس الالفاظ فلذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشار
معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة اثر ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفا
بجلالة معلومه وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكرههنا وبين العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي رحمه الله بغفرانه
ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا ونفس وحفظ ما صنف خبر كان فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة
الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه مدرك ولا يمكن ان لما نفعا تميز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن
وضعه كالملاحة وقد صرح بذلك وما ذكرههنا لا يدل على انه يمكن وصف كتب المشهوره من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة
بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب عنه لا بمعرفة بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف
من العلوم وليس الحصر المستفاد من قوله وبه يكشف حقيقيا حتى يرد الاصدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد قد انفصم
بان العرب تعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع كثيرة لا آليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها
من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة الاصول والقواعد هو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر
والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع اخر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مأول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول
لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه
نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة هنا والاظهر انه جايز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ
بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القران الا تحت [illegible] معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف
علمه الشامل كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس وليس كلما اول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رايحة
بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه
لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان
الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو الزايد المستغنى عنه وعن
الاستار ترشيح وقد جرينا في [illegible] على اصطلاح [illegible] والقران [illegible] لان

التطويل وهو الزايد على اصل المراد بلا فايدة وسيجى الفرق بينهما فى باب الاطناب
وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل معناه قابلا
بعد خبر اى كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر اخر اى كان مختصرا
الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب
لما اى كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر يتضمن ما فيه اى فى القسم الثالث من
القواعد جمع قاعدة وهى حكم كلى ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا
كل حكم القى الى المنكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قايم وان عمروا كريم
وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب
ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه ليكون
حشوا من الامثلة وهى الجزئيات التى تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم
المستفيد والشواهد وهى الجزئيات التى يستشهد بها فى اثبات القواعد لكونها
من التنزيل وكلام العرب الموثوق بعربيتهم فهى اخص من الامثلة ولم آل
الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم
الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو فى قولهم لا آلوك جهدا معدى
الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف ههنا المفعول الاول لانه غير
مقصود اى لم امنع اجتهادا فى تحقيقه اى المختصر يعنى فى تحقيق ما ذكر فيه من
الابحاث وتهذيبه اى تنقيحه ورتبته اى المختصر ترتيبا اقرب تناولا
اى اخذا وهو فى الاصل مد اليد الى الشئ ليؤخذ من ترتيبه اى ترتيب الكتاب
او القسم الثالث اضافة للمصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ فى اختصاره
اى المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة
فى الاختصار تقريبا لتعاطيه اى تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو
يأول الفعل المنفى بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة فى الاختصار لم يكن
للتقريب والتسهيل بل لامر اخر وهذا مبنى على اصل ذكره الشيخ فى دلايل الاعجاز

وهوان

النفي

وهو ان من حكم النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى
ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان
نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمرى لقد افرط المعز فى وصف
القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا
على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل الماخذ
اى لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور
من القواعد وغيرها فوايد عثرت اى اطلعت فى بعض كتب القوم عليها اى على
الفوايد وزوايد لم اظفر اى لم اقف فى كلام احد من القوم بالتصريح بها اى بالزوايد
ولا بالاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية
وان لم يقصدوها يعنى لم يتعرضوا لها لا بالنفى ولا بالاثبات كبعض اعتراضات
على المفتاح وغيره ولقد اعجب فى جعل ملتقطات كتب الائمة فوايد ومخترعات
خاطره زوايد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسال الله تعالى لا نعرف لتقديم
المسند اليه ههنا جهة حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوى فكانه
قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية وما يقال انه لقصد الاستمرار فيه
نظر لحصوله من المضارع نفسه كما سيجى فى قوله تعالى لو يطيعكم من فضله حال
من ان ينفع به اى بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث
انه اى ان الله تعالى ولى ذلك النفع وهو حسبى اى محسبى وكافى لا اسال
غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول والله اسال بتقديم المفعول ونعم
الوكيل عطفا اما على جملة هو حسبى والمخصوص محذوف كما فى قوله تعالى نعم
العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية
واما على حسبى اى وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح
به صاحب المفتاح وغيره فى قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد
وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما فى قوله تعالى فالق الاصباح وجعل

التيل على راى لكنه فى الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهنا اوان الشروع
فى المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون
من قبيل المقاصد فى هذا الفن اولا الثانى المقدمة والاول ان كان الغرض منه
الاحتراز عن الخطاء فى تادية المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الا
عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى والا فهو مايعرف به وجوه التحسين
هو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة
فنون وخاتمة لان الثانى ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق
الخاتمة انما هى من الفن الثالث كما يتبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انحصر كلا
فى الكتاب فى المقدمة الى انحصار المقصود فى الفنون الثلاثة وكان كل منها معهودا فعرف
تعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم
يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال **مقدمة** اى هذه مقدمة فى بيان معنى الفصاحة
والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى علمى المعانى والبيان ومايتصل بذلك
بنساق اليه الكلام ومحصولها ان تعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم
الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش
للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه
مسايله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطايفة من كلامه
قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام
لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امر
احتاجوا فى التفصى عنهما الى تكلف احدهما بيان توقف مسايل العلوم الثلثة
على ماذكر فى هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح فى اخر المعانى والبيان
والثانى ماوقع فى بعض الكتب من ان المقدمة فى بيان حد العلم والغرض منه
وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس فى تفسير الفصاحة
والبلاغة اقوالا شتى لا فايدة فى ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على

ماذكره

ماذكره فى الكتاب فنقول **الفصاحة** وهى فى الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال
فصح الاعجمى وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم
يلحن وافصح به اى صرح **يوصف بها المفرد** يقال كلمة فصيحة **والكلام** يقال كلام
فصيح فى النثر وقصيدة فصيحة فى النظم **والمتكلم** يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح
والبلاغة وهى تنبئ عن الوصول والانتهاء **يوصف بها الاخيران** اى الكلام و
المتكلم **فقط** دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة و
قوله قط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ و
وكانه جزاء شرط محذوف اى اذا وصفت بها الاخيرين فقط اى فانته عن وصف
الاول بها **واعلم** انها لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على
القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق
بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هى التى
تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة و
التعقيد اللفظى والمعنوى جزم المصنف بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن
مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد **تسامح** فى تفسير الفصاحة
بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر **ثم** لما كانت المخالفة فى المفرد
راجعة الى اللغة وفى الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد
بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان **وكذا**
كانت البلاغة يقال عندهم لمعان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال و
كان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى اخر بادرا ولا الى
تقسيمهما باعتبار مايقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق
به لتعذر جمع الحقايق المختلفة فى تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينها
كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على
الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى

وكذا البلاغة ولا يخفى تعدد تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب و
غير ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس
لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد
في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للراى في تفسير الالفاظ ولا يحتاج
الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون ثم لما كانت معرفة البلاغة
موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها
ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكاينة في المفرد خلوصه
من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوى اى المستنبط من استقراء
اللغة حتى لو وجد في الكلمة شئ من هذه الثلثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف
في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه
نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع ومنه
ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرء القيس غدايره اى ذوايبه جمع غديرة
والضمير عايد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات اى مرتفعات ان روى
بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روى بالفتح استشزره رفعه واستشزر
ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اى تغيب
والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل
خلاف المثنى يعني ان ذوايبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم
الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخرين والغرض بيان كثرة شعره
وزعم بعضهم ان منشاء الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من
المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي
هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة
ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشاء الثقل هو
اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج

وان الانتقال

وان الانتقال من احدها الى الاخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال
من احدهما الى الاخر كالمشي في القيد لانا نجد غير متنافر من القريب المخرج كا
لجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو بخلافه كملع بخلاف علم
وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة
الى الحلق لانا نجد من حسن بلغ وغلب وحلم وملح بل هنا امر ذوقي فكل ما عده
الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او
بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المص بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان
سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى
بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة
الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة
كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة
فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة
الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات
ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة
غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام
لا وصف لجزءها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه
ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم
الاغلب ولم نشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة
الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه
لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول
باشتمال القران على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل
او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية
غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر و

يبحث

يبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كما في تكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي
حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه مالكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي
جنة افرنقعوا اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر
جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت
به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم
وقال مالكم تكأكأتم علي كما تكأكؤن على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه
فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج
في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود
كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء سريج
اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من
قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما
لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا
مولدا مستحدثا من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب
الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه
ثم انشد هذا المصراع لا يتوقى الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهودة الاستعمال
وهي في مقابلة المعتاده وهي بحسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة
على تركيب ينفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبة
فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زايد لفصاحة المفرد وان اريد
بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول
هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي
يسكن القفار استعيرت للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب
حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن
وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها
في النثر

في النثر ومنه غريب القران والحديث والغريب القريب ما يعاب استعماله مطلقا
ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع
كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر و
جفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير
للوحشية فنفي كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت
بالفصاحة معنى اخر وزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا
مشاحة والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة
العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في
نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما اشتمل عليه علم التصريف واما نحو
ابي يابى وعور يعور واستحوذ وقطط شعره وال وماء وما اشبه ذلك من
الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن
الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس هكذا الا في هذه الصور بل المخالف
ما لا يكون على وفق ما ثبت من الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله
العلي الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة
في السمع بان يتبرأ السمع من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة
فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها
ما تستكرهه نحو الجرشى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي
مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك
لموافقته اسم امير المؤمنين علي ع واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل
الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة
المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى انما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا والجحيش
والطلخم وقد ذكرههنا وجوه اخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت
التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القايل في بيان هذا الشرط

ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف
في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة
الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت
منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب و
ليس يتني للقطع باستكراه الجرشي دون النفس مع قطع النظر عن النغم سواء ادى
بصوت حسن او غيره وكذا بحخت ومنع دون فخرت وعلم والرابع ان مثل ذلك
واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض
لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات
الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة ولفظ ضيزى و
دسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات
والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة
كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان
يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل
على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص
من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام
على خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور
كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان
مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش
وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل واستشهد بقوله بيت
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله لما
عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر
المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله اعدلوا هو اقرب
للتقوى اي العدل واما قوله شعر جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل

كما يجزي

كما يجزي سنماد وقوله بيت الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من
كل جانب فشاذ لا يقاس عليه التنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه
ماهو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب اسم رجل قبر صدره وقبر حرب بمكان
قفر اي خال من الماء والكلاء ومنه ماهو دون ذلك مثل قوله اي قول ابي تمام
كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي الورى
مبتدا خبره معي والواو للحال اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق
المدح دون الملامة وفي استعمال اذا ولفظ الماضي ههنا اعتبار لطيف
وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة
المدح باللوم دون الذم والهجاء مما عابه الصاحب قال المص فان في امدحه ثقلا
لما بين الحاء والهاء من القرب ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم
اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر ولم يرد ان مجرد امدحه
غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القران على
كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو اول
من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه امدحه
مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج من حد الاعتدال نافر كل التنافر
ولو قال فان في تكرير امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق اخر وهو ان منشا
الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان
من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير متناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد
بالنسبة الى الحجامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل
بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان المصدر من
المبني للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما
في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف
او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام

جاديا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع
الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع
اعتبار الجميع يكون اشد واقوى وذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر
التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك
وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي بيت وما مثله في الناس الا مملكا
ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في
الفضايل الا مملكا اعطي الملك والمال يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك
ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن
اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه با
لاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي
هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه
والا فالمختار البدل فهذا التقديم شايع في الاستعمال لكنه اوجب زيادة
في التعقيد قيل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية
وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى
يظهر بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حيا يقاربه او ليس حي يقاربه مماثلا
له في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله
ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة
على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى
الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط
الكثيرة مع خفاء القراين الدالة على المقصود كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف
سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اي تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة
المنبي عليها كلام الشيخ في دلايل الاعجاز والنصب توهم عيناي الدموع لتجمدا
جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن

واصاب

واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني بمعنى ساءني وسرني قال الحماسي
ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضيني ولكنه اخطاء في الكناية عما يوجبه
دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فانه الانتقال من جمود
العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة
لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة
ولهذا لا يصح ان يقع في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك
ويقع سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال
الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل استعمل
الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كني به
عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه
عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن
التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل
الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط
عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيتان
عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود واني
الى الان كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا
اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل
الفرح والسرور هذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان
رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واتحزن الان ليحصل في المستقبل السرور
والفرح بالقرب والوصال ومن لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكب
عليه ولازمه ملازمة الامر المطلوب ليظن الدهر انه مطلوبه فيأتي بضده هذا
هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه على احد من التكلف والتعسف ومنشاه
عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد

والمعنى انى اليوم
يطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليها حتى كانه امر مطلوب وعزمت
الحبيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها
واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عينى لا تسبب منه الى وصل يدوم ومسرة لا تزول
فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسر ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلايل.
الاعجاز وعلى هذا فالسين فى ساطلب لمجرد التاكيد على ماذكره صاحب الكشاف
فى قوله نعم سنكتب ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن
كثرة التكرار وهو ذكر الشئ مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد
وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اى ابى الطيب وتسعدنى فى غمرة
بعد غمرة والغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح فهو فعول بمعنى فاعل من
السبح وهو شدة عدو الفرس يستوى فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرسا
حسن الجرى لا تتعب راكبها كانها تجرى فى الماء لها صفة سبوح منها حال من
شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اغنى لها لاعتماده على الموصوف
والضماير كلها لسبوح يعنى ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها و
تتابع الاضافات مثل قوله اى ابن بابك حمامة جرعا حومة الجندل اسجعى فه
حمامة الجرعا وهى ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا وجرعا تانيث الاجرع
قصرها للضرورة واضافة جرعا الى الحومة وهى معظم الشئ واضافة حومة الى الجندل
وهى ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد و
مسمع اى بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى منى ومسمع اى
اراه واسمع قوله كذا فى الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع
الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر
والا فلا تخل بالفصاحة كيف وقد قال النبى عليه السلام الكريم بن الكريم بن الكريم
بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال
الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل
فى الهجاء

فى الهجاء كقوله بيت يا على بن حمزة بن عمارة ۞ انت والله ثلجة فى خيارة ۞ ثم قال
الشيخ لا شك فى ثقل ذلك فى الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف
كقوله بيت فظلت تدير الكاس ايدى جاذر ۞ عتاق دنانير الوجوه ملاح ۞ ومنه
الاطراد المذكور فى علم البديع كقوله بيت بعتيبة بن الحارث بن شهاب
وما اورده المص فى الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم
من ان يكون مترتبة لا يقع بين المضافين شئ غير مضاف كما فى البيت او غير مترتبة
كما فى الحديث وانما اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا
وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من شرط ذلك اراد تتابع
الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما فى البيتين والحديث
سالم عن هذا لانا نقول هما ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا جهة
لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا فى التنزيل كقوله مثل داب قوم نوح و
قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده وقوله ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها
والفصاحة فى المتكلم ملكة هى من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها
هيئة قارة لا تقتضى قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم
الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة
الثابتة فى المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال و
بالثانى الكم وبالثالث باقى الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه
الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك و
الاحسن ما ذكره المتاخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره
ولا يقتضى القسمة واللاقسمة فى محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت
بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وح ان كانت راسخة فى موضوعها
يسمى ملكة والا يسمى حالا فالملكة كيفية راسخة فى النفس فقوله ملكة اشعار
بان الفصاحة من الهيآت الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير

رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا فى الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن
المقصود دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتى النطق وعدمه اى سواء كان
ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح فى زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن
له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده فى الجملة هكذا
يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام
فى المقصود للاستغراق اى كل ما يقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح
لوجب فى فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح
وهنا مح لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان
تلقى على الحاسب اجناسا ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط
الى غير ذلك فلهذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح
او لفظ بليغ سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك و
الحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نم ان هذه اسباب
بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقى المتبادر الى الفهم
مما استعمل فيه باء السببية والبلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد
بالحال الامر الداعى الى التكلم على وجه مخصوص اى الى ان يعتبر مع الكلام الذى
يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا
للحكم حال يقتضى تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى
التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا
ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل
المشتمل عليها علم المعانى مع فصاحته اى فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق
عند تحقق الامرين وهو اى مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة
الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتبارى فان الامر الداعى مقام
باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم
كونه زمانا

كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيق مقام التاكيد و
والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضى فيق حال الانكار وحال خلو
الذهن وغير ذلك فعند تفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام ضرورة
ان الاعتبار اللايق بهذا المقام غير الاعتبار اللايق بذلك واختلافها عين
اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع فى تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة
اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجى
اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين
فصاعدا ولا يختص بشئ من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد
لكونه عاريا عن التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر
او الى المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير
مخصوص مصحوبا بشئ من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا
على المسند اليه او غير مقصود الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة
كونه مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية
مقيدا بمتعلق او غير مقيد على ما سنفصل واما الثانى فكوصل الجملتين او
فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة
فى بابه وهذا حديث اجمالى يفصله علم المعانى اذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير
اى المقام الذى يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام
اطلاق الحكم او المتعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام
تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام
تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام
ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق و
التقديم والذكر يباين مقام خلافه اى خلاف كل واحد منها وانما فصل
قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه

باب عظيم الشأن رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل
والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين
مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه
باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز و
الاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل الايجاز والاطناب
لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر
وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني
فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الخفية ما لا يناسب
الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس
معدة لاكتساب الاراء ويسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد
عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون فطنا
فمقابل الغبي هو الفطن لا الذكي ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى
صوحبت معها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا
الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له
مع الاخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس مع المضارع وكذا
كلمات الاستفهام وللمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا
ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية
مقام اخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضا له
مع المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام اخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يفهم
هذا المقام لجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغيرها
اعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته
للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقته
الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار الذي اعتبره المتكلم مناسبا

بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اي نظرت
اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ
ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ
لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة
دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية
لكنها خارجة عن البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام
كالتاكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع
لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم
ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح
بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال
ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام
الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته
للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال
فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل
احد الحصرين وكلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال
هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني
النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه
قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي
يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه
التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق و
المنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان
تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك
وكذا في الحال مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او وهو يسرع

اوقدا سع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجى به حيث ما ينبغى له وتنظر
فى الحروف التى تشترك فى معنى يتفرد كل منها بخصوصية فى ذلك المعنى فتضع كلا من
ذلك فى خاص معناه نحو ان تاتى بما فى نفى الحال وبلن فى نفى الاستقبال وبان فيما يتردد
بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كاين وتنظر فى الجمل التى تسرد فتعرف
موضع الفصل من موضع الوصل وفى الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم
وغير ذلك وتتصرف فى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والتكرار و
الاظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغى
له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير راجعة
الى الالفاظ انفسها ومن حيث هى هى ولكن تعرض لها بسبب المعانى والاغراض
التى يوضع لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض
تنكير مثلا له مزية فى لفظ وهو فى لفظ اخر فى غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة فى
بيت اخر قبيحة والى هذا اشار المص بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ
لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعنى الغرض الموضوع له
الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام
الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من
غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق
ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعانى والاغراض التى يصاغ لها الكلام
وكثيرا ما نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما التاكيد معنى لكثيرا
العامل ما يليه على ما ذكر فى الكشاف فى قوله تعالى قليلا ما تذكرون اى فى كثير
من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة و
اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ فى دلايل الاعجاز فانه ذكر فى
مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ
دون اللفظ نفسه وبعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعانى
مطروحة

مطروحة فى الطريق يعرفها الاعجمى والعربى والقروى والبدوى ولا شك ان الفصاحة
من صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين
انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ
اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعانى عند التركيب وحيث نفى ذلك
اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب
وح لا تناقض لتغاير محلى النفى والاثبات هذا خلاصة كلام المص وكانه لم يتصفح
دلايل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه
هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر فى صدر المقدمة ولا نزاع فى رجوعها
الى نفس اللفظ والثانى وصف فى الكلام به يقع التفاضل ويحصل الاعجاز وعليه
يطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا فى ان الموصوف
بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع فى ان منشاء
هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول
ان الكلام الذى يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذى يدل بلفظه على معناه
اللغوى ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان
اول ومعانى ثوانى والشيخ يطلق على المعانى الاول بل على ترتبها فى النفس ثم
ترتيب الالفاظ فى النطق على حذوها اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات
ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة
التى بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل
ذلك انما هى فيها لا فى الالفاظ المنطوقة التى هى الاصوات والحروف ولا فى المعانى
الثوانى التى هى الاغراض التى يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات
الالفاظ او المعانى يريد بهما تلك المعانى الاول وحيث ينفى ان تكون من
صفاتهما يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعانى المعانى الثوانى التى جعلت
مطروحة فى الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة ولست انا احمل كلام

وقف

على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعانى تتبين بالالفاظ و لم يكن لترتيب المعانى سبيل الا بترتيب الالفاظ فى المنطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعانى بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذى دل به على المعنى الثانى والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعانى لما فهم انها صفات للمعانى الاول المفهومة اعنى الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوها كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التى حدثت فى المعنى والخاصية التى تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد فى هذا دون ذاك كذلك يوجد بين المعنى فى بيت وبينه فى بيت اخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى فى هذا صورة غير صورته فى ذاك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهود فى كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا ايضا مما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكر على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ فى ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشىء فى نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض فى معناه فلم يعلموا انا نعنى بالفصاحة التى تجب للفظ لا من اجل شىء يدخل فى النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن فى الاعراب والخطاء فى الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم فى الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التى بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون فى المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال ولها اى للبلاغة فى الكلام طرفان اعلى اليه

يتنهي

ترويج التراع فيها الفصاحة الترجيح

ينتهى البلاغة كذا فى الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقى الكلام فى بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين لمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فياتى بكلام هو فى الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا نعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضى ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر اخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما مر وكثيرا من مهرة هذا الفن تراه لا يقتدر على تاليف كلام بليغ فضلا عما هو فى الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية و لا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذى اليه ينتهى البلاغة اذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز فى كلام غير البشر وما يقرب منه فى كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثانى حد لا يمكنه ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فشىء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث فى بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثانى فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبته اى مرتبة البلاغة و درجتها هى الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف فى قوله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اى لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته ومما الهمت بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير فى منه عايد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز فقوله اى الطرف الاعلى مع ما يقرب منه فى البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما فى

المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب
منه اى من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كما
فى شرحه ولا يخفى ان بعض الايات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة
فى امتناع معارضته وفى نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما
هو المعجز واسفل وهو ما اى طرف البلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اى المرتبة
هى ادنى منه والتحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات
تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطايف والخواص الزايدة على اصل
المراد وبينهما اى بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت
المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة ويتبعها
اى بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا
هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه
للكلام عرضى خارج عن حد البلاغة ولفظ يتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد
محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون
المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هى
من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة فى المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ
فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة فى المعانى والبيان وانحصار
مقاصد الكتاب فى الفنون الثلثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل
البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها فى المعانى والبيان دون اللغة
والنحو والصرف يعنى علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما
فصيح لان الفصاحة ماخوذة فى تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اى ليس كل
فصيح بليغا وهو ظ والثانى ان البلاغة فى الكلام مرجعها اى وما لابد ان يحصل
حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه
اى ما به يتحققان ويتحصلان الى الاحتراز عن الخطاء فى تادية المعنى المراد والا

ربما ادى

ربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف
البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى
الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة
مع الفصاحة ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من
غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض
منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما
صرح به المص يؤل المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال
فصيحا هو الاحتراز عن الخطاء فى اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره
وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة
المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين وتتوقف
عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير فالحاصل ان البلاغة
ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين
وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة الى تلك
العلوم جميعا لا الى مجرد المعانى والبيان واما تحقيق قوله والثانى اى تمييز الفصيح
عن غيره يعنى معرفة ان هذا الكلام فصيح وذاك غير فصيح فهو انه مركب اجزائه
تمييز السالم من الغرابة عن غيره اى معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك ليحترز
عن الغرابة وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال
بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين فى علم متن اللغة اذ به
يعرف ان فى تكاكاتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من
تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعانى المفردات المانوسة علم ان ما عداها
مما يفتقر الى تنقير وتخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء
وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يبين فى علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل
مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقى فاتضح ان تمييز الفصيح عن

عيوه منه ما يبين اى يوضح فى علم متن اللغة كالغرابة اعنى تميز السالم من الغرابة
عن غيره وانما قال فى متن اللغة يعنى العلم باوضاع المفردات لان اللغة قد يطلق
على جميع اقسام العربية او فى علم التصريف كمخالفة القياس او فى علم النحو كضعف
التاليف والتعقيد اللفظى او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا
متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اى ما يبين فى هذه العلوم او يدرك
بالحس ما عدا التعقيد المعنوى اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تميز السالم من التعقيد
المعنوى عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين فى العلوم المذكورة او
يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه
البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء فى التادية وتميز السالم من التعقيد عن غيره
ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم به يحترز عن الخطاء وعلم به يحترز عن
التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمى المعانى والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان
مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعنى الخطاء
فى التادية علم المعانى فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز
عنهما واما الاول المقابل للثانى الذى هو تميز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز
عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان فظهر ان
علم البلاغة منحصر فى علمى المعانى والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما
من العلوم ايضا وعليك بالتامل فى هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا
لمعرفة توابع البلاغة الى علم اخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف
به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر فى علم البلاغة وتوابعها انحصر
مقصوده فى الفنون الثلثة وكثير من الناس يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الاول
علم المعانى والاخيرين يعنى البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا
يخفى وجوه المناسبة والله اعلم الفن الاول علم المعانى قدمه على البيان لكونه
منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد فى تراكيب
مختلفة

مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فيه زيادة اعتبار ليست فى
علم المعانى والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع فى مقاصد العلم اشار
الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم
فهو مسايل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا يفرد بالتدوين
ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك
الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اى
ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك
ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء يحصل
من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها
متى اريد وهى العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتى
ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسايله حاضرة فى
ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هى مبداء لتفاصيل مسائله بها
يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا
ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئى او البسيط والعلم للكلى او المركب
ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم
او للاخير من الادراكين لشئ واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل
عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله
تعالى علم ولا يقال عارف والمص قد جرى على استعمال المعرفة فى الجزئيات فقال
يعرف به احوال اللفظ العربى دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات
جزئية هى معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اى فرد يوجد
منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية
له محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية
او البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول والمعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل

قوله ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول
والقواعد اذا اريد بالعلم الملكة او
القواعد لم يحتج الى تقدير متعلق العلم
لكن ان اريد به الادراك فلا بد من تقدير
اي علم بقواعد او اصول التفصيل
ان المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الادراك
ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم وله تابع
في الحصول يكون ذلك التابع وسيلة
اليه في البقاء هو الملكة وقد اطلق
لفظ العلم على كل منها اما حقيقة عرفية
او اصطلاحية واما مجازا مشهورا وقد
اختار وقد اختار الشارح رحمه الله حمله
على احد هذين المعنين وحمله على الاول
جائز ايضا شيف

ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف
مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف
والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع
والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات
البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو
قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها
اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني
عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم
والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا
التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوالا
للفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها
اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة
او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف
ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ
المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك
فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا
تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر
والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى
الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا
القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم
يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي
مثلا يصدق على ان زيدا قايم انه كلام مؤكد وعلى زيد قايم انه كلام ذكر فيه المسند اليه

وعلى قولنا

وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه وقس على ذلك ان تلك الاحوال
هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم
واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ العربي باعتبار ان كون الجملة مؤكدة
او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان
هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير واتما لم يعرف تعريف
صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من
الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على
ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا
يصح تعريف شيء من العلوم به الثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث
قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة
وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة
على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم
في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع
التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة
تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب
عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على
اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة
العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني وتعريفات الادباء مشحونة
بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء
بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة
بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرء القيس مثلا
بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل
احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان

واللازم

الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية
وهو ظاهر وكذا قوله لايفهم من قوله توفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون
ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد الذى يليق به والمقام الذى
يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قايم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا
و والله انه لقايم فيما اذا كان مصرا و زيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب
حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء لان خاصية ان زيدا قايم ان يكون
لنفى شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون لحصر وتخصيص الى
غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب فى مورده وفيما هو له وهذا بعينه
معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد
كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب فى تعريف البلاغة تراكيب ذلك
المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله فى تادية المعانى وكذا قوله وايراد انواع التشبيه
والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد
فيها كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغى وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد
تشبيهات البلغاء ومجازاتها على وجهها وهذا فى غاية الحسن ونهاية
اللطافة والعجب من المص وغيره كيف خفى عليهم هذا المعنى مع وضوحه و
كيف ظنوا بالسكاكى انه اخذ فى تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف
الشئ بنفسه ومفاسد قلة التامل مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان
والاوضح فى تعريف علم المعانى انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربى
لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعانى فى ثمانية ابواب انحصار الكل
فى اجزائه لا الكلى فى جزئياته والا لصدق علم المعانى على كل باب وظاهر
هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر و تعريف العلم وبيان
الانحصار والتنبيه الاتى خارجة عن المقصود احوال الاسناد الخبرى ب
احوال المسند اليه ج احوال المسند د احوال متعلقات الفعل ه القصر و
الانشاء

ز الانشاء ح الفصل والوصل ط الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها
لان الكلام اما خبر وانشاء لانه لامحالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين
قايمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة او لا وقوعها او بايقاع النسبة
او انتزاعها خفاء فى هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم
بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئى الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه سواء
كان ايجابا او سلبا او غيرهما مما فى الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج
فى احد الازمنة الثلاثة اى يكون بين الطرفين فى الخارج نسبة ثبوتية او سلبية
تطابقه اى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا
تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا فخبر اى فالكلام خبر والا اى وان
لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا فى اول التنبيه و
الخبر لابد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا
كان فعلا او فى معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك
وهذا لاجهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لابد له مما ذكره وقد يكون لمسنده
ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت
باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زايد على اصل المراد
لفايدة احترز عن التطويل على ما يجى ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ
لان ما لا فايدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزايد لا لفايدة لا يكون بليغا او غير
زايد هذا كله ظ لكن لاطايل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل
والايجاز ومقابليه انما هى من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذى يجب
ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل منها بابا براسه والا فقول
كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال
فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقريرها بالترديد بين النفى
والاثبات فقد فساد كلامه اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد

فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او
مسند احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة تميزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه او
المسند ثم لما كان من هذه الاحوال ماله مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق
وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ماله مزيد شرف ولهم به زيادة
اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والايقو من احوال الجملة ولذا لم يقل
احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا ولا
جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال
تشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هذا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل
الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه
لانه قد سبق منه ذكرما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون
لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا المعنى
الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد
يق بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته
بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور
في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء
بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق
والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القايلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب
الجمهور الى ما ذكره المص بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان مرجع
الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع
وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته
للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت
بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة
لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك

او لم يكن

اولم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك
النسبة الواقعة الخارجة بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب
وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت
به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد
مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد
مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح
في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين
قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج
فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى
وجود النسبة الخارجية وقيل قايله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته
لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطاء غير مطابق للواقع وكذب الخبر
عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطاء فقول القايل السماء
تحتنا معتقدا صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في قولنا
ولو خطاء للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطاء ولو كان خطاء والمراد
بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل
التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف
الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه
الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان
الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجح فلا يكون صادقا
ولا كاذبا ويثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم
المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او
كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول
لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة اولا

وقوعها او لم يحكم ذهنه بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال
زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل انا نتيقن ان زيدا ليس في الدار فكلامه
خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك
لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعل
عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق
عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في
الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه
خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان و
اللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين
يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر
غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في
تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة
في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية
شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ثم في
حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين
الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى
انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في
زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع
فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فليتامل الملاحظ ثم
ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها
فبين المعنيين بون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون
التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم
ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين

وزعمهم

وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما
ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن
ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عنده والله حتى ينفضوا من حوله ولو
رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلعم
فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلعم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا ما
قالوا فكذبني رسول الله صلعم وصدقهم فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في
البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله تعالى اذا
جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلعم فقرأ فقال ان الله صدقك يا زيد الجاحظ
انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر
اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق
او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع
اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق و
الباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه
مطابق وكذب الخبر عدمها معه اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق
ويلزم في الاول مطابقة الخبر الاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع و
الاعتقاد ح وغيرهما وهو الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد
اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون
الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير
الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما
فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا
في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى
على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلعم بالحشر والنشر في الافتراء
والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال

الجنة غير الكذب لانه قسيمه اى لان الثانى قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر
حال الجنة وقسيم الشئ يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اى الصدق
فعندا ظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذى يكون هو بمراحل عن اعتقادهم
ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقوله ام به جنة على نفى
ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوزان يعتبر به عنهم فمرادهم بكون كلامه خبرا حال
الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة
فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان
صادقا فى نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم
الصدق ليس بشئ لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا
بل على عدم كونه صادقا ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظ ورد هذا
الدليل بان المعنى اى معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اى عن عدم الافتراء
بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثانى
ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعنى الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب
فى نوعيه اعنى الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب
فالمعنى اقصدا الافتراء اى الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة
فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف قلت ايضا ليه بلا دليل
فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد
له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره فى كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا
يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا فى التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم
ان القصد والشعور مدخلا فى خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهى زيد
قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث و
اعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجرى فى
غيره من المركبات مثل الغلام الذى لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على

نسبة

نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة فى المركب الاخبارى وغيره الا بانه ان
عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا
وتصورا كما فى قولنا يا زيد الانسان او الفرس ولذا ما كان فالمركب اما مطابق فيكون
فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفاضل
محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة فى المركب التقييدى دون الاخبارى
حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف
فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم
اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق و
الكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو المعتبر فى تفسير الالفاظ اعنى اللغة و
العرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة الباب الاول احوال الاسناد الخبرى
وهو ضم كلمة او ما يجرى مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما
ثابت لمفهوم الاخرى او منفى عنه وهذا اولى من تعريفه بانه حكم بمفهوم لمفهوم بانه
ثابت له او منفى عنه كما فى المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف
الالفاظ فى عرفهم وانما ابتدأ بابحاث الخبر لكونه اعظم شأنا واعم فائدة لانه
هو الذى يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع الصياغات العجيبة ويقع غالبا
المزايا التى بها التفاضل ولكونه اصلا فى الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق
كالامر والنهى او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمنى
وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان
النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعانى انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف
بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم
يسند احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم
على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اى من
يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد

ويا زيد الفرس كاذب

الجملة الخبرية لاغراض سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعـ حكاية عن امراة عمران رب
انى وضعتها انثى اظهار التحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها
لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعـ حكاية عن زكريا عـ رب وهن العظم
منى اظهار للضعف والتخشع وقوله تعـ لا يستوى القاعدون من المؤمنين الاية
اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليانف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط
منزلته ومثله هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال
هذا اكثر من ان تحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقى فى قوله ❊ قومى
هم قتلوا اميم اخى ❊ هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار
فلا شك ان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقوله زيد قايم لمن لا يعرف انه
قايم او كونه اى المخبر عالما به اى بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظه و
المراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلا لا ايقاعها لظهور ان ليس قصد المخبر افادة
انه اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هنا لما كان لانكار الحكم
معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفقوا القوم على ان مدلول
الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى فى الاثبات وبعدمه فى النفى وانه لا يدل على
ثبوت المعنى وانتفائه والا لما وقع شك من سامع فى خبر يسمعه بل علم ثبوت ما اثبت
وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشئ ولما صح فى زيد الاوقد
وجد منه الترب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذى وضع له وح لا يتحقق الكذب
ايضا ولزم التناقض عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشئ لا
يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى فى الواقع قطعا بحيث لا يحتمل
عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى وانتفائه معلوم البطلان قطعا
اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد تفهم منه
انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلى ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول
سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت والانتفاء لكان مفهوم

جميع

جميع القضايا متحققا دايما فلم يصح قولهم بين مفهومى زيد قايم وزيد ليس بقايم تناقض
لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار
من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه و
قولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله
من حيث هو اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اى الحكم
الذى يقصد بالخبر افادته فايدة الخبر والثانى اى كون المخبر عالما به لازمها اى لازم فايدة
الخبر لما ذكر فى المفتاح ان الفايدة الاولى بدون الثانية ممتنع وهى بدون الاولى
لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اى اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد
فان الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا
فايدة الخبر هى الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد
انه عالم به من غير عكس كما فى حفظت التورية وزعم العلامة فى شرح هذا الكلام
من المفتاح ان فايدة الخبر هو استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها استفادته
منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح فى بحث تعريف
المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المص فى تفسير هذا الكلام حيث قال اى يمتنع
ان لا يحصل العلم الثانى وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر
نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم
يحصل فعدم حصوله عنه اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل
لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا فى
نفسه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثانى لان
علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصوله انما هو من نفس الخبر
فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثانى قبل حصول الاول وعلى الثانى بقوله
مع ان سماع الخبر من المخبر كاف فى حصول الثانى منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول
من الخبر نفسه عند حصول الثانى لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثانى

فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه حافظا للتورية وح يكون تسمية
هذا الحكم فايدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع
خبرا ولا يخطر بالبال صورة هذا الحكم حاصل فى ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا
خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل فى ذهننا صورة هذا الحكم سواء
علمناه قبل ام لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول
ان العلم بكون صورة الحكم حاصلة فى ذهن المخبر ضرورى لوجود علته اعنى سماع الخبر
والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم
فايدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعنى حصول صورة الحكم فى ذهنه وهذا محقق
ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا انما فى تفسير المصرف
عن الثانى ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علمه وفى
لو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضر الخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثانى
دون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز
ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم هنا
الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم فى ذهنه وهذا ضرورى فى كل
عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اى بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجا
فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفايدة لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجرى
على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة
لان موجب العلم العمل وللسائل العارف بما فى يديك ما هو هو كتاب لان موجب
العلم ترك السؤال ومثله هى عصاى فى جواب ما تلك بيمينك ونظاير كثيرة بحسب
كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد
علموا لمن اشتراه ما له فى الاخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون
كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمى واخره بنفيه
عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعنى ان شئت ان تعرف ان العلم بالشى ء من فايدة

الخبر وغيرها

الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لان الاية من امثلة
تنزيل العالم بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون
معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى لا يتنعوا منه اى ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهنا
هو الخبر الملقى اليهم لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاهمال او على ان قوله ولقد علموا
الاية خبر القى اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد ولا دليل على كونهم عالمين
به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما فى المفتاح ثم اشار الى تاديه التعميم
وان وجود الشى ء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره فى
النفى والاثبات اى فى نفى شى ء واثباته وما رميت اذ رميت واذا كان قصد
المخبر ما ذكر فينبغى ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار
الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالى الذهن من الحكم والتردد فيه اى لا يكون عالما
بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا فى ان النسبة هل هى واقعة ام لا وبهذا تبين فساد
ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم
يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد فى الحكم يوجب حصول الحكم فى الذهن
ليس بشى ء الا ترى انك تقول ان زيدا فى الدار لمن يتردد فى انه هل هو فيها ام لا ولا
يحكم بشى ء من النفى والاثبات بل الحكم الذهنى والتردد متنافيان لا يجتمعان قط
استغنى على لفظ المبنى للمفعول عن مؤكدات الحكم وهى ان واللام واسمية الجملة
وتكريرها ونون التاكيد واما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة وان
كان المخاطب مترددا فيه اى فى الحكم طالبا له حسن تقويته اى الحكم بمؤكد قال
الشيخ فى دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه
ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا
فيها فلا لانه يؤدى الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح فى جواب كيف زيد وفى الدار
فى جواب اين زيد حتى يقول انه صالح وانه فى الدار وهذا مما لا قايل به وان كان المخاطب
منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اى الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما

مرسلون قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن
من شيء ان انتم الا تكذبون قالوا ربنا
يعلم انا اليكم لمرسلون الآية

ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى ع اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسلا من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر لا يكون رسلا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب الآخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قويناهما برسول ثالث وهو بولس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقايم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فح يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه

لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف او المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه فيستشرف غير السائل له اي الخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فينزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس اليقظى والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات لتصحيح كلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفايدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق عارضا رمحه اي واضعا على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكران في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وهو خوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا

لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار
ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اى مع المنكر ما ان تامله اى شيء من الدلائل
والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان
يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد
لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه واله لكنه لا يتاملها لير تدع عن
الانكار وقد يذكر في حل لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها و
قوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد
يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم
به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل
ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير
نحو زيد قايم زيد قايم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود المصنف انه قد يجعل انكار
المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة
المرتابين فيكون نظيرا لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب
عن الاول انه لما نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تاويلين
احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح
لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب
عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه
من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه
قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهكذا حكم صحيح لكن يكون كثير
من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم
من الدلايل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على
نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه
بمنزلة التاكيد المعنوي وزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه دفعا

لتوهم السهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلايل الاعجاز يؤكد السؤال
وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت
له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته
فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان
بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان
ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال
المحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات
اللايقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور و
ينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية
عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو خالي الذهن تعويلا على ما يزيل
الانكار لان سوق الكلام مع المنكر سياقه مع خالي الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى
ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده اثر
النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن
سؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد ففي هذه الجملة اخراج
الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الخبر
مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الراي ويحوجه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان
صدقه فيسوق الكلام معه سياق الكلام مع السائل المستشرف الى الكيفية ببيانه المفرع
الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات
السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم
التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي و
تقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري
والامثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا
بحث لا بد من التنبه له وهو انه لا ينحصر فايدة ان في تاكيد الحكم نفيا الشك او رد

لانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا
المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد يدخل ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم
في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من
الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها
انثى ورب ان قومي كذبون ومن خصايصها ان لضمير الشان معها حسنا ليس بدونها
بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق ويصبر الاية وانه من يعمل سوء وانه لا يفلح الكافرون
ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون
وان كانت النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى
لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمروا
ولو سقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر
لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل
على لفظ التوكيد ويوكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم
ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث
الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم
الباعث والمحرك من العقايد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد
والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية
فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة
للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما
معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا
اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق
اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا لمطابق ما ادعاه وعليه قوله
ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكده لانه لما

ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج
من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا
ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية
لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا
لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه
مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما
جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى
حقيقة او مجازا الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما
ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي
باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل
دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان
ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له
وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي
دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار
ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين
في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد ذهب انه داخل في تعريف
علم المعاني دون البيان فكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد
والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من
حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز
العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة
والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه او المسند وهي اي الحقيقة العقلية
اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم
التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا

الحيوان جسم الى ما اى شئ هو اى الفعل او معناه له اى لذلك الشئ كالفاعل فيما بنى
له نحو ضرب زيد عمروا والمفعول به فيما بنى له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد
والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق با
لظرف اعنى له وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقى خارجا
عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله فى الظ و
هو ايضا متعلق بالظرف المذكور اى الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم
فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على
انه غير ما هو له فى اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه
ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره
كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون
المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن
انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل
وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلى لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق
الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند
المتكلم فى الظ وان لم يكن كذلك فى الحقيقة وهذا المثال غير مذكور فى المتن و
ما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت اى والحال انك خاصة تعلم انه
لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عنده فى الظاهر لان الكاذب
لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز
عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه ح لا يتعين كونه حقيقة بل
ينقسم قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم
يعلم انه لم يجئ والثانى لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له
عند المتكلم لا فى الحقيقة ولا فى الظ لوجود القرينة الصادقة فلا يكون حقيقة
عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد

فى الحقيقة

فى الحقيقة ولا فى المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به صاحب المفتاح بخلاف
الثانى فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد
الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانا عدلنا عن تعريف صاحب المفتاح وهو
ان الحقيقة العقلية هى الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول
انه جعلها صفة للكلام والمص للاسناد الثانى انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند
فيه فعلا او فى معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع
انه لا يسمى حقيقة وكفاك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم
المفاد بها على ما هو عليه فى العقل واقع موقعه فتعريف المص غير منعكس لخروجه
عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع
ام لا لانه ترك التقييد بقولنا فى الظ والاعتذار عنه بانه انما ترك مع كونه مرادا
اعتمادا على انه يفهم مما ذكر فى تعريف المجاز ولا مما لا يلتفت اليه فى التعريفات بل
جوابه انا لا نم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هى الكلام المفاد به ما عند المتكلم
اعم من ان يكون عند المتكلم فى الحقيقة او فى الظ بل دلالته على الثانى اظهر لعدم
الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المص غير مطرد ولا منعكس اما الاول
فلصدقه على نحو قولها فانما هى اقبال وادبار مما وصف الفاعل والمفعول بالمصدر
فانه مجاز عقلى نص عليه الشيخ فى دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار
غير معناهما حتى يكون المجاز فى الكلمة وانما المجاز فى ان جعلتها لكثرة ما تقبل
وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هى ذات اقبال
وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شئ مغسول وكلام عامى مرذول
لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعانى ومعنى تقديرهم
المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جئ به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة
لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظة ما فى التعريف

عبارة عن الملابس اى له فاعل ومفعول به هوله على ما صرح به فيما سيجئ وهنا
اسناد الى المبتداء والاسناد الى المبتداء ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثانى فلعدم
صرفه على نحو قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب
ليس الى ما هو له لا فى الحقيقة ولا فى الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب
المنفيين الى ما هو له فقد دخل فى التعريف من المجاز العقلى ما هو منفى نحو ما
صام يومى وما نام ليلى قال الشاعر فنمت وما ليل المطى بنائم وحاصل الاشكال ان
الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفى واثبات الفعل لما هو له
معناه ظ فما معنى نفى الفعل عما هو له عند المتكلم فى الظ وجوابه ان معناه انه لو
اعتبر الكلام مجردا عن النفى وادى بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان
النفى فرع الاثبات فالاسناد فى قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته
وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد فى نحو صام نهارى فانه اسناد الى غير ما هو
له فيكون مجازا سواء اثبت او نفى وكذا الكلام فى ساير الانشاآت مثل ليصم نهارك
صايم وليت نهارى صايم وما اشبه ذلك فليتامل ومنه اى من الاسناد مجاز
عقلى ويسمى مجازا حكميا ومجازا فى الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اى
الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له اى غير الملابس الذى ذلك الفعل او معناه
له يعنى غير الفاعل فيما بنى للفاعل وغير المفعول فيما بنى للمفعول بتاول متعلق
باسناده وحقيقة قولك تاولت الشئ انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة
او الموضع الذى يؤول اليه من العقل لان اولت وتاولت فعلت وتفعلت من آل يؤول
الامر الى كذا يؤول اى انتهى اليه والمآل المرجع كذا فى دلايل الاعجاز وحاصله
ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير
التعريفين بقوله وله اى للفعل ملابسات شتى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى
يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض
للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل

المفعول به اذا كان مبنيا له اى للفاعل او المفعول به يعنى ان اسناده الى الفاعل اذا
كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله فى تعريف الحقيقة
ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اى غير الفاعل او المفعول
به يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول به فى المبنى للمفعول للملابسة
يعنى لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له فى ملابسة الفعل مجاز فقد استعير
الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه فى الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد
لمشابهته اياه فى الجراءة ولا مجاز ولا استعارة فى شئ من طرفى الاسناد وانما
الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال فى دلايل
الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر فى تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه
الذى يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التى راعاها
المتكلم حتى اعطى الربيع حكم القادر فى اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه
ما ليس بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قد دون فى نفوسهم
وجهة راعوها فى اعطاء ما حكم ليس فى العمل كقولهم عيشة راضية فيما بنى
للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم فى عكسه اذا
المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر
فى المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر
فهو بمعنى المفعول لا بمعنى التأليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته
ما ذكره المرزوقى وهو ان من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشئ الذى يريدون
المبالغة فى وصفه ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل
ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صايم فى الزمان ونهر جار فى المكان وبنى
الامير المدينة فى السبب الآمر وضربه التاديب فى السبب الغائى ومثله يوم يقوم الحساب
اى اهله لاجله وقد خرج من تعريف الاسناد المجازى امران احدهما وصف الفاعل
او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل واتماهى اقبال وادبار على ما مر والثانى وصف الشئ

بوصف بحدته وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل
قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل اخر من افعاله
مثل انشاء الكتاب وكلامه فان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب
ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه
فعل اخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال
والاليم هو المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المسند
ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده بمجاز كما انه
ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف
او بدونها وهذه الصور من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد
واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة
فتامل وقس عليه نظايره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل
بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في
الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وذلك ان تحمل امثال
هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله
هذا التعريف من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر
يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله
تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك
من النسب الاضافية والايقاعية قلنا الجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون
في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند
اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف
الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب
اما تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة او لمطلقه باعتبار ان يجعل
الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما في ما يكون

مسندا له

مسندا له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين
والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى
اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فاحفظه فانه بحث نفيس
واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما في قولهم سل
الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية
اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمص
وقولنا في التعريف بتاول يخرج نحو ما مر من نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا
الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه
مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون
الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت اي سر في بيان
فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اي سر في التعرض لاخراج
نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه
ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم
من الحكم فيه بضرب من التاويل افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت
خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت
الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل
امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت بضرب من التاويل ليحترز
به عن الكذب واعترض المص عليه بانا لا نم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله
بضرب من التاويل ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل
خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه
لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر
فاشار هاهنا الى ان التاول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح
بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل ان يقول

ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لكثرة

تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وح يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا

امتناع في ان يشتمل التعريف على قيدين يتميز كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما

في فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون هنا تكرار

فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم وبضرب من التاويل

لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج الكواذب

وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع

طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من دأب المحصلين فان قلت

ما ذكرت من تقرير كلام المص مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر

وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق

الله الافعال كلها واخفاء الكافر بالتاويل والقصد الى انه اسناد الى السبب لانه

اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد

خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في

مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم

في الظاهر وصار قوله بتاول ضايعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه قلت

قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه

انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او

او في الظاهر وح يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد

فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم

فاخرج جميعها بقوله بتاول وبقي التعريف سالما يخرج عنه ما لا تاول فيه نحو

قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال بالتاويل لكونه الى غير

ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بتاول حين تظهر انه

موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتاول اخفاء

اخفاء

اخفاء حاله من الدهري واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب

لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص

وقد بين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او

عند المتكلم في الحقيقة او الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام

وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في

ضمنه وقد بين ان الفساد وانما كان ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد

في ارادة العام بعمومه فليتامل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اي ولان مثل

قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه لم يحمل نحو قوله اي قول الصلتان

العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان

اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله

لم يعتقد ظاهره لعدم التاول بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند

المتكلم في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم ولم يستدل الى ان على انه

لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم

قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي كرأس الاصلع

ميز عنه قنزعا عن قنزع اي بعدا بعد قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الراس جذب

الليالي اي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر مضت عامته ابطئي او

اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون

منقطعا اي اصنعي ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك

ولا ابالي مجاز خبر ان بقوله متعلق بالاستدلال عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه

قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعر راسه قيل الله اي امره وارادته

اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل

لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون اسناد ميز الى جذب الليالي

بتاول مبنيا على انه زمان او سبب وما قسامه اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه

وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل
او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض
تهيج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة
اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح
وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون
الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة او مختلفان
نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى
الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد
ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج طرفيه عما هو عليه بل
حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز وازالة لما عسى ان
يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين
وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف لانه اشترط في المسند ان
يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز
في قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا
الحبيب احياني ملاقاته المجاز اسناد احيى الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة
خبرا الى المبتدا واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اى المجاز العقلي في
القران كثير واذا تليت عليهم اياته اى ايات الله زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله
او نحو قوله ايهاما للاقتباس وان المعنى اذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا
بوقوع المجاز العقلي في القران كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير
الايات مجاز لانه فعل الله وانما الايات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى
فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب
نزع اللباس عن ادم وحوا وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة
وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما اني لكما لمن الناصحين يوما يجعل

انه مفعول به

انه مفعول به لتتقون اى كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما ما
يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن
شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او
عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع
ثقل وهو متاع البيت اى ما فيها من الدفاين والخزاين نسب الاخراج الى مكانه
وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات
ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا
وقوله تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل الفعلة وهامان سبب آمر و
كذا الاخراج فعل الله وابليس سبب له ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك
وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدور
الفعل والترك عنه ومثل جرى النهر ولا تطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا
ليت النهر جار واصلواتك تامرك ونحو ذلك ولا بد له اى للمجاز العقلي من قرينة
صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة
لفظية كما في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند
بالمذكور اى بالمسند اليه المذكور معه عقلا اى من جهة العقل يعني يكون بحيث
لا يدعي احد من المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه
يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة اى من جهة العادة نحو هزم
الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه
كهزم وضرب او غيره كبعد وقرب ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة
اى وكصدوره اى الكلام عن الموحد فيما يدعي الموحد المحق انه ليس بقائم بالمذكور
وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع
البقل فان هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد
انه الى ما هو له لكن امثال هذا البيت مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه

كثير من ذوي العقول ولما احتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفته يريد ان الفعل في
المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة
لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي
لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي
لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة
لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون
حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية
لا يظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله
يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من
دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التامل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان
اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك
وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه
الحالة وهي ان يضرب المثل الهلاكي في محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع
خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث
قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل
اليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك
حق لي على انسان فعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في صيرني ويزيدك ان تزعم ان له
فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى وللوجه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي
يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا
الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن المجاز فيه نفسه
بل يكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال
الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل
لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكر

المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية
بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه
وجعل نسبة الانبات اليه قرينة الاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر
من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه
به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل
ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول
مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر
المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى
الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي
بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة
نسبة الهزم اليه والحاصل انه يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في
تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي
وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة
في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سياتي في الكتاب من تفسير
الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اولا
معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص دافق
الماء اي صبه في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة
في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان
اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار ح فلان نفسه
ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم
ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي كان ادفع للشغب
لان قوله نهاره صائم مما نوقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير المسند لا في
نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين

ويسلم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعم يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد
به هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويسلم ان توقف
نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي
هو الله تعم على السمع من الشارع لان اسماء الله تعم توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة
ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع
في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب
الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه
الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه
به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قوله مخالب المنية نشبت بفلان
السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مراد اللفظ
السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له
بارتكاب تاويل وهو ان المنية يدخل في جنس السبع لاجل المبالغة في التشبيه وقال
ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع وح يكون
المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار القائم بادعاء الصائمية له لا
بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما ان النداء
له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله
تعم حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه فاعل
مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه في الاستعارة با
الكناية اعتراض قوي يذكر في البيان ان شاء الله تعم ولانه اي ما ذهب اليه السكاكي
ينتقض بنحو نهاره صائم وليله نائم وما اشبه ذلك مما اشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي
لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به
في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه
لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا مناف للاستعارة بل اذا كان على

وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء على ان
المشبه به هنا هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما
او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاول
بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض
صاحبها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من باب اضافة العام الى الخاص
لو سلم نحو اضافة المتنبي الى الاسم ثم انظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبعدة وحمل
الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر
بالبناء لهامان مجاز ولعين حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو
الباني حقيقة كما هو مراده لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت
ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو
مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعم من غير توقيف ولنا
صح بان الربيع استعارة بالكناية عنده ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائل
بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع
في كلام الجميع من غير توقف والله اعلم **الباب الثاني احوال المسند اليه**
اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره
وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا
ككونه مسندا اليه بحكم مؤكدا ومتروك التاكيد وكونه معتدا اليه بمسند مقدم
او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسيأتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما
حذفه وقدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان
لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام
وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان
الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد
الى تفصيل الثاني مع اشارة ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث اذ العرف

دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو
في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى
ظاهر هذه القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ
والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل
واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف
الاعتماد على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر
الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت عن الدليل الاضعف الى الاقوى
وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد
في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا
عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل ولم يقل انا عليل للاحتراز و التخييل
المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار
تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك
تعظيما له واكراما او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تأتي الانكار
لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل اردت
غيره او تعينه او ادعاء التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة
وسامة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول
الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقول هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير
المخاطب من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام او شنشنة
اعرفها من اخزم او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون
يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى
شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم
وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل ويجب اسناد الفعل الى المفعول ولا ينظر
هنا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل

ترك الخطاب لعدم الاعتناء بشأن قائله وانما هو المقصود ان يقتل المؤمن من ترى وقد يكون
حذف الشيء اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي
للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ
من الفظاعة الى حيث لا يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان او ومع على استماعه ولهذا
اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يقال لا تسأل عنه اما لانه يتحرج ان يجري
على لسانه ما هو فيه لفظاعته وانضجار المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه لانحلال
السامع وانضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او الاحتياط
لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير
وعليه اولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبتت لهم الاثرة
بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعل كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة
التي لو انفردت اي الخصلة كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك
بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مكان يكون اصغاء
السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء
ويجوز ان يكون حيث مستعارا للزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار و
الابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا
حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله عليه الصلوة والسلام الى غير ذلك من الاوصاف
وقد يكون ذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على
السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب
المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه
بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذهب وخالد في الدار واعترض المصنف عليه بان ذلك فانه قرينة
تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد
ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف
وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة

وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء نفهم منه ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر نفهم منه ان المراد كل احد ولا نعني بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقبل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون راجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولا تم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هو افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود و قولك زيد حافظ للتوراة فافادته اتم فائدة تقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا تشارك فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليكم اليوم وحده قبل كل رجل لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب مع معين الى غيره اي غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى

اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم لا تريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه او احسن اساء فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى اذ المجرمون الاية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة و احترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين لا يكون الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون مخ

قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظه يعنى احضاره الا بتوقف بعد العلم بالوضع على شئ
اخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به
وبعد التسليم والتى يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة
لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل فى معين فينبغى ان
يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره فى ثانى
زمان ذكره كما فى سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية
وافادتها الجزئيات المرادة فى الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة لها فى الكلام
كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الحق
ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف
التعريف ثم جعل علما لذات الواجب الوجود الخالق لكل شئ ومن زعم انه اسم لمفهوم
الواجب لذاته المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما لان مفهوم
العلم جزئى فقد سهى الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف
على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد
الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله
فى هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشئ من نفسه او مطلق المعبود فيلزم
الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما
للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له فى الوجود او موجود الا الفرد الذى
هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق
على غيره اى الفرد الموجود الذى يعبد بالحق تم وتقديس وتعظيم او اهانة كما فى
الالقاب الصالحة لمدح او ذم مثل ركب على وهرب معوية او كناية عن معنى يصلح له
الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفى التنزيل تبت يدا ابى لهب اى يدا جهنمى لان انتسابه الى
النار يدل على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب
لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقى لهب جهنم فالانتقال من ابى لهب الى جهنمى

انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرائين فى الكناية الا
ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعنى الاضافى دون الثانى اعنى العلمى وهم
يعتبرون فى الكنى المعانى الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هى بهذا الاعتبار لا باعتبار
ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمى سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا وغير ذلك انك لو
قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابى لهب لا يكون من الكناية فى شئ ويجب ان تعلم ان ابا لهب
انما استعمل هنا فى الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمى كما ان طويل النجاد يستعمل
فى معنى الموضوع له لينتقل منه الى طويل القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت
كافرا جهنميا لاشتهار ابى لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون
من الكناية فى شئ فليتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اى العلم
اى وجدان العلم لذيذا او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع
وغير ذلك مما يناسب اعتباره فى الاعلام وبالموصولية اى تعريف المسند اليه بايراده موصولا
وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله
بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء فى الرتبة ولهذا صح جعل
الذى يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا
من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام الصالح
للموصولية هو ان يصح احضار الشئ بواسطة جملة معلومة الانتساب الى المشار اليه
بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب
يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة
الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته
اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها
موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا
لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصول فان
وضعها على ان يتخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح

موصول ثم القسم فقد اشار الى تفصيل اباعث الموجب له او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب
بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا
يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين فى بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم
لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير
اى تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه اى راودت
زليخا يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته
عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشىء الذى لا يريد ان يخرجه من يده
يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهى عبارة عن التحمل لمواقعته اياها فالكلام مسوق
لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لان كونه فى
بيتها وسولها لها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عنها وعدم الانقياد
لها يكون غاية فى النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان فى كونه فى
بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل تقرير المسند اليه
وذلك لامكان وقوع الاشتراك فى زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا
يتعين مثله فى التى هو فى بيتها لانها واحدة معينة متشخصة ومما هو نص فى زيادة تقرير
الغرض المسوق له الكلام فى غير المسند اليه بيت السقط اعباد المسيح يخاف صحبى
ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه دل على عدم خوفهم النصارى من ان يقول نحن عبيد الله
والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها وللاستهجان
التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح او ان تقصد زيادة التقرير نحو وراودته
الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم
يكن مثالا لهما لاخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم اى التهويل والتعظيم
نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فان فى هذا التفخيم من الابهام ما لا يخفى ومنه فى غير المسند
اليه قول ابى نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا
وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذلك اثام او تنبيه المخاطب على خطاء نحو

قول عبدة بن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اخوانكم اى تظنونهم
يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا اى تهلكوا وتصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه
على خطائهم فى هذا الظن ما ليس فى قولك ان القوم الفلانى وجعل صاحب المفتاح هذا
البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء ورده المص
بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه
عليه وجوابه ان الشرف والذوق شاهدا صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة
يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصاء ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان
الخبر المبنى عليه امر ينافى الاخوة وسائر المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اى طريقه
تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته يعنى تأتى بالموصول
والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اى وجه واى طريق من الثواب والعقاب
والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تأتى بالفاتحة على نحو ينبه الفطن على
الخاتمة كالارصاد فى علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون
جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب والاذلال
بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام ثم انه اى الايماء الى وجه بناء الخبر لاجرد جعل
المسند اليه موصولا كما سبق الى بعض الاوهام ربما جعل ذريعة اى وسيلة الى التعريض
بالتعظيم لشانه اى شان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذى سمك اى رفع السماء بنى لنا بيتا اراد
به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففى قوله ان الذى
سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق بخلاف
ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من
رفع السماء التى لا بناء ارفع منها واعظم او شان غيره اى غير الخبر نحو الذين كذبوا
شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران
وتعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة بشان الخبر نحو ان الذى
لا يعرف الفقه قد صنف فيه او شان غيره نحو ان الذى يتبع الشيطان فهو خاسر

تجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها
غول فان ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال
المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى
تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المص بانه لا يظهر بينهما فرق وكيف
يجعل الايماء ذريعة اليه الابعاد قوله ان الذي سمك السماء البيت وان الذين تدعهم
البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر فاحسن
التامل في هذا المقام فانه من مطارح الانظار وللفاضل العلامة قد فسره في شرح المفتاح
الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين
امنوا لهم جنات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل
ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل
عليه الامر في نحو الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين يدعونهم لعدم تحقق
السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب
عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع اي على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء
فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الراي
عند المنصف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك
كقولنا جاءك الذي اكرمك او اهانك او الذي سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون
للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطايف هذا الباب لا تكاد تنضبط
وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له وانفصل بسعرض
اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا
فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها
الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد والاول
تنزيل الاشارة العقلية منزلة الاشارة الحسية واما الغرض الموجب لها او المرجح
فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي

هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او على الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم
وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع
حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك ابائي فجئني بمثلهم
اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه
في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر الوسط لانه انما
يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون هذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يثبت
الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد
قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك
وتحقيقه ان اللغة تنظر فيها من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه
اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زايد على اصل المراد الذي هو الحكم على
المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره ايا ما كان ولو سلم فذكره في هذا
المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره
اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر الهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره
نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته
ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه
ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة
عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة
الى كل غايب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال
ذلك الرجل وضربني زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكي عنه غايب ويجوز على قلة
لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب فهو
وان كان غايبا لكن ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم
بلفظ البعيد نحو بالله العلي العظيم وذلك قسم عظيم لا فعلن لان المعنى غير مدرك حسا
فكانه بعيد او التنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه

بأوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه يقول عقبه فلان اذا جاء على
عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء ويقول عقبته بالشيء اي جعلت الشيء على عقبه
على انه اي للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي
من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة
الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين
يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة وغير ذلك ثم عرف
المسند اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد
اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف
المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله
او لنحو ذلك وباللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من
الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت
فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي
ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره
صريحا في قوله تعالى قالت رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة
الى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان
كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما
كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب
بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل بيتا
اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى واسم
الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل وللاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى
من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام
الداخل على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ مفرد موضوع ونحو ذلك
لان التعريف للماهية وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار

عهدية في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة
الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا
في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل فرد
من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي
بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل
السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا وتحقيقه انه
موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة
موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة
كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا
فاسد موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على الاصل وضعه و
اسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة
ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك
الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان
المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص
بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان
واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ
يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا
بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه
معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا وعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه
ان عود الضمير في قوله وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف
باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل به
معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل
الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء

والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او الرجال والنساء او الولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف التعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكره صاحب الكشاف في الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورايت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم تقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها

واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثاله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى النكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز من تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجواب الاول عدم تميزه من تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في العهد الى فرد معين واثنين وجماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار التعين ليس باعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول على الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث منه نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا ياتي للاستغراق نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمروا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع

انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار
اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان
وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق
احتمالا مرجوحا لا يثبت الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه ح يتحقق عدم
الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا
في المبتداء نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات
يا اهل ذا المغنى وقيتم ضرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل
او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني من رجل ولا رجل في
الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح
يوجب الاستغراق وبالرفع يجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل
في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد
كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح بدائمة
التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات وعلم ادم الاسماء
كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد و
ما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك وهذا واضح بلا خلاف جاءني القوم والعلماء الازكيا
والا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الازكيا على الاستثناء المتصل
فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الاحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى ان معنى
قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين
من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد
مع اثنين اخرين من الاحاد والاثنين مع واحد اخر جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع
من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت
الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه
فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تع رب اني

وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا
لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة
الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد
لانا لا نم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكر
في الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي
هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان قصدا
الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام
كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع
شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب
للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام تفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث
لا يخرج منه البعض وكلام صاحب المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار
وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا
منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض
عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي
خارجا كالواحد والاثنين ومنشاء هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة
الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في
الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تع والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول
كل محسن وفي قوله وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى
ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعا ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا
تخاصم عن خائن قط وفي قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم
يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس الشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة
ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا الى معنى اخر
وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الاحاد والجمع يفيد

شمول الاحاد وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما تسمى بمفرده كيف
يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم وهل هذا الا تهافت وايضا لا دلالة
لقوله ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة
فتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل والجمل
فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره
الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض
جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام
الجنس من وجه اخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه
الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان يأكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد
بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية
والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل واحدا منها
مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن
عباس ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس
والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه
معنى الجنسية من الجموع قلت هذا كلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف
باللام بمعنى كل جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله عنهما ولم يقصد انه مذهبه بدليل
انه صرح بخلافه غير مرة والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام
لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول
الى الحق افهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق
يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا
تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف
انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد
عن الدلالة على معنى التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة

على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع
الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار
الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اخلاق ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من
قطع كلها خلق اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج فوصف المؤلف بوصف
مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من
المعارف لانها اخصر طريق الى احضاره اي المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة
الحارثي هواي اي مهوي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب
لضيق المقام وفرط السامة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين
مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق الجنيب
المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف
على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك
الاول عبدي حضر والثاني عبد الخليفة ركب والثالث عبد السلطان عندي تعظيما
لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو ان كان مضافا اليه لكنه غير المسند
اليه المضاف وغيرهما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها
تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او
غيرهما نحو ولد الحجام يجالس زيدا وينادمه وقد يكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل
متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع
عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكذا
لتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا وكسامة السامع او المخاطب
نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال او نحوهما نحو
صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده
فانه لما نهيت المراة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد
او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا

لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب
الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة
الاضافة جنسية وتعميما كقولك بدلت على خزامى الارض التجيد من رائحتها يعنى على
جنس الخزامى وذلك لان اسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة
هى من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف فى نحو قوله تعالى
ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجئ ان شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اى تنكير
المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى
المدينة يسعى او النوعية الى القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اى نوع
من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامى عن ايات الله وفى المفتاح
انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان
المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى بتاديته او التعظيم
او التحقير يعنى انه بلغ فى ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اى قول
ابن ابى السمط له حاجب اى مانع عظيم فى كل امر يشينه اى يعيبه وليس له عن طالب
العرف اى الاحسان حاجب حقير فيكون للتعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان
له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم
بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا
كما فى المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار
بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك
اى ذوو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وايات عظام هذا ناظر الى التعظيم ويجئ للتحقير
والتقليل ايضا نحو اعطانى شيئا اى حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان
وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف
حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمد
بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح وجعل المنكر
...

كما اذا شتمك احد فتقول والله لئن شتمنى الامير لضربته ولا يخفى عليك انه لا يحسن التوبيخ
لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما
كان فى هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكى والا فهو ذكر جميع ما
تقدم ثم قال ونظيره اى نظير لئن اشركت فى التعريض لا فى استعمال الماضى مقام المضارع
فى الشرط للتعريض قوله تعالى وما لى لا اعبد الذى فطرنى اى وما لكم لا تعبدون الذى
فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب لسياق الاية ان يقال
واليه ارجع ووجه حسنه اى حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم
اعداؤه الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اى ذلك الوجه ترك
التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكى
على وجه معين على قبوله اى قبول الحق لكونه اى لكون ذلك الوجه ادخل فى محض
النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف
لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد انصف من نفسه
حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم
الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر فى التنزيل والاسعاد
والمحاورات فان قلت فى قوله تعالى ان يثقفوكم اى ان يجدكم مشركوا مكة ويظفروا
بكم يكونوا لكم اعداء خالص العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اى بالقتل
والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اى تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فكونوا مثلهم
وترتفع العداوة والقتل قد ذكر فى موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل
فى الثالثة الى لفظ الماضى فاى نكتة فى ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور
فى الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شئ كفر المؤمنين وارتدادهم
لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يرتدوا المؤمنين
كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما
وهو المذكور فى المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يرتدوا كفارا لمصادقتهم والظفر بهم

لا يحتمل من الشبهه ما يحتمله لزوم الاولين لهما اعنى كونهم اعداء وبسطهم الايدى
والالسن اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبه اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة
البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشيا بالمؤمنين وانفعها للمشركين لانحسام
مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والتناجز بخلاف العداوة وبسط الايدى والالسن
فانه يجوز انتفاؤهما لدى المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة وبما نشاؤا عليه
من قولهم اذا ملكت فاسجح واما انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان
كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت واذا عطف شئ على جواب
الشرط فهو على وجهين احدهما ان يقصد وجود كل من المذكورين بدون الاخر ويصح
وقوعه جزاء نحو ان تعطنى اعطك واكسك والثانى ان يتوقف المعطوف على
المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استاذنت وخرجت فهنا فى المعنى على كلام يرتاى
اذا رجع استاذنته واذا استاذنته كما فى دلايل الاعجاز فما فى الاية المذكورة
ان كان من الضرب الثانى ليكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا لم يصح ما فى المفتاح وان
كان من الضرب الاول لم يكن فى تقييد ودادة الكفر بالشرط فايدة لانها حاصلة ظفروا او لم
يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا عطفا على الجملة الشرطيه لا على الجزاء وحينئذ
فان تعاطف الشرطيه وغيرها كثيرة فى الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار
ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل
عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر عطف الشرطيه على قالوا قلت الظاهر انه من الضرب
الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفاء مقتضيها ولا شك انه موقوف على
الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا ولا
يقال ان الاية نزلت فى حاطب ابن ابى بلتعة حين وجه كتابا الى مشركى مكة واخبرهم
باستعداد النبى عليه السلام لقتالهم فبقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا مثلهم
فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين تحقق
العداوة وبسط الايدى والالسن وودادة الرد الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان

لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمذكور فى القصة ان الكتاب
لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبى عليه السلام عن الطريق ولو للشرط اى لتعليق حصول
مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء
الجزاء كما يقول لو جئتنى اكرمتك معلقا الاكرام بالمجئ مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء
الاكرام واما عبارة المفتاح وهى انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع
كقولك لو جئتنى لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجئ مخاطبك ففيها اشكال
لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع
الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل واحد منهما وقد وجهه بعض من
اطلع عليه بانه على حذف المضاف اى انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع
اكرامك بامتناع ما امتنع من المجئ والظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف
مشعر بالحيثيه فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق
امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف شجع السكاكى على هذه العبارة وغفل
عنه المنهى من تنقى كتابه فغير لو هى لتعليق الامتناع بالامتناع للقطع وعلى ما ذكرنا
لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمال واحد فهى الحرف لامتناع الثانى
اعنى الجزاء لامتناع الاول اعنى الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما
اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفى اثبات وبالعكس فهو فى نحو لو لم يأتنى لم اكرمك لامتناع
عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعنى لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو
المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثانى
مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون لشئ اسباب مختلفة كالنار
والشمس للاحراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب
فانه يوجب انتفاء السبب الا يرى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما
سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من
انتفاء تعدد الالهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب اخر فالحق انها

لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله بط ودعواه حق اما الا
فان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعه لكان النهار موجودا
او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعه واما
الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس
فهي موضوعه ليكون جزاها لو معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل
امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الشرط ولهذا
قالوا في القياس الاستثنائي ان دفع التالي يوجب دفع المقدم ودفع المقدم لا يوجب
دفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان
وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه
غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل
بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب والملزوم لا يدل
على انتفاء المسبب واللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما
هو بسبب انتفاء الاول نحو لو شاء الله لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب
انتفاء المشية فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج
هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا يرى
ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود
علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا
قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن
دوام الا يرى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا
قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس
بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فلتثبت واما ارباب المعقول فقد جعلوا ان ونحوها
اداة التلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم
استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعه فهم

المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المص
بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا
هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه انه ان اراد ان لبناء
المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل
الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الا مفهوم منهما بحيث لا مدخل
للتنكير اصلا فممنوع الفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة
العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك
عذاب من الرحمن اي عذاب هايل او شيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة
العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه
عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غير اي غير المسند
اليه للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب
من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع
من انواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه
من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا
كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوهم
بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم انه مسند اليه
تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة
منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا
او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم والتكثير نحو فاذنوا بحرب
من الله ورسوله وللتحقير ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل
الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا يحمل التنكير على
ما يفيد النوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول
المطلق وبهذا تنحل الاشكال التي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى

المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج
بالاستثناء وليس مصدر تظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه
وح لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اى ان نحن الا
نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اى ما اغتره الا الشيب اغترارا
ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت الا زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب
ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع فى مقدماته فيهنا
الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك
قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه التكثير وعدم التعيين
قوله تعالى والرضوان ارضا اى ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتعليل
قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا اى بعدد
نذر من خيولك وفرسانك وشيء كثير من فيضان جودك وعطائك واعلم
انه كان التنكير وهو فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض
كقوله تعالى ورفع بعضهم درجات اراد محمدا عليه السلام ففى هذا الابهام من تفخيم
فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد
وقد يقصد به التحقير واضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى
هذا الامر بعض اهتمامه واما وصفه اى وصف المسند اليه اخر المص ذكر التوابع
وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف
وقدمها السكاكى على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات
التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف
لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص و
قد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب هيهنا للتوافق قوله واما بيانه و
اما الابدال منه يعنى اما الوصف اى ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اى الوصف
مبينا له اى للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض

العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه فى الكشف قوله اى نحو هذا القول فى مجرد
كون الوصف للكشف لا فى كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر فى مرثية
فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملى جزعا ان الذى تحذرين قد
وقعا الى قوله ان الذى جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعى الذى
يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا الالمعى واليلمعى الذكى المتوقد وهو اما
مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعنى وخبر ان فى قوله
بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعى
ليس بمسند اليه وقوله الذى يظن بك الى اخره وصف له كاشف عن معناه
كما حكى عن الاصمعى انه سئل عن الالمعى فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله فى
الكشف قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير
منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او
مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ودفع الاحتمال وعند النحاة
عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب
الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك
والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن
رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان
يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف
مدحا او ذما او ترحما نحو جاءنى زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين
الموصوف اعنى زيدا قبل ذكره اى ذكر الوصف والتعين اما بان لا يكون له
فى ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط
هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى
ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما وقد يكون الوصف لبيان المقصود
وتفسيره كما سيأتى ومنه قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير

بجناحيه حيث وصف دابة وطايرا بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد
منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم
والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان
الجمل التى لها محل من الاعراب بحسب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذى يسبك
من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذى يناسبه التنكير وينبغى ان يكون
هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب
فى تلك الجملة ان يكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم
ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجى بها ليعرف
المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة
فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية
ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول هذا هو المشهود
بين النحاة فان قيل ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعـ وان منكم لمن ليبطئن ان
التقدير وان منكم لمن اقسم بالله ليبطئن فالقسم وجوابه صلة من ولم يشر الى تقدير القول قلنا
مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية يحتمله للصدق والكذ
ولهذا يقال فى تاكيد الاخبار والله لزيد قايم والانشائية انما هو نفس الجملة
القسمية مثل قوله والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية بخلاف
الشرط فان قيل فى كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو فى الصلة دون
الصفة حيث ذكر فى قوله تعـ فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة
ان الصلة يجب ان يكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بانه
سمعوا قوله فى سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجا
ثم قال وانما جاءت النار هنا معرفة وفى سورة التحريم نكرة لان الاية فى سورة
التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت
فى سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب

ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب فى سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا
ذلك بسماع من النبى عليه السلام والمشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا فى
سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اى تقرير المسند اليه اى تحقيق مفهومه ومدلوله
اعنى جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءنى زيد زيد اذا ظن
المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه ومثل هذا وان
امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى
دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكره دفع التوهم وربما
كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع
الفعل وذكر العلامة رحمه الله فى شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اى موضع
من بحث التقديم والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح به فى نحو لا تكذب
انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل
انه لم يرد التاكيد الصناعى بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد
تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا ترى
الى تصريحهم بانه ليس فى نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير
المحكوم عليه على ان السكاكى لم يورد تحقيق تقوى الحكم فى فصل التقديم والتاخير
مع الفعل بل فى اخر بحث تاخير المسند ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك
اشارة الى ما ذكره فى نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما
يحمل قوله فى الايضاح كما سياتى اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغى ان يتعرض للتخصيص
بل هو اولى بالتعرض لانه الذى يعتبر فيه المسند اليه موخرا على انه تاكيد ثم قدم
للتخصيص والاظهر ان قول السكاكى كما يطلعك اشارة الى ما اورده فى فصل اعتبار
التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت فى حاجتك وحدى ولا غيرى
تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده فى هذا المقام مثل ايراد كل رجل
عارف وكل انسان حيوان فى التاكيد الذى لدفع توهم عدم الشمول مع انه

ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه
ولا حاجة الى حمل كلام المص على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه
المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير
الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي ولا
غيري غلط فاحش عن ارتكابه غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح او لدفع توهم
التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم
ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو
نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع
هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم
كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت
الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال
بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء
المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود
جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وبهذا يزداد التعيين والتقرير على انه ليس
ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو
ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم
مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل
التجوز كلهم والا لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول
انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه
يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه
واما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في
مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم
ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم التسامح

ان الجائي رسول لهما او نفس احدهما ورسول الاخر فلا يقال لدفعه جاءني الرجلان
كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر محرض وباعث ونحو
ذلك وانما يدفع ذلك بتاكيد المسند المجيء لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه
اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك
خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف
البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكره صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله
الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة
لذلك وفي قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان
البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة
فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم ان يكون اسما
مختصا بمتبوعه ما ذكروا في نحو قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ان الطير عطف
بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاحسن
ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه
علما في هذه الصفة فان قلت قد اورد المص قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو
اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف
البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي
ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير
وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل
انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف
صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة
وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية ومعنى العدد اعني الاثنينية
وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي
عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله

لا اثبات جنسه ووصف الالهين باثنين والله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسير له
وهذا الذى فصل صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية
دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى
منهما والذى سياق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكد هذا كلامه وقوله يؤكده
اى يقرره ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعى لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع
او بالفاظ مخصوصة فما وقع فى شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين
اثنين ونفخة واحدة من التاكيد الصناعى ليس بشئ اذ لا دلالة لكلامه عليه بل
اورد فى المفصل نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد مثل امس الدابر فالحق ان كلا من
اثنين وواحد وصف صناعى للبيان والتفسير جىء به كما فى قوله تعالى وما من دابة فى الارض
ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل فى الارض صفة للدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر
ليدل على ان القصد الى الجنس دون الفرد كما سبق فى باب الوصف فالاثنان يشتركان
فى ان الوصف فيهما للبيان ويفترقان من حيث انه فى الهين اثنين والله واحد
لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفى دابة فى الارض وطائر يطير بجناحيه
لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد
عليه وبه تبين ان لا اختلاف ههنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف
على ما توهمه القوم واستدل العلامة فى شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف
بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى فى متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى
فى متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية
والوحدة فى متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكرا للدلالة على ان القصد فى متبوعهما
الى احد جزئيه اعنى الاثنينية والوحدة دون الجزء الاخر اعنى الجنسية وكل
منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه
لم يذكر الا ليدل على معنى فى متبوعه فلا يصدق التعريف على شئ من الصفة لانها
البتة يكون لتخصيص او تاكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ليدل على هذا المعنى

ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا اخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون
ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود
وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند
التحقيق الا ترى ان السكاكى جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا
عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه نظر
ايضا لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره
صاحب الكشاف فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا
والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال
الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهى انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على
ما هو تقرير واما الابدال منه اى من المسند اليه وفى هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل
منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل فى جاءنى اخوك زيد الاخ والا فالمسند اليه
فى التحقيق هو البدل وفى لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءنى اخوك زيد فى
بدل الكل وهو الذى يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين ونحو
جاءنى القوم اكثرهم فى بدل البعض وهو الذى يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم
يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض
لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الهين ونحو سلب عمرو ثوبه فى بدل
الاشتمال وهو الذى لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه
لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه
ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجىء هو مبينا وملخصا
لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع فى فصيح الكلام فان قلت لم قال ههنا لزيادة
التقرير وفى التوكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه فى الكلام
وهو من اضافة المصدر الى المفعول او اضافة البيان اى الزيادة التى هى التقرير وبيان التقرير
فى بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى صراط الذين انعمت

عليهم فايدة البدل هي التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم
بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع يشتمل على
التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه
يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف
ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل
اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح
البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل
ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في
المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه
مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل
الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض
لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو
فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او لتفصيل
المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الاخر بعده متراخيا او غير متراخ كذلك
اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو بعده بيوم او سنة او ما اشبه
ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك
في تفصيل المسند اليه وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل للتابع
بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان
على ان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ما بعدها
ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى وبالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي
الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الاخر نحو مات
كل اب لي حتى ادم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو
جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل

المسند في ثم انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه
اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى
يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت
ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النحو اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما توجه
الى ذلك التقييد وكذلك الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زايد على مجرد
اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا
مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات
مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما
وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى
لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا للمجيء عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك
معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على
المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءني الاكل فالشارب فالنائم اذا كان
الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى الذي ياكل
فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد
السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني
زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني
زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح ولم
يذكره المص هيهنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد
ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام
النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجيء
كزيد بناء على الملابسة بينهما والملاءمة لانه للاستدراك وهو دفع توهم يتولد
من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد
لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو

وكذا في المفتاح والمصباح اما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك معا على ان يكون قصر افراد
فلم ينقل به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد
بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل
المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه ونحو جاءني زيد
بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا
واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما المنفي
فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع
فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيده
انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى تفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن و
بهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع
والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما
جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه
متحقق وصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب
الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا
وفي المنفي على مذهب المبرد لا تقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط
قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في
كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك
اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاء زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم لعلى
هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق
بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها
الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وما جعله السكاكي
من حروف العطف اي المفسرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها و
ونحوها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير

تاكيد وقطعا يقوى مذهب الجمهور وهنا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند
اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى
عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهنا وجه من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند
فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه
بالمسند هاهنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعم غيره كما قال في المفتاح
انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحرف فيه فيكون
راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا
ومقصورا والآخر مخصصا به ومقصورا عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني
لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد
لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص
المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند
ولا يعمه وغيره قلت لكن غالب الاستعمال في الاصطلاح على ان يكون المقصور
هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره
وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين
ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند
عليه الا يرى الى قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك و
من الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر
المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم
المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان
حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون
تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون
على صفة الفلاح لا يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا غلط منشاؤه عدم التدرب
في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر

المعرف باللام اورده الشيخ في دلايل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام
معنى غير ما ذكر دقيقا مثل قولك هو البطل المحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر
جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي
وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك
له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه لا حقيقة
له وراء ذلك وطريقه طريق قولك هل سمعت اي الرجم بالاسد وهل تعرف حقيقته
فزيد هو بعينه كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف
وفايدته لا معنى التعريف الفصل بل صرح في هذه الاية بان فايدة الفصل الدلالة على
ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فايدة المسند ثابتة للمسند اليه
دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد
هو افضل من عمرو وزيد هو يعاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله هو
يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا
بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق
اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب
هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب
السكر والشيب هما فالحيوة هي الحمام اي لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند
اليه على المسند فانه قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب
الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم
على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتداء والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما بقي
له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم
المبتداء على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تجئ الى اسم فتقدمه تارة على الفعل
فتجعله مبتداء نحو زيد قام وتوخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند
اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف هو الضرب الاول وكلامه ايضا مشعر

باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلايل الاعجاز
انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان
تفسر وجه العناية بشي ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية
من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المصنف الى
تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد
من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي
للعدول عنه يعني ان يكون التقديم هو الاصل انما يكون سببا لتقديمه في الذكر اذا لم يكن
معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي
العدول عن تقديم المسند اليه لان رتبة العامل قبل رتبة المعمول وكذا كل ما كان معه
شي مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجي تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في
المبتداء تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشي
بعد التشوق الذ واوقع في النفس كقوله اي كقول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها
فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية
في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف تحيي من
الرفات كذا في ضرام السقط وقيل بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد
يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث
من الجماد ادم عليه السلام ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى ولا القفنس على ما وقع في التزريح
لانه لا يناسب السياق واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل والتطير نحو سعد في دارك
والسفاح في دار صديقك واما لايهام انه لا يزول عن الخاطر لكونه مطلوبا او انه يستلذ
اما النحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى واجل
مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو ايقاع
المسند اليه لكونه محصورا على الاستمرار لاعرة الاخبار بصدوره كقولك الزاهد يشرب
ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك

نحو الزاهد يطرب فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى
قول صاحب المفتاح اولان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول
خبر المبتدا و بالخبر الثاني الاخبار والمص لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدا اعترض عليه
بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد
بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الطرب مثلا فلا يصح لما سياتي في احوال متعلقات
الفعل انه لا تعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الطرب مثلا ثم
لو قيل على المفتاح لا نسلم ان التقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل
المضارع كما سنذكر في بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجها ومثل افادة زيادة
تخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم
رزان وان ضيف الم بهم حفوف فالمراد هم حفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو
قوله هم حفوف بتقديم المسند اليه فقول المص هنا تفسير للتخصيص باعادة لفظه ليس بشيء
واعترض عليه ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بان يكون الخبر فعليا على ما
ياتي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان حفوفا جمع خاف بمعنى
خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت
علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه
صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قوله هم حفوف غير مناسب للمقام وا
ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله واما الحالة
المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد
تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع
خفاء قال عبد القاهر قد اورد في دلايل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المص بقوله
وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه
والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قابل بالخبر
فما اذا كان الخبر من المشتقات نحو ما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان

كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليتك اي قرب منك نحو ما انا قلت
هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على
الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك
وانت تريد نفي كونك القايل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قايلا لان
التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك
به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي
الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا
قلت يفيد ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قايليه
هذا القول عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان تؤخر المسند اليه
ويقال ما قلته انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر
غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول و
الثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته
ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما
يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا
غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم
قد راى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت
لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال الشارح لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد
من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل
الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس
بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي
لانه نفي الرؤية الواقعة على كل احد لانافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني
يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو
من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما

انه مبنى على ما ذكره ايمه اللغه من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في
الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا ردا على من زعم انك رايت احدا كل
ايجاب فلا يستعمل بدون كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع والمناسب دخول بين عليه
وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله فما منكم من احد عنه حاجزين
ونحوه وفي قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النسا وعدم جريان
هذه الاحكام في كل نكرة منفيه يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق
النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم
لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل انه هو مبني
على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا
او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اى احد من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان
احدها هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما
فاسد لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت
شعرا او غير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجي فلا يكون لخصوصيه لفظ احد
وايضا يجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان
لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والمنفي ح هو الرؤية
الواقعه على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية
الواقعه على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او
رجلا او نحو ذلك تعتد عموم النفي الذي هو سلب الكلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان
لا يكون غيره بهذه الصفه اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا او عدم صدقه
عليه لا يقتضي ان يكون قد رأى كل احد بل يكفيه ان يكون رأى احدا لان السلب
الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا انفال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان
الرويه الواقعه على كل احد منفيه ويتم ما ذكره المص لانا نقول المعتبر هو المفهوم
الصريح والالزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب

الواقع على كل احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشي لا يوجب
اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامه في شرح المفتاح ان المفعول في
قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب
عاما كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطاء في هذا المقام انما يكون في الفاعل
فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور
متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا
لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي
بعد تعيين الفاعل هنا هو السلب بمعنى عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب
معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطاء في تعيينه فزعم
انه غيرك او انت بمشاركة الغير فنفيت وهمه وحصرت في نفسك هذا السلب اعني
عدم رؤيته احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطا في الفاعل
فحسب هذه هي الكلمات الدايره في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة ومنشاها
انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل
وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا
التخصيص في نحو ما انا فعلت كذا مثله في نحو انا ما فعلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت
في الاسلام فنقول المحصول كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا
فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوى وتارة للتخصيص كما يذكر عن قريب واذا قدم على
الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيص في النفي فان
قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي
في حاجته واصاب فيه لكنه اخطاء في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة
الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه
لكنه اخطاء في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير واما نحو
قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامه انما

بما لمن اعتقد وجود الشيء واصاب لكنه اخطاء في فاعله فزعم انه انت وحدك
او انت يشاركه الغير ولابد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكره في النفي ان
عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان يكون القائل
لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول وهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان
خلفا من القول ان يقول ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رايت احدا
من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل ورأى كل احد
من الناس فنفيت ان تكون فاعل هذا القول هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطب انك
انا لم تقل شعرا قط او لم تأكل اليوم شيئا او لم تر احدا من الناس واصاب في ذلك
لكنه اخطاء في تعيينه فزعم انه غيرك او انت يشاركه الغير فلابد وان تقول
لا انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا من الناس ويكون
هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم تقل شعرا انا الذي لم ياكل اليوم شيئا انا الذي
لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على
الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا واكل شيئا ورأى احدا ولا يصلح في هذا
المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا لانه انما يكون
عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل
احد بانه ليستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطا فيمن نفى عنه الفعل فزعم
انه غير المذكور وحده او بمشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي
جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل
على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير
فليتامل ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد
سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك كما تقدم وفي هذا
اشارة الى الرد على الشيخين عبد والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت
الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف

النفي يقتضي ان لا يكون ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرناه ولا ما ذكروه لانا لا نسلم
ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وبيانه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند
اليه وايلاءه حرف النفي ... مثل المذكور بعينه ثابتا محققا متفقا بينهما
وانما يكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في
اعتقاد وقوع ضرب على ما عدا زيدا مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى
الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه تنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل
يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيد فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا
الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت فردته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا
لك ولا لغيرك ايضا وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينفي
المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل فتناقض بخلاف
الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وح يكون نفي الضرب محمولا على
غير زيد والاثبات لزيد فيتنافى التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان
احدهما واقع على من عدا زيد والاخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه
المتكلم عن نفسه واثبته لغيره ويلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول بهذا
الضرب الذي نظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول المنقض
بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه
هنا لا وعندنا ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا اجدر بان يعترض
عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم
والفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات
دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا
فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان يكون
انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المص ليس فيه مخالفة لهم في مجرد التعليل بل يظهر
اثرها في نحو قولنا ما انا قرات من القران الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المص

لجواز ان يكون احد قد قرا كل القران سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا الاقتضاء
ان تكون الفاتحة مقروة للمتكلم غير مقروة له لما مر وهنا لح والا عطف على ان ولى
حرف النفي والمعنى ان ولى المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء
كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا
نحو انا سعيت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما سعيت
فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوى واليه اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص
ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته
اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي
في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد و
يؤكد على الاول نحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك
الثاني نحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو لان الغرض من
دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي
انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري
وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوي الحكم وتقريره في ذهن السامع
وتحقيق انه يفعل عطاء الجزيل الا ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد
كما يذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو
انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى ان تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوى ولم يمثل
الا به ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه
بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب
انت مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا لانه لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره
تكرر فقوله لا تكذب انت نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على معنى ان
المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم
الكذب في هذه الحالة التي انكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسند ته الى الضمير

سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتامل وكذا
قولنا سعيت انا في حاجتك لا تفيد التخصيص ولا التقوى بل تفيد صدور السعي من المتكلم
نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي فصل صاحب المفتاح حيث قال ولئن قلت
قلت سعيت في حاجتك وسعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود
سعي في حاجته وقد وقع خطاء منه في فاعله فتقصد ازالة الخطاء بل اذا قلته اي
المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو
او نسيان اي في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي التقوى لانه انما اورد هذا الكلام في بحث
التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد
اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان ما لا يزيل التفرقة غير الاول
والتحير وذلك بانه قد قال الغرض انك اذا قلت ابتداء او من غير علم المخاطب بوجود سعي
منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتفيده وجود السعي منك صح من غير
ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لافادة السامع وجود
سعي ولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او
نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل الا في
وجود السعي فاذا استعملته لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه
فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا
ان عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند
خطاء المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة
فان كان قد نسبه الى الغير لتساهله كان تجوزا والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز
او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه ما ينبئ
والتحير ننبئ عن التحير التم وهذا الذي ذكر من التفصيل اذا بني الفعل على معرف
وان بني الفعل على منكر افاد التخصيص او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به
اي بالفعل نحو رجل جاءني لا امراة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون

عبد القاهر

تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون
الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل
النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب
بهذا الكلام ان قد اتاك ات ولم يدر جنسه ارجل هو ام امراة او اعتقد انه امراة
وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر انه رجل
هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلايل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في
تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال
الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المص انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص
قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر وبين البناء على المعرف
بل اشار في موضع من دلايل الاعجاز الى ان البنا على المنكر ايضا قد يكون للتقوى لكن
بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق
معنى التقوى ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه
يفيد التخصيص لكن خالفه في شرايط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان
وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا
كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المص
انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق
لعبد القاهر لانه جعل قايل بالجبر في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم و
امثالها مما فيه المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص
ان لم يمنع منه مانع كما سيجي وان كان معرفة مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان
مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوى ولم يتعرض في كتابه
للفرق بين ما يلي حرف النفي وبين ما لا يليه وصرح باتفاق الحكم بين الصور الثلاث
وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم والتكرير
فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا

انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه
اي كون المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل في المعنى فقط نحو انا قمت فانه يجوز
ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا معنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل
والى الثاني اشار بقوله وقدر عطف على جاز اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين
بانتفائهما او بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير
كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله
قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا
للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت
جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوى مثل
زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا عن الفاعل
اللفظي لكونه فاعلا معنويا فقط فتاكيد فهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من
باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله
جاءني رجل بدلا من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص
اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى
فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز
وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهو في المنكر
دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم و
التاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امراة
او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير
الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا
اذ ظهور الخير للكلب لا يهر ولا يفزع واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد
من الافراد فلنبو هذا المعنى عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر

لا لفظا

على ان تجعل

ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صح
الاية تخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر والوجه اى وجه الجمع بين قول الائمة
تخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تقطيع شان الشر بتنكيره اى جعل التنكير
للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر
حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اى الا شر عظيم فظيع ويكون تخصيصا نوعيا
والمانع انما منع من التخصيص الجنسى والفردى فيتاتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه اى جعل
حمله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص
بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعدما جعل التنكير للتعظيم
ليحصل وانما النوعيه فلابد من اعتبار كونه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط كما
هو مذهبه ليفيد الحصر فيتاتى التوفيق والنكرة الموصوفه يصح وقوعها مبتداء كالمعرفه
فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتداء ولا
مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر
هنا ليس مستفاد من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على
نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير من غير تقدير كونه موخرا بدل على هذا
انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخويك وهو في معنى ما ضربت اخاك
الاكبر وفيه اى فيما ذهب اليه السكاكى واصح به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظى والمعنوى
كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اى ما دام الفاعل فاعلا والتابع
تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما وايا ما كان
فتجويز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع
يحتمله على سبيل الفسخ من التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله
والمومن العائذات الطير لانا نقول لا نم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا
جعل مبتداء واقيم مقامه ضمير فلا وتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال
بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض منا كما يعتبر في جرد قطيفة فليعتبر في زيد قام ابوه

قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نم امتناع تقديمه حال
كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله بنيت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك
الشهر فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه
وبيت الحماسة لو كان يشكى الى الاموات ما لقى الاحياء بعدهم من شدة الكمد ثم
اشتكت لا شكانى وساكنه قبر بسنجار او قبر على فهد فان قوله وساكنه عطف على قبر فانا
والنعت وهو في قولنا انا النعت وانت كنت وهو قائم عند التخصيص ليس بمبتداء عند قصد السكاكى
بل هو تاكيد اصطلاحى مقدم والجملة فعليه وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحى قلنا امتناع تقديم
التابع حال كونه تابعا شائع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمومن العائذات الطير
عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على
الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباس
بالمبتداء قائم هنا بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت
مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للمضمر المستتر في كان لدلالة قوله قبل المحاق على
الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا او محمولا على الضرورة
فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه
على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا
على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم
التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل احد ثم لا نم انتفاء التخصيص
في صورة المنكر اعنى في نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اى التخصيص بغيره اى بغير
تقدير التقديم كما ذكر السكاكى في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير و
التقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه
لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات
شرط المبتداء لا يقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل وغيره والحصر انما يستفاد
من تقدير التقديم فلابد منه بحال لانا نقول قد ذكرنا ان ما تخصص بالوصف يمتنع

تقدير التاخير فيه الصحة ووقوعه مبتداء كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا
من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة
المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد
من التنكير كما في قولنا رجل جاءني بمعنى لا امراة اولا رجلان ثم لا تم امتناع ان يراد المقر
تر لاخر اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المراد
الذي هو من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد
قايم في التقوي لتضمنه اي قايم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما
قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان قايم لما لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة
في انا قايم وانت قايم وهو قايم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه
السكاكي قايم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب
والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحن انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله
وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع
شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما
المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله
وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرا وشبهه با
لجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع
الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم
كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قايم مع الضمير
معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قايم ورجلا قايما ورجل قايم ولما
انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى
فبان جعل قريبا من هو قام في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل
معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد من الاعراب في قايم في زيد قايم بناء
على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد

في غير صلة الموصول

قايم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا
جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه
في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند
الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله وقال المص معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند
الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل حينئذ لهذا الكلام ومما
يرى تقديمه على المسند كاللازم مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك
لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود في الايجاب نحو مثل الامير
حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع اي لا اميز حيلوا انا لا انخدع
فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه
اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه واريد ان من كان على
الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرفان يفعل كذا او ان لا يفعل
كذا لزم الثبوت له او النفي عنه بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن
اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن
غير المخاطب مثلا يثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل تقوم به
ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير القصد الى ان انسانا سوى المتكلم يتصف
بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب الانخداع عن
المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان
مماثل او مغاير لمن اضيفا اليه كما في قولنا مثلك لا يوجد وقوله غيري جنى وانا المعاقب
فيكم فكانني سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا
اشار بقوله من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب
مماثل له او غير مماثل له وقوله من غير معناه حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير
ارادة التعريض اي لم ينشا من ارادة التعريض كما يقول ضربني من غير ذنب الحاضر بالم ينشا
من ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام اخر يستعمل فيه غير على

سبيل الكناية ويلتزم فيه من قلبتبه له لكونه اى يرى تقديمه كاللازم لكونه اى التقديم اعلى
على المراد بهما اى بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم
بطريق الكناية ابلغ كما سيجىء والتقديم لكونه مفيدا للتقوى اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة
وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ فى دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب
العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لانه
يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين
الاسمين يتقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما
اذا لم يقدما حتى لو قلت يفعل كما مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن
صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه قال وقد تقدم المسند
اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى لانه اى التقديم دال على العموم اى على نفى
الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفى القيام عن
كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفى الحكم عن
جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفى والتاخير لا يفيد الا سلب
العموم ونفى الشمول وذلك اى افادة التقديم النفى عن كل فرد والتاخير النفى عن جملة الافراد
لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس
وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعنى لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفى والتاخير
مفيدا لنفى العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان
حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل
فى التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا لم ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام
على الافادة فكان هذا القايل يتمسك فى اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب
من المناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما فى صورة التقديم فلان
قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهملت فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول
لان حرف السلب قد جعل جزء من المحمول لانفصاله عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم

اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة
لا سالبة محصلة الا انه لا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما فى هذه المادة ولهذا صح جعلها فى
قوة السالبة الجزئية لكن الا ان السالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان
قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا
عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع
نحو لم يقم كل الانسان بمعنى انهما متلازمان فى الصدق لانه قد حكم فى المهملة بنفى القيام
عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفى
القيام عن البعض وكلما صدق نفى القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان
فى الجملة فكلما صدق انسان لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهى
فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة
الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض من
الافراد ثابتا للبعض الاخر وعلى كل تقدير يلزمها نفى الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز
ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسانا لم يقم بدون كل معناه
نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل
تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم
نفى الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول واما فى صورة التاخير
فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة فى قوة السالبة
الكلية المقتضية النفى عن كل فرد نحو لا شىء من الانسان بقائم وانما قال فى الاولى
المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية يحتمل نفى الحكم عن كل فرد ويحتمل
نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفى الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ
الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضى تصريحها نفى الحكم عن كل فرد و
لما كان المقرر عندهم ان المهملة فى قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها فى قوة الكلية احتاج
الى بيان فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اى موضوع المهملة نكرة غير مصدرة

بلفظه كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ
كل لان ما افاد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات والتي تفيد العموم
في الاثبات كالمصدرة بلفظه كل فعند ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي
لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية
يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظه كل وقلنا لم يقم كل
انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس بل يجب
ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل
لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير
بالعكس وذلك لان لفظه كل لا يخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما
يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن
الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد ولا نم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة
نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان
انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد
لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون
اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون
كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر وهذا ليس كذلك لان النفي
عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده نفس الاسناد الى كل
انسان لا شيء اخر فيكون كل لمعونته ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى
التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه
وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع اخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان
الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد
افادة النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني اي افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى

هو التاكيد

لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من
التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل
فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم
انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل
قبل كل فعلى اي تقدير حمل يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل
على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان
على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة
فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط
فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي
عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند
جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة
بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة
اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر
او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فا
لحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه
المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة
المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا
القائل لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال
سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا
نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل
فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان حكم الايجاب او السلب في كل

افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل فرد من الموضوع
وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة و
اثباتنا انه لا سور فيها ثم اذ التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلابد
لهذا البيان من شئ يدل عليه ضرورة ولا نعنى بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا
سور السلب الكلى لا شئ ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم
فهو سور الكلية كقولنا طرا او اجمعين ونحو ذلك ثم اعترض عليه الشيخ في الاشارات
وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين
عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان
كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة
في لغة العرب وقال الشيخ عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول
النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته
سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل
ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل
متمنى المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي
اما ان تكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان تكون بتقدير فعل عطف على احرت
والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا من التحول في خبر النفي والتاخر
عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه اما الاول
فظاهر واما الثاني فلان التاخر عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد
كل القوم وما جاني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل
متمنى المرء حاصلا فان خصصت التاخر باللفظي فلا يخرج منه الا المعمول المتقدم
على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان وايا ما كان
فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغيير عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت
كلا في خبر النفي بان يتقدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل

٦٢

المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخر عن العامل فالاقرب
ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي
ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى
ان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل
المنفي سواء فاعلا لفظا او تاكيدا له نحو ما جاني القوم كلهم وما جاء كل القوم وقدم
التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك سواء اخرا نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم
كلها او مقدما نحو كل الدراهم لم اخذ او الدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد
اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف
لم ولا ولن على ما يبين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت
بكل القوم وما مررت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى
الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما
اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها
او عمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف
ما كل القوم كاتبا وما كانت كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم و
لو قال بثبوت الحكم ليشمل ما كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن
او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا
لا للفعل والوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم
اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذها انا وما اخذ انا كل الدراهم فيفيد
تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب
وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز
النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجده
حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله
لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي

وقف

والا اى وان لم يكن داخلة فى حيز النفى بان قدمت على النفى لفظا ولم تقع معمولة للفعل
المنفى عم النفى كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفى اصل الفعل عن كل فرد كقول النبى عليه
السلام لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله
كل ذلك لم يكن اى لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اى على عموم النفى وشموله
كل فرد ورد قول ابى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى
لم اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب قال المص المعتمد فى اثبات المطلوب الحديث
وشعر ابى النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب
التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام فى اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفى كل
منهما ردا على المستفهم وتخطيه له فى اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفى الجمع بينهما لانه لم يعتقد
ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثانى ما روى انه
لما قال النبى عليه السلام كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن
قوله عم كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما يناقض نفى
كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئى دفع للسلب الكلى لا للسلب الجزئى واما الاحتجاج
بشعر ابى النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم
على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس فى نصب كل ههنا ما يكره وزنا وسياق كلامه
انه لم يات بشئ مما ادعت عليه هذه المراة فلو كان النصب الشايع الفصيح الى
الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو
نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل فى كلامهم
الا تاكيدا او مبتداء لا تقول جاءنى كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره
بعينه ما ذكره سيبويه فى قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع فى كلهن على الابتداء
وحذف الضمير من الخبر جار على السعة اذ لا ضرورة تلجيه اليه لامكان ان تقول كلهن
قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها
مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتداء لان فيما

جائز

مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد له يعدل الشاعر الفصيح عن النصب

ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة
فى اجزاء ما اضيف اليه ولما اضيفت الى الضمير كان الجملة متقدما ذكرها او فى حكم المتقدم
الا انهم استعملوها مبتداء لان العامل فيه معنوى لا يخرجها فى الصورة عما هى لها فلذلك
قال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الا ان الامر كله لله هنا كلامه واما نا جزم
فلا المقام يقتضى المسند وسيجى بانه هنا الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار
والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام
على خلافه اى على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء المقام اياه فيوضع المضمر موضع المظهر
كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار دون
الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عايد الى متعقل
معهود فى الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر فى نعم الرجل ليحصل الابهام ثم التفسير
المناسب لوضع هذا الباب الذى هو للمدح العام او الذم العام اعنى من غير تعيين
خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل فى الذهن ويكون فى اللفظ ما يتميز
بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل فى مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير
بنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل فى الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود
وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب فى
احد القولين اى قول من يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف واما فى قول من يجعل المخصوص
مبتداء ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال
ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان كذلك لوجب ان
يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود فى وضع
هذا الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له ح قلت قد انفرد هذا الباب بخواص
فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان المخصوص مفردا
او مثنى او مجموعا لمشابهة الاسم الجامد فى عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم
واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص فى اللفظ الا نادرا

وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم
الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا ولدفع لبس المخصوص بالفاعل كما في
من نحو نعم رجلا السلطان وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار
فيه ايضا على خلاف مقتضى الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث
غير فضلة نحو هي هند مليحة وفانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى
ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير نبي عرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه
وانما لم يعرض المص لنحو قولهم ماله رجلا ويالها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضيهن
سبع سموات لانه ليس من باب المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر
ما يعقبه اى يعقب ذلك الضمير اى يجي على عقبه في ذهن السامع لانه اى السامع
اذا لم يفهم منه اى من الضمير معنى انتظره اى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه
معنى لما جبل الله عليه النفوس من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده
في ذهنه فضل تمكن لان ما حصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب له في القلب محل و
مكان لا يكون لما حصل بسهولة ولهذا اشترطوا ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى
به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعنى قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم قالوا
هو السر في التزام تقديم ضمير الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه
قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا
وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم معنى انتظره انما يصح في ضمير
الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم قطعا ان فيه
ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع
المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اى القران اولانه
بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي او لادعاء ان الذهن
لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع ذارت عليها للظلام رواق وقد يعكس اى يوضع
المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه

اى بتمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اى قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل
هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل اى رجل اى كامل
في الرجولية اعيت اى اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وضعت مذاهبه اى طرق
معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم
النحرير اى المتقن من نحر الامور علما اتقنها زنديقا اى كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان
له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل
محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام الضمير لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان
وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه
في معرض المحسوس كانه يرى السامعين ان هذا الشي المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة
العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومسمى كون هذا الحكم بديعا انه
ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اى او التهكم
بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء
على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس
او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه اى على وضع اسم الاشارة موضع المضمر
لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب اى باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت
اى اظهرت العلة والمرض كي اشجى اى احزن من شجى يشجى على حد علم يعلم واما شجى يشجو
فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اى احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك
اى بقتلي ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم
الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين
اى تمكين المسند اليه عند السامع نحو قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه
اذا قصده لانه يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره اى نظير قل هو الله احد الله الصمد
في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه

والحق نزل اى ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة
لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع هكذا في نسخة الشارح وتربية المهابة
او تقوية داعي المامور اى ما يكون داعيا للمامور ليبعثه الى الامتثال والاتيان به
مثالهما اى مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك
بكذا مكان انا امرك وعليه اى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور
من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرأى
فتوكل على الله حيث لم يقل على لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي عليه السلام الى
التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وساير اوصاف الكمال
او الاستعطاف اى طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاك مقرا بالذنوب
وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي
اتيتك على ان يكون العاصي بدلا لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب
الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها
الناس انى رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن
بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه
وليشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك
الصفات كاينا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه
قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه
ولا بهذا القدر اى النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة في العبارة
ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص بالقدر
المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بضمير غايب والاول اوفق لقوله
بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الاخر فيصير الاقسام ستة
حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين لان كلا من الثلاثة ينقل الى الاخرين وقوله
مطلقا زيادة من المص ليس بمصرح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة

على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او بضمير غايب او بالجميع على معنى سواء كان
في المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منها قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الاخر
او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الاخر وهذا انسب بمقصود المص
من تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذا من التفات
الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه سمى
التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة كقول امرء
القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما خص
هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم
والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو التفات
لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي
بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق
الثلاثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اى عن ذلك المعنى باخر منها
اى بطريق اخر من الطرق الثلاثة ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر
ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام بشرطه ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر
كلام المص في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان
الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر
غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا
القيد لدخل في هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو
ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك
مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغايب
ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا له بصر خذ بيدي وفي التنزيل انت فعلت هذا بالهتنا
يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك
نعبد واياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد

والباقى جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منهما انه يعبر عن معنى بطريق بعد التعبير عنه
بطريق اخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لى هذه المسئلة فانك الذى لا نظير له فى هذا الفن
ونحو قوله يا من عز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شئ بعدكم عدم فانه لا التفات فى
ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى
ان يكون بطريق الخطاب وكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى
بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات والقياس امنتم فليس بشئ
قال المرزوقى فى قوله انا الذى سمتنى امى حيدره كان القياس ان يقول سمته حتى يكون
فى الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد فى الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو
الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالباس وهو مع
ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازنى قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن الناس
من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبيران فى كلامين وهو غلط لان قوله تقدم
باركنا حوله لنريه من اياتنا فمن قرا لنريه بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة
ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات لنريه و
متماته وهذا اخص اى الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكى لان النقل
عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلاثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون مقتضى
الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات
عندهم التفات عنده من غير عكس كما فى قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلى ولم
ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذى العائر الارمد وذلك من نباء جاءنى وخبرته
عن ابى الاسود فى الصحاح العائر قذى العين وفى الاساس فى عينه عوار وعائر اى
غمصة تمض منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازى كصام نهاره فانه لا التفات فى
البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكى بان كل بيت من الابيات الثلاثة التفاتا
وقول صاحب الكشاف قد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات فى ثلاث ابيات ظاهر
فى ان مذهبه السكاكى موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها بات والاخران

فى جاءنى احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب فى ليلك والاخر باعتبار الانتقال من
الغيبة فى بات او يكون الثانى فى ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة بات الى الخطاب
اى ذلك لان الكاف للخطاب والثالث فى جاءنى باعتبار الانتقال من الخطاب الى
التكلم فيصح فيها ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال
انما يكون من شئ حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وهو بعد الانتقال من الخطاب فى
ليلك الى الغيبة وبات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا
يكون الانتقال الى التكلم فى جاءنى الا من الغيبة وحدها وعن الثانى انا لا نم ان
الكاف فى ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن
يتلقى منه الكلام المعنى كما فى قوله حيث لم يقل من بعد ذلكم وكما فى قوله هل ارتجى بكم
رسالة مرسل ام ليس ينفع فى اولئك الوك حيث لم يقل اولا لكم وقوله بكرا صاحبى
قبل الهجير ان ذاك النجاح فى التبكير حيث لم يقل ذاكما مثال الالتفات من التكلم الى
الخطاب وما لى لا اعبد الذى فطرنى واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون
ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ما لى
لا اعبد المخاطبون فالمعنى وما لكم لا تعبدون الذى فطركم كما سيجئ فالمعبر عنه فى
الجميع هو المخاطبون فان قلت ح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر
والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نم ان قوله ترجعون
على مقتضى الظاهر لان الظاهر تقتضى ان لا تغير اسلوب الكلام بل يجرى اللاحق على
سنن السابق وهنا الخطاب مثل التكلم فى قوله من نباء جاءنى وقد قطع المص بانه
وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكى لا ينحصر فى خلاف مقتضى
الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكى وفيه نظر لان مثل ترجعون
وجاءنى فى الاية والبيت التفات عند السكاكى وغيره فلو كان واردا على مقتضى
الظاهر لما انحصر الالتفات فى خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكى ايضا فلا يتحقق
الخلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر فى خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون

انه

تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك

المحجين

ويأتي من خلاف مقتضى الظاهر ما حققناه والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر
فصل لربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم
المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال
المولدين كقوله باي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك لا لمقصدكم نحو تعظيما
ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان
متعلق بقوله طروب قال المرزوقي معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان
ونشاط في مراودتهما بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد يتصرم عصر حان
مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم يكلفني ليلى وفيه التفات من الخطاب
في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله
الثاني اي يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها وروي بالتاء الفوقانية
على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدايد فراقها او على انه خطاب
للقلب ففيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب وقد طحا بك فيه التفات
اخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عوادي
بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة
كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اي عادت
عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة قوله تعالى
حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم الله الذي
ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه والى الخطاب مالك يوم
الدين اياك نعبد اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من شرط
الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد
فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب
به لان ذلك يجري من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف قول جرير ترى بالله لبس له نزيل
ومن عند الخليفة بالنجاح اغثني يا فداك ابي واني سيب منك انك ذو ارتياح

المخاطب ونوانيه مقام المتكلم

مكان يـ

فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول امرأته والمخاطب
بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابي العلاء هل
يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك فيه التفات عند الجمهور
من الخطاب في يزجرنكم الى الغيبة في اولاك بمعنى اولئك وهو قال انه اضراب
عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه
لان المخاطب بهل يزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات على
معنيين اخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على
طريق المثل والدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا
وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر قاصمات
الظهر وفي قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى
يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان تذكر معنى فتتوهم
ان السامع اختلجه شيء فتلتفت الى الكلام يزيل اختلاجه ثم ترجع الى المقصود كقول
ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه
لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفي الياس تظهر راحة
ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى
اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع
واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد يختص مواقعه بما يطابق اي
قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب
مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد
ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجري عليه
صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي
خاتمة الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد
مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع

اخرم

والمعنى على الظرفية اى مالك فى يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم
ثم يوجب ذلك المحرك لتناهيه فى القوة الاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد
والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات والباء فى بتخصيصه
متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب
ذلك المحرك ان نخاطب لعبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة
وهى غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبالاستعانة فى جميع المهمات منه لا من
غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يقال الاستعانة
على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة ليلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته
لا وسيلة الى طلب الحوايج والاستعانة فى المهمات فاللطيفة المختص بها موقع
هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ فى القراءة يجب ان يكون قراءته
على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذى ذكره المص جار على طريقة
المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات
تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك
المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ما دل على
ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذى لا يحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل
فى التميز واعرف فيه فكان تعلق العبادة به تعليق بلفظ المتميز ليشعر بالعلية
ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشئ وخواصه يوجب ازدياد وضوحه
وتميزه والعلم به فلما ذكر الله توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما
اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا
بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية
لينتظم لهم امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب
واليه معاد العباد فانصرفت النفس اليه بالكلية لتناهى وضوحه وتميزه بسبب
هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم

الحقيق عند العبد متميزا عن ساير الذوات حاضرا فى قلبه بحيث يراه ويشاهده
حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغى ان يكون عن قلب حاضر كانه يشاهد
ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر
اورد عدة اقسام منه ولم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف مقتضى
الظاهر تلقى المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده الباء فى بغير
للتعدية وفى بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم
المخاطب الذى صدر منه كلام بغير ما يترقب هو بسبب حمل كلام المخاطب على
خلاف ما اراده تنبيها على انه اى على ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة
كقول القبعثرى للحجاج وقد قال له الحجاج حال كون الحجاج متوعدا اياه
لاحملنك على الادهم يعنى القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول
قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب
بان حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم اى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض
الذى فيه وضم اليه الاشهب اى الذى غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد
ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى
بان يقصده الامير اى من كان مثل الامير فى السلطان وبسطة اليد فجدير بان
يصفد اى بان يعطى المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اى يقيد ويوثق
من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير
من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على
المخاطب اى تلقى السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اى غير
ذلك السؤال تنبيها على انه اى ذلك الغير الاولى بحاله اى حال ذلك السائل
او المهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج سألوا
عن السبب فى اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال
يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلى ويستوى ثم لا يزال ينقص

حتى يعود كما بدا ولا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف
وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر
ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على
ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون
بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسألونك
ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل
سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها
لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكرها هنا
على سبيل التضمن دون القصد ومنه اى ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل
بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات
ومن في الارض بمعنى يفزع وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله
التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير عنه بلفظ
اسم المفعول كقوله تعالى وذلك يوم مجموع له الناس اى يجمع له الناس لما فيه من الثواب
والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسمي
الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وح يكون معنى لواقع
ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع
ودلالتهما عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على
مقتضى الظاهر نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل
وان شئت فوازن بين قوله وان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك
وان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى
الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه متحقق الوقوع هنا
والكلام بعد محل نظر ومنه اى ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل
احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي

الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا
وقع ما هو في موقع المبتداء نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق
يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اى لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني
ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى ليتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو
عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا
يجب ان يكون له ادراك ليميل الى المعروض به او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت
القلنسوة في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس
والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يوتى بالمعروض عند المعروض عليه
ويحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار
واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار اى ذهب السودد من الناس
واتصفوا بصفات اللئام حتى لو بقوا على هذا سنة لا يبالي انسان منهم اهجينا
كان ام غير هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان اظبي مرفوع بكان
المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة
كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا ويحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما
وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه
وان المذكور المقصود بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام
والحق ان ظبي مبتداء وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة
نحو ارجل في الدار ام امراة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر
من ان يحصى وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتداء
بخلاف هل زيد قام ثم لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة
كما تقول الرجل شريف كان اباك ثم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل
هو الام والمعنى على اظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون
امه ظبيا وان يكون حمارا فافهم وقبله اى القلب السكاكي مطلقا ايما وقع وقال

انه مما يورث الكلام حسنا ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالباس ويأتى فى المحاورات
وفى الاشعار وفى التنزيل ورده غيره اى غير السكاكى مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا
لطيفا غير نفس القلب الذى جعله السكاكى من اللطائف قبل كقوله اى قول رؤبة ومهمه
ومفازة مغبرة متلونه ارجاؤه اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه
سماؤه وههنا مضاف محذوف اى لون سمائه وهذا معنى قوله اى لونها فالمصراع الاخير
من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفى القلب من المبالغة ما ليس
فى تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض فى الغبرة
والا اى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة
تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم
عكس المقصود كقوله اى قول القطامى يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن عليها
كما طينت من طينت السطح بالفدن القصر السياعا اى الطين المخلوط بالتبن والمعنى
كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن
ان لن تستطاعا ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة فى سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا
كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة
الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثانى ان يتضمن ما
يوهم عكس المقصود فيكون ادخل فى الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب
جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير
فى انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذعه حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه
فالمناسب وصف الرأى والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام فى المعارك با
لجذعة كما يقال الاقدام غر والرأى مجرب فلبس فى هذا القلب اعتبار لطيف لكن فيه ايهام
لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير
فى لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشئ الفيته ووجدته اى لم الف بهذه
الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان

ما قبله من الابيات يدل على انه جرح ويتخذ منه الدم ولان فحوى كلامه الدال على
انه جرح ولم يمت علاما بان الاقدام لبس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر فى العواقب
ورفض التحرز خوفا من المعاطب كذا فى الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اى
جرحت يصلح قرينه دالة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا
قرينه عليه مع ما فيه من تشتت النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح له لا ينافى ذلك
لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح فى هذه الحال بل جرحت
جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف فالانسب ان يجعل جذع
البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تادية للمقصود والجواب المرضى ما اشار
اليه المرزوقى وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير فى انصرفت وجذع البصيرة
عبارة عن انه على بصيرته التى كان عليها اولا ولم يعرض له انه ندم فى الاقتحام ولم ينظر
اليه بقاء من الاقدام وقارح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحرب
وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد بلغت ما اردت من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا
منى وانا على بصيرتى الاولى لم يبد لى فى الاقتحام ولا على فى اختيار الانقطاع
من الانحراف بل اقتصار اقدامى فى الحرب فارحا لطول ممارستى وتكرر مبارزتى

الباب الثالث احوال المسند اما تركه فلما مر فى حذف
المسند اليه واعلم انه قال فى المسند اليه واما قال فى المسند اليه حذفه وفى المسند
تركه رعاية للطيفه وهو ان المسند اليه اقوم ركن فى الكلام واعظمه والاحتياج
اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه اتى به لفرط الاحتياج اليه
ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فى الاحتياج فيجوز ان
يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اى قول ضابئ بن الحارث البرجمى ومن يك امسى
بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب وفى الاساس الماء فى رحله اى فى منزله و
ماواه وقيار اسم فرسه ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من
الضرر به حذف المسند من الثانى والمعنى انى لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار

والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب الشعر ومحافظة الوزن ولا يجوز
ان يكون لو خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا و
عمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم
تقديرا فيكون العطف بعد مضي الجملة ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا
وعمرو ذاهبان لان لكل واحد منهما خبرا اخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف
خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تزاحم هنا في عامل كما يقول
ليت زيدا قايم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر
على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني لغريب وقيار
لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التاثر على الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى
فقدمه ليتساوى الاخبار عنهما بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي
العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب ... التحسر
وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا
والنصارى والصابئون الاية وقال الصابئون مبتدا وهو مع خبره المحذوف
جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الخ ولا محل لها من الاعراب وفايدة تقديم الصابئين
التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم
الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام وكقوله
نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف هذا صريح في ان المذكور خبر عن
الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه
ووالدي بريا ومن اجل الطوي رماني على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف
فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع
بالابتداء والخبر محذوف قال المرزوقي في قوله فاني وقيار بها لغريب كيف وايت جوده
وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر يرتفع بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى
كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف

تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدا في نية التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام وكونه
اهم قدره والمحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه بريا ووالدي ايضا بريا وكان البر
منه مترعا والبحر ايضا مترعا فيكون من عطف المفرد كما لو كان زيد قايما وعمرو قاعدا
لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث
من غير ضيق المقام وكقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع
الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قايم
او قاعد او راكب فلابد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصيه فيقدر بحسبه
كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضرا وبالباب او نحو ذلك واذا
فاذا قيل هي للنسبة التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة
للخروج ... قيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات وقت وجود زيد
بالباب والعامل في اذا هو فاجات ثم يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون
المبرد — العامل فيها هو خبر المحذوف ثم لا يكون مضافة الى الجملة وقال ان اذا ظرف مكان
وزعم ان يكون خبر المبتدا اي فبالمكان زيد والتزم تقديمه لمشابهتها ...
لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب
وكقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع
سافر كصحب جمع صاحب ومهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها الى
الاخرة ارتحالا وان في السفر الذين ماتوا قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم
ظرف — عن قريب فحذف المسند وهو ههنا قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول
الى اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا
وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا
وان ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف ولم يجز لانها الحاضنة
له والمتكفلة بشانه والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر
والمصنف بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله زيدا وان عمرا قال وعليه قوله

ان يحلا يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبران المكرره طردا ولم يقصد انه
بدون الضيق فافهم وقوله تعا قل لو انتم تملكون خزاين رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون
فحذف تملك الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال
لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والعرض
منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهر
لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل للفعل
المحذوف لا مبتداء ولا تاكيدا ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف
المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يحمد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد
قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان
فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون
لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتداء والخبر كما ان قولنا
انا سعيت في حاجتك وهو مبتداء وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه
مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت
الاختصاص حمل فعليه وانا ليس مبتداء بل تاكيد متقدم وهذا الكلام صريح في
مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله تعا فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند
او المسند اليه اي فصبر جميل اجمل او فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان
حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر
الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ويرجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه
اولى وبان سوق الكلام للتمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل
على حصوله له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله
على حذف المبتداء موافق له دون حذف الخبر وبان قام الضرب به قرينة حالية على
حذف المبتداء وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية
وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فلا يجوز الحذف اصلا واما

ههنا يعني انه اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام
مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة وايضا يرجح حذف بقراءة من قراء فصبرا جميلا بالنصب كان
فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتداء التعريف فحمل الكلام على وجه يكون
المبتداء معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل
انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما
يحتمل الامرين قوله تعا ولا تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا لنا او في الوجود الهة ثلاثة او ولنا ثلاثة
الهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلاثة اي متساوون
في استحقاق العبادة والرتبة كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل هم
ثلاثة فحذف المبتداء قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج
الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو وام عندك
لخرج ام من الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان
في احد الجزئين المسند والمسند اليه ونقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد
ام قام عمرو وازيد قايم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو فام
منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال
لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل
الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل
نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز
مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد
للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا عن سؤال محقق نحو ولئن سالتهم من خلق السموات
والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت
ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف
فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى
وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فمم بل لا معنى له وان اريد

ان السؤال عمن فعل الفعل وصدر منه فيقدر مبتداء كقولنا الله خلقها يوؤدي هنا
المعنى وكذا القرينة انما يدل على ان تقدير الفعل ولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا
الله خلقها الظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتداء و
الخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم
المسؤل عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من
الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق
السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومقدر عطف على قوله محقق اى
كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك
يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اى يبكيه ضارع اى ذليل لخصومة متعلق بضارع
وان لم يعتمد على شىء لان الجار والمجرور يكفيه رايحة من الفعل اى يبكيه من اجل
خصومة لانه كان ملجاء وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المذكور ليس بقوى
من جهة المعنى وعامة ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي ياتيك للمعروف
من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال
المطوحات ولا المطيحات ومما متعلق بمختبط وما مصدرية اى سائل من اجل اذهاب
الوقايع ماله او بيبكي المقدر اى يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وبطيح على التقديرين بمعنى
الماضي عدل عنه اليه استحضارا للصورة ذلك الامر الهائل وفضله اى فضل نحو ليبك
يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل
مرفوعا بالفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء على الفاعل
ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل
ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اى
يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال
ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر اولا

اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان
يقال قد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا وبوقوع نحو زيد غير فضلة اى جزء
جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة وبكون معرفة الفاعل كحصول
نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اى ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا
من حيث لا يحتسب وهو الذي بخلاف ما اذا بني الفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل ولما فرض
ان يفضل نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته
من الحذف والاضمار وباشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث الظاهر لان
الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول
تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره اى ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه
من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف نحو زيد قايم ومن الاحتياط لضعف التعويل
على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى
بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين
كونه اى كون المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سيذكره او ان كما سيذكره
او ان يدل على قصد التعجيب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن
كسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول التعجيب بدون الذكر ممنوع لان القرينة
انما تدل على نفس المسند واما تعجيب المتكلم للسامع فبالذكر المستغنى عنه في الظاهر
واما افراده اى جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم
اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوى نحو زيد قام نحو جملة قطعا واما
نحو زيد قايم فليس بمفيد للتقوى بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوى كما مر ونعني
مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم لحذف فاعل
المصدر فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا
قايم ونحو ذلك او يقال تقوى الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد

النصب نحو زيد وجعل فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به

قام وانما لم يمثل مع عدم قصد التقوى كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص
نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا فعلت هذا فانه لم يقصد به التقوى لكنه
يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى واجيب ايضا
المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة نعليه وانا تاكيد مقدم لا مبتدا
والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع
الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المص لان صاحب المفتاح فسر الفعلي بما يكون
مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المص انه يشمل
السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة
ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه ولقائل ان يقول لا نم صدق هذا
التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق
وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق المسند الى زيد لا الجملة التي وقعت خبرا
للمبتداء وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق وانطلق لزيد لكن هنا المسند الى زيد لان الجملة
الواقعة خبر مبتداء قد اسندت اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه
بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه فلا بد من الحكم بثبوت
مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب
غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد هنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض
بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل
ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوى يقتضي افراده ومما ذكره الفاضل
العلامة في شرح المفتاح هنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد
ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان
اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه
منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم
يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في

في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي
مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه
ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو
رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان
يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به فبالجملة عبارة المص اوضح ثم
اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها نحو الكرم من العرب وفي
الدار خالد وقال اذ التقدير استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المص
بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوى لان خالدا
مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على الشيء واشار الفاضل في الشرح
الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني
مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على
شيء ثم قال وقيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره استقر او حصل لانه لو قدر مستقر
حتى يكون خالد مرفوعا به لم يتضح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا
ذكر امثلة المسند الفعلي ايضاحا للتفسير مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند
هنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلة واغراضه فيكون التمثيل
ههنا ضايعا ولذا تركه المص ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال
وتفسير تقوي الحكم يذكر في تقديم المسند فلو كان قصده انها امثلة لافراد المسند
لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابطة الافراد ذكر الفعلي
وذكر التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيريهما لا يكون مناسبا وهذا ظاهر
للفطن العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق
لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو
زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتداء بعايد بشرط ان لا يكون
ذلك العايد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج به نحو زيد قام وزيد هو قايم لان العايد

مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت
عمروا في داره وزيد كرمت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين
امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان الابتداء اعم من ان يكون قبل
دخول العوامل او بعدها والابتداء من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو
مجموع الجملة التي رفعت خبر مبتداء وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند
مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او
منتف عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند فعلا يستدعي الاسناد
الى ما بعده فيطلب تعلق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعد
ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم
منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتدائه اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات له وزيد
غير ما بني منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتداء واوقع منطلق خبرا عنه
فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل
ليس مبنيا على شيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند
الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به
ومضافا الى ضميره فالمسند السببي ضرب وقوله او يكون المسند فعلا منصوب
معطوف على قوله ان يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو
القسم الاول فقط وان قوله يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما
الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا
يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول
الى المقاصد وترك لفظه اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا
التباس فيه اعني قوله او اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند
السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون
مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه

ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان
في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا خلاف ما مر من ان المسند
السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى مبتداء ويمكن ان يقال ان في قوله هو
ان يكون مضمرا محذوفا هو الزمان وضمير هو عائد الى المسند السببي او الى قوله اذا
كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت
كون المسند سببيا وقت كونه كذا وح يكون المسند السببي هو الملحوظ من مجموع كلام
وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد
الازمنة الثلاثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو
الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي
واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض
صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة المتعاقبة واقعة
في الحال على اخصر به بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الان او غدا فانه يحتاج
الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل
عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل
وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار الذات
لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ هو
متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشرون ويتفاخرون وكانت فيه
وقائع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف
يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتاملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر
منه النظر لحظة فلحظة يعني ان على كل قبيلة جناية في وردوا عكاظ طلبني
الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور وافادة
التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض يتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم
وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يالف الدرهم المضروب

ثابت يعني ان الانطلاق وهو منطلق لكن يرعليها الدراهم فيه يجمع وهو ما منتزينا
له دائم من غير اعتبار التجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار اذا كان
هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك
الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء
من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات
الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث
ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا
في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا
انتهى كلامه واما تقييد الفعل وما يشابهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول
مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة
وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد
الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان
خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو
كان زيد بدون الخبر فيكون الخبر لتربية الفائدة اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال
والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند
حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد
لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل
على صفة وتنبيه على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني
تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام
المتصف بالكون اى الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف
بالغنى المتصف بالصيرورة اى الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها
لاعطاء الخبر حكم معناها فان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التي انتقل
اليها وهذا نوع اخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه

اى ترك التقييد فلمانع منها اى من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم
الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره
من الحاضرين على زمان الفعل ومكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يتوهم
المخاطب ان المتكلم مكثار او فاد على التكلم فيتولد منه علاوة وما اشبه ذلك
واما تقييده اى الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك فلا عتبارات
وحالات تقتضي تقييده لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اى حروف الشرط
واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي
هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان
تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي فلا يخرج الكلام
بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان
خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية
نحو ان جاءك زيد فاكرمه اى اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة
الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء
على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا
لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في
حيزه ولا يصح عمرا ان تضرب اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده
ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اى نظرا الى ذاتها مجردة عن
التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية
وعن احتمال الصدق والكذب وهذه الدقيقة قيدنا بقوله في نفسها فتعسف
منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية
اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها
احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت
الشمس طالعة ليس بقضية ولا يحتمل الصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود

عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك
ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام
ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا
قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود
محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع
الشمس فظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار
مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار ح وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم
عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها
باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية
واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع
للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبرين
وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الاخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع
الشمس وعند النحاة ان النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس فظاهر انه
جملة خبرية قيد مسندها بمفعول فيه فكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا
الوجه من نفايس المباحث ولكن لا بد من النظر هاهنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها
الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم
بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على
ضرب من التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه تشترط
في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا تشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوع الشرط كما ذكره
جميع النحاة وصرحوا بانه انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المص
قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في
الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع

الشرط فمشترك بينهما فليتامل وكذا ذكر في المفتاح الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع
الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم القائل اتكرمه ام لا فنبه في المثال على اشتراط
الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قال انها في نحو ان لم اكن لك اباك كيف تراعي حتى تستعمل
في مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم هاهنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء
كونه اباه فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التاويل وقد
سهى الفاضل الشارح هاهنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط به ولذلك اي و
لان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا
لان لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ
المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع
للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب
الماضي الى معنى المستقبل مثل ان نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب و
الرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اي جدب
وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين
جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي
حصولها مقطوع به ولهذا عرفت الحسنة تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق
وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته
واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة
جنسها ولهذا جيء بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة
ولئن اصابكم فضل من الله وهاهنا بحث وهو ان عدم التنكير وعدم القطع بالحصول
انما هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل
عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما
ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين اذا جاءتهم الحسنة وان تصبهم حسنة
غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمص قد قطع بكون تعريف الحسنة

والمخاطب على الجزم

تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه
اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم
ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا لكونها لم اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى
حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها
كثرة وقوع واتساعا وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على
فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها
كثيرة قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد
على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى
كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة
لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل
ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه
ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها
فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون
انهم احقاء باختصاص هذه العظايم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها فهم
اقبح الناس اعتقادا واسوءهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى
استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا
ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير لانه قد يعذر الاول دون الثانية واما
لفظا فلانه اذا قصد بها العهد يكون الحسنة افعة موجودة فتوافق لفظي اذا وجا
بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا
استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم
من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع جنس
الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع فالدخول اذا عليها يكون
ممتنعا لا مرجوحا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق

الحسنة كما هو المقرر وح يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد
عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره و
الحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد بها
الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة
معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق
الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اقضى لحق
البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها فجاء السيئة بلفظ المضارع مع ان
لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت السيئة
ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا
في قوله تعالى فاذا مس الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله فاذا مسه الشر فذو دعاء
عريض فما وجهه قلت اما الاول فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى
تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضرر لبعده عن الحق و
ارتكابه الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله
حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض
المتكبر المدلول عليه بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه
بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا
وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل
العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل
خوفا عن السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح وينقض الليل
افعل كذا فيتجاهل تولها وتضجرا وقس على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن
يكذبك ان صدقت فماذا تفعل او تنزيله اي تنزيل المخاطب العالم بالشرط منزلة الجاهل
لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه
ابوه ولكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي تعيير المخاطب على الشرط وتصوير

ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصح ذلك المقام الا لفرضه اى فرض
الشرط كما تفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغه ونحو ذلك
نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا اى انهملكم فنضرب عنكم القران وما فيه من الامر والنهى
والوعد والوعيد صفحا اى اعراضا او للاعراض ومعرضين ان كنتم قوما مسرفين قرءا
ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اى مشركين مقطوع به لكن جئ بلفظ ان لقصد
التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل فى هذا المقام يجب ان لا يكون
الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحالات لاشتمال المقام على الايات الدالة
على ان الاسراف مما لا ينبغى ان لا يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال ادعاء يجب
مقتضى المقام لا يقال المستعمل فى فرض المحالات ينبغى ان يكون كلمه لو كما فى قوله تعالى
ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعنى الاصنام دون ان لما مر من انه شرط فيها عدم الجزم
بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان
كذا بل يقال لو طار لانا نقول ان المحال فى هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه
على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هنا يصح استعمال ان فيه
كما ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا انه من باب
التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجئ بكلمة الشك على سبيل الفرض
والتقدير اى ان حصلوا دينا اخر مساويا لدينكم فى الصحة والسداد فقد اهتدوا
وفى قوله ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اى ان كان حقا فعاقبنا
على انكاره والمراد نفى الحقية وتعليق العذاب بكونه مع اعتقاد انه باطل تعليق
بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير
المتصف به اى بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعى الحصول بالنسبة الى
بعض غير قطعى بالنسبة الى اخرين فتقول للمجموع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع
بانهم يقومون ام لا على من حصل له القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم فى ريب مما نزلنا
على عبدنا يأتى مع المرتابين يحتملهما اى ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير

ان الارتياب مما لا ينبغى ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما
يزيله ويقلعه عن اصله وهو الايات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون
لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق و
انما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد ههنا لان
عدم الشرط ح يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما مر لا يقال الشرط انما هو وقوع
الارتياب فى الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول الظاهر ان ليس المعنى على
حدوث الارتياب فى المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص
المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة
انه اذا اريد ابقاء معنى الماضى مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت
قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضى لمحضه
له لان الحدث المطلق الذى هو مدلوله يستفاد من الخبر لا يستفاد منه الا الزمان
الماضى ولذا ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى وامّا ينسينّك الشيطان فلا تقعد
بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل النهى قبح مجالسة
المستهزئين لانه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط
ماضيا قدر كان وجعل ينسينك خبرا ليستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض مرتابا
قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم
قلنا هذه نكتة فى استعمال ان فى هذا المقام وليس من التغليب فى شئ ولا محيص عن هذا
الاشكال الا بان يقال غلب على المرتابين فجعل غير المرتابين قطعا اعنى الذين لا قطع
بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام او لتغليب غير المقطوع
باتصافهم بالشرط على المقطوع به كما اشرنا فى المثال المذكور اليه والتغليب ثمه يجرى فى فنون
كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجرى على الذكور والاناث صفة مشتركة
المعنى بينهم على طريقه اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين
عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور

والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لايكون من للتبعيض بل
لابتداء الغاية اى كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هارون اخي
موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها قد صدقت بشرايع ربها و
بكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله
تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عايد الى
قوم ولفظه لفظ الغايب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب
جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر رضي
الله عنهما والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين عليهما السلم وما اشبه ذلك مما غلب
احد المتصاحبين او المتشابهين على الاخر بان جعل الاخر متفقا له في الاسم ثم ثني
ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين
مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل
لا من قبيل قوله تعم وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الاخر بان يجري
عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل
احدهما متفقا للاخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكتفى في المثنى
الاتفاق في اللفظ بل لابد من الاتفاق في المعنى ولهذا تاولوا الزيدين بالمسمين
بزيد فلا يطلق قرآن الا على الطهرين او الحيضين لا على طهر وحيض قلت هذا مختلف
فيه قال الاندلسي يقال عينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية
والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب
من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا يرى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين
بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على
هذا جميع الامثلة السالفة والاتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد
من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى
واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس عدا ابليس من الملائكة لكونه

جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع
وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من
قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في
ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من امن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب
او الغايب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغايب
نحو انت وزيد تفعلان وانت والقوم فعلتم قال الله تعم وما ربك بغافل عما تعملون
فيمن قرا بتاء الخطاب والمعنى تعمل انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم
ولا يجوز ان من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر
من غير عطف مفرد او تثنية او جمع فافهم وقال الله تعم فمن تبعك منهم فان
جهنم جزاؤكم جزاء موفورا اى جزاؤهم وجزاءك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم
الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس
الذي خلقكم والذين من قبلكم توجه اليه الخطاب اولا والذين من قبلكم الذي ذكر
بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا ولعلكم تتقون ومنه
تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما يقول خلق
الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد
تغليب المخاطب على الغايب والعقلاء على غيرهم كقوله تعم جعل لكم من انفسكم
ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اى خلق لكم ايها الناس من انفسكم اى من جنسكم
ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم يا ايها الناس
والانعام في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع و
المعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة
بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغايب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس و
الانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح
خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان

يعتبر خطاب من سواه مع

اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين
اذ لا معنى لقولنا

القياس ان يقال يذرؤكم واياها كما فى الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول
جعل الخطاب شاملا للانعام بتكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان
الالطاف فى حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم يا ايها الناس فى هذا التدبير
حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه فى ترتيب
المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون وجعلها
ازواجا تبقى لكم سفالكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام
ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه وهو جعل الانعام من انفسها ازواجا
ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشئ وبعضه مترقب
الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد
المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما
وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدى لان اكثر الاعمال
يزاول بالايدى فجعل الجميع كالواقع بالايدى تغليبا ولكونها تعليل لقوله كان كلا
قدم ليثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون له فى النفس استقرار لا يكون لما يذكر
تعليله بعده اى ولكون ان واذا للتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعنى
حصول مضمون الشرط فى الاستقبال متعلق بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا
على حصول الشرط فى الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو فى
زمان التكلم لا فى الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد
علقت الحرية على الدخول فى الدار فى الزمان المستقبل كان كل من جملتى كل من ان واذا
يعنى الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول فى
الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط
فى الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل فى الاستقبال
ويجب ان ينتبه على ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه
فعلى استقبالى لدلالته على الحدوث فى المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط

فانه مفروض الصدق فى الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا
الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى ونفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شئ و
قوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية
فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتنى الان فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك
اياى الان فاعتد باكرامى اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه
فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين
كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدر ما يناسب المقام وتاويل الجزاء
الطلبى بالجزئى وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هنا ولكن قد
يستعمل ان فى غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم فى ريب وان كنتم
فى شك كما مر وكذا اذا جئ بها فى مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر
له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم وفى غير ذلك قليلا كما فى
قول ابى العلاء فيا وطنى ان فاتنى بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله وان يهلك
عما ابن صدورها فقد اهبت وخرجا نفوس رجال الظهور ان المعنى على المضى دون الاستقبال
وقد يستعمل اذا للماضى كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين
حتى اذا جعله نارا او للاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا كابراز غير الحاصل
فى صورة الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة فى حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد
اسباب الاشتراء او كون عطف على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع
ما عطف بعده باو لانها كلها علل الابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل اى لكون ما هو للوقوع
كالواقع كقولك ان مت كما سبق فى بحث الالتفات من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضى
تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل واظهار الرغبة فى وقوعه اى وقوع الشرط نحو ان
ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار
الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل بقوله فان الطالب
اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر تصوره اياه اى تصور الطالب ذلك الامر فربما تخيل

آمنوا

ذلك الامر اليه اى الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضى وعليه اى وعلى
الرغبة فى الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا جى بلفظ
الماضى دلالة على توفر الرغبة فى ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهى عن الاكراه بارادتهن
التحصن يقتضى جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول لا نم ان التعليق بالشرط
يقتضى انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط
لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشئ فى غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ
لا نم ان الشرط النحوى هو ما يتوقف عليه وجود الشئ بل هو المذكور بعد ان واخواته معلقا
عليه حصول مضمون جملة اى حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول
عن معناهما اللغوى يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا ترى ان قولنا ان كان هذا
انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفى بانتفائه
بل الامر بالعكس لان الشرط النحوى فى الغالب ملزوم والجزاء لازم الثانى انه لا خلاف
فى ان التعليق بالشرط انما يقتضى انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز
ان يكون فائدته فى الاية المبالغة فى النهى عن الاكراه يعنى انهن اذا اردن العفة فالمولى احق
بارادتها ولان الاية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان لا
تكرهوا معناه يحرم الاكراه او اطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن يسقط
حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه لانه انما يكون على فعل
يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع
انا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة
لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكى او للتعريض اى ابراز
غير الحاصل فى معرض الحاصل اما لى ذكرا و للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره
نحو قوله تعالى ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب
لمحمد عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن جى بلفظ الماضى ابرازا للاشراك حبطت
فى معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد

يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء
الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء فى الخارج ما هى لانهم انما
يستعملونها فى القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم
لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة
اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما فى قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد
نعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد
غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم
انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط فى نحو قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف
الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفى النفى اثبات وهذا فاسد لان الغرض
مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود فى
جميع الازمنة فى قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء
ويكون نقيض ذلك الشرط انسب والبق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء
على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو
اهنتنى لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو قوله
تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات
الله ونحو لو لم تكرمنى لاثنيت عليك ففى هذه الامثلة اذا ادعى وجود لزوم الجزاء هنا
للشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وقد يستعمل لهذا
المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياى لاثنيت عليك يعنى اثنيت على تقدير عدم الاكرام
فيكون على تقدير وجوده اذ لا فرق فى المعنى بين لولا ولو الداخلة على النفى فان قيل
هل يجوز ان يكون لو فى هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء
هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان
المرتبط بالخوف ثابتا وكذا تقدير انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت

الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء
وانما هو ثابت من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني
لاكرمنك اكراما مرتبطا بالمجي ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو
نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجي وليس كل ما له دخل في لزوم شي لشي او ثبوته له يجب
ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشي وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما
وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثبت
عليك ان يقدر الثناء المنفي غير المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو
لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات وقيل
وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى في لو اهنتني لا
تثبت عليك ثناء مرتبطا باهانة فليعتبر ذلك في النفي ايضا حتى يكون المعنى لو لم يخف
الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف وح فلا م ان المنفي عام بل معناه لو لم
يخف الله لم يعصه عدم العصيان مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء
القيد ويلزم في نفسه مثبتا كان او منفيا واما قوله تع ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم
ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا
لتولوا وهذا مح لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل فيهم التولي بل الانقياد واجيب
بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان يكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا
لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا
خير فيهم والمح جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام
في قياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشي
لامتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم
تعالى وتقدس انه قياس اهملت فيه شرايط الانتاج واي فائدة يكون في ذلك وهل يركب
القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله تع لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب
عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتداء بقوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم

يخف الله لم يعصه بمعنى ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو
دائم الوجود كما ذكر وانا اقول يجوز ان يكون التولي منفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى
اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشي وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك
الشي لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل
انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا م ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع
خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهله بان سمعوا الشي ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا
كما يقال لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم
القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل
ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل
فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا
الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي
يلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها لما فرغ من اذا لثبوت ينافي التعليق والحصول
الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة
ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم
ولو بالصين وانى اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو دفعت
في دجلة الهام لم تفق من الجرع الا والعكوب حوالي صيف تاسفه على مفارقة بغداد و
شوق وكاية الى ماء دجلة والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع ما
الهام في ماء دجلة كانه امر قد حصل منه الياس وانقطع الرجا وصار في حكم المقطوع
بالانتفاء وقد دخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في
الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار
عمل النبي عليه السلام على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا
عليه بدليل قوله تع في كثير من الامر كما في قوله تع الله يستهزئ بهم بعد قولهم انما نحن
مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء

ويجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان
والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة بهم يتجدد وقتا
فوقتا ويحدث حالا فحالا فان قلت ان اراد بالفعل في قوله لعنتم استمرار الفعل الاطاعة
فلا يكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على اطاعتكم فهذا خالف لما ذكر
في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم وان اراد به
امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم
من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه اما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار
الامتناع قلت الظاهر هو الاول والثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد
استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الاحتمال عليه لو استمرار الامتناع
بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا ادخلت
عليها حرف النفي يكون لتاكيد النفي وثباته لا النفي التاكيد والثبوت ولهذا قالوا
ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا امنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيدا
ضربت وما زيد ضربت لاختصاص النفي لا النفي الاختصاص مع انه بدون حرف النفي يفيد
الاختصاص ولها نظاير في كلامهم ودخول لو على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب
لمحمد عليه السلام او لكل من يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها
واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فيعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته
على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا وكذا في قوله تعالى
ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اي
المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله
الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المحقق
الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المحقق
الوقوع فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضي وح كان المناسب ان يقال ولو رايت
لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي

فيما يستقبل في التحقيق ماض بحسبانا وبل كانه قيل انتهى هذا الامر لكنك ما رايته
ولو رايته لرايت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي
عليه السلام ولو للتمني فلا استشهاد لان نحو التمني انما يدخل على المضارع ايضا كما في ربما
يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد
رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير
الايضاح وبين بتعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما يود الذين من تنزيل
المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي ربما
كان يود فحذف كان لكثرة استعمالها بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل
المتعلق به رب محذوفا اي رب شي يود الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه
من التعسف ورب ههنا للتقليل النسبة بمعنى انه يدهشهم اهوال القيمة فيبهتون
فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب
انما نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من التقليل الى
التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية
لودادتهم جي به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن
لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف
مصدرية لمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على
قوله لتنزيله يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب
بايات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسوا رؤسهم
عند ربهم متقاولين بتلك المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله
تعالى الله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة
اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات
المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد
كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في

ام يهتم بشاهده لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها
على المضارع للدلالة على الفعل بلغ من الفظاعة بحيث يجزع ان يعبر عنه بلفظ الماضي
لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لفلان اتاني حوادث لو بقي الى الان لما بقي شيء
الخ ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم
امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير للدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها اذ ظاهر ولما
الجملة الاولى ولا نعم الا فعلية البتة واما تنكيره اى تنكير المسند فلارادة عدم الحصر
والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا قصد
حكاية المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول نصر الله الذي عندك رجل وان
كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتداء محذوف او خبر ذلك
الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل
من قبيلة كذا حاضر فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة
سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك
الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه
ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتداء نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك
وكم درهما مالك وكذا في ماذا صنعت على ان يكون المعنى اى شيء الذي صنعته وقد صرحوا
في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتداء والمعرفة بعده خبره واستدل بعضهم على ان
كون المبتدا نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه
ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة
في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة اصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم
بحكم من احكام شيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم
العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما
في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة
المخصصة معلوم من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله

ان

من

لا فايدة في الاخبار بالمعرفة غلط كما سيجيء في تعريف المسند ولان ما ذكره على تقدير
صحة انما يدل على الاستبعاد كما اذا اعترف به حيث قال وممتنع عند العقل
والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون
معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم
به مم بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة
نحو زيد غلام رجل او بالوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفايدة اتم كما مر من ان زيادة
الخصوص يوجب اتمية الفايدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والا
والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع
ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييده والوصف يجي للاسم
الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة
على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون
الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل
فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد
يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة
النفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الا ترى الى صحة ضربت
ضربا شديدا بالوصف واما تركه اى ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر
مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفايدة واما تعريفه فلافادة
السامع حكما على امر معلوم له اى للسامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى
انه يجب تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون
المبتدا نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية باخر مثله اى حكما على امر معلوم باحد
اخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء
يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد هو المنطلق فقوله باخر
اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام

عندهم

مفيدا فنحن انا ابو النجم و شعري شعري متاول بحذف المضاف باعتبار الحالين اى
شعري الان مثل شعري فيما كان اى المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا
التاويل بلازم فى كل ما اتحد فيه لفظ المبتداء والخبر على ما توهم بعضهم اذ لا حاجة اليه
فى نحو قولنا زيد شجاع لمن سمعه يقاوم الاسد فهو هو فاحد الضمرين لمن سمعه و
الاخر لزيد وهذا مفيد من غير تاويل ولا لازم بوحكم كذلك عطف على حكما اى و لافادة
السامع لازم حكم على امر معلوم له باحدى طرق التعريف باخر مثله وفى هذا اشارة الى ان كون
المبتداء والخبر معلومين لا ينافى كون الكلام مفيدا للسامع فايدة مجهولة لان ما يستفيد
السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتداء او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس
المبتداء والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر والحاصل ان السامع قد يعلم
امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين فى الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان فى
الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق فى المثال
الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس وفى هذا تمهيد لما سيجى من بحث القصر ومما
ورد على تعريف العهد قول الحطيئة وان تكونوا براء من جنايته فان من نصر الجاني
هو الجاني اى هو هو يعني ان الناصر الجاني والجاني سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك
هذا لا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما حسب اضافتها الى الاخر ويجوز ان
يكون المعنى فهو الكامل فى الجناية المربي على كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني فقد
جنى جناية حتى يصح له التنكير والمذكور فى بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة
يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند
اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على اخر مثله يابى ذلك ويدل على انه
يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة
من تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم
والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا الغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة
نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام

زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير
فى الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما فى الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف
بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد
لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسها
اى ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط فى التقديم انه اذا كان
للشي صفتان من صفات التعريف وقد عرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى
حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين فى الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع
اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخرى يجب ان تقدم
اللفظ الدال عليه وتجعله مبتداء وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو
كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه
وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه
واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخاه ولا يعرفه على التعيين واردت
ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح فى قولنا رايت
اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل فى بيت السقط يخوض
بحرا نفعه ماؤه ان الصواب ماؤه نفعه لان السامع يعرف له ماء وانما يطلب تعيينه
وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه
المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه
ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت زيد ولا
يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى واولئك هم المفلحون
انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب
محل نظر وقس على ما ذكرنا ساير طرق التعريف والثاني اى اعتبار تعريف الجنس قد
يفيد قصر الجنس على شى تحقيقا اى قصرا محققا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم
يكن امير سواه او مبالغة اى قصرا غير محقق بل مبالغة فيه لكماله فيه اى لكمال ذلك

الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فيرد الكلام
في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها
عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتداء نحو الامير زيد والشجاع عمرو
لا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك
لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال له لام الجنس
فالامر ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل
وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيدان زيدا وجنس الامير وعمروا وجنس الشجاع
متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد
المتميزين في الوجود الخارجي على الاخر وحينئذ يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع
الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر
نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان و
القائم على غير زيد وفساده ظاهر قلنا المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان
او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف
فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون
تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتداء فهو مقصور
على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير
الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل
على الله والتفويض الى امر الله والكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس يتحد
مع واحد مما يصدق عليه الخبر ولا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق
واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف
بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى
هذا القياس فليتامل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر
الحمد على الاتصاف بكونه مملوكا له وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتداء نحو زيد

الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام
الجنس ثم الجنس المقصود قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا
مخصوصا باعتبار تقييد بوصف او حال او ظرف او مفعول او غير ذلك كقولنا في القصر
تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد لاحد
قال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقصر عليه هبة المائة من الابل
حال كونها مخاضا او عشارا لا هبة الابل وغيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار
العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة
هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهي ان قولنا انت الحبيب
ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما انت به حبيب
كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا مثل محبتي لك حتى ان ساير المحبات في جنبها
غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى
كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك
حظ في محبة مني فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا انه هنا
نوع من الجنسية لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ولم تتعد الى محبة واحد
من محابتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد المنطلق
في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية مثله في
انت الحبيب وقوله قد تعتبر بلفظه قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء
اذا قبح البكاء على قتيل رايت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه
بحيث لا يتجاوزه الى شيء اخر والا لم يحسن جعله جوابا لقولها اذا قبح البكاء على قتيل
اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاؤك على ما لا يخفى
على من له ادنى دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت لبكائه الحسن و
تخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك
وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصر الحسن على بكائه

بمعنى انه لا يتجاوز الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى أخ غيره ومعنى التعريف ههنا ان تقارن
المبتداء بالخبر من ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان وان سنام المجد من آل
هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهر
الامر فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام في لا يكون الجنس فلا ينافي القول
يكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر دائما قلنا قد سبق ان اللام التي هي ليست للعهد انما
للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير
الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون
فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود في زيد المنطلق يفيد تساوي المبتداء
والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه
ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل
هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم
او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية او تاخرت لدلالتها تقدمت م
على امر نسبي لانه ليس المبتدا مبتداء لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه
ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا اليه
ومثبتا به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوبة فسواء قلنا زيد
المنطلق والمنطلق زيد يكون زيد مبتداء والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان
المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم فالصفة قد جعلت دالة على
الذات ومسندا اليها والاسم قد جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد يسبق الى الوهم
ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون
مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو
من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه
بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند
المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا

البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه اي
المسند جملة قد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتداء لا يصح ان يكون انشا
لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتداء والانشاء
ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتداء هو الذي اسند الى المبتدا
لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتداء انما هو في
الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتداء لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري والانشائي
الا ترى ان الظرف في نحو ان زيد واين انت هنا ومتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع
انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتداء وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم و
قولهم اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان
تقدير القول في جميع ذلك تعسف فللتقوي او لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه
غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال
ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سبب من ذاك اي متعلق
به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شئ وسبب التقوي على ما
ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعي ان يسند اليه شئ فاذا
جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتداء صرفه المبتداء الى نفسه سواء كان
خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به
بان لا يشابه الخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فيكتسي الحكم قوة
هذا يخص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتداء ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب
ان يجعل سببيا كما سبقت اليه الاشارة واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو
ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد
فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا
قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس به وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة و
الشك وبالجملة ليس الاعلام بالشئ بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة

فان ذلك يجرى مجرى تاكيد الاعلام فى التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته
وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت هب انهم لم يتعرضوا الجملة الواقعة خبرا
عن ضمير الشان لشهرا مره وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغى ان يتعرض لصور التخصيص
مثل انا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى وما اشبه ذلك مما يقصد به التخصيص فان
المسند ههنا جملة قطعا قلت هو داخل فى التقوى ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال
للتقوى سواء كان على سبيل التخصيص ولا فلفظ التقوى يشمل التخصيص من حيث انه
تقو وفى عبارة المفتاح اشارة بذلك حيث ذكر فى نحو زيد عرف ان علم اعتبار
التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوى واعتباره مما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد
الا التخصيص كيف لا يفيد التقوى وقد ذكر فى بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا
على تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة فى شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص
فقط دون التقوى لانه لا بد فى التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان
لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوى
او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند فى نحو انا سعيت فى حاجتك عند قصد التخصيص
جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هى اى الظرفية
مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل فى التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل لمشابهته
فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا فى نحو الذى
فى الدار اخوك فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم الفاعل لان الاصل فى
الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد فى الاعراب على ان الاتصاف هو المفهوم من
قولنا زيد فى الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين فى هذا المقام
ان الظرف مقدر بجملة والمص قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان التغير بل انتقل الى
الظرف ولم يحذف مع الفعل لم يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان
يقول لان المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة ان يجعل فى التقدير جملة لا مفردا
وح لا معنى لعبارة المص اصلا مع ان فيها فسادا اخر لانها ان حملت على ظاهرها

افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف
فى ذلك المذهب مقدر لا جملة فكان ينبغى ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره
فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر فى تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه
بالمسند اليه اى لقصر المسند اليه على المسند على ما مر فى ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم
زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اى بخلاف خمور الدنيا
واعترض بان المسند هو الظرف اعنى فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه
المجرور اعنى الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور
على الاتصاف بفى خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفى خمور
الدنيا او الحصول فيها وان اعتبرت النفى فى جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على
عدم الحصول والكينونة فى خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول فى خمور الدنيا فالمسند
اليه مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلى ودينى مقصور على الاتصاف بلى لا يتصف بلكم
فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب
المفتاح فى قوله تعالى ان حسابهم الا على ربى ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف
بعلى ربى لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون دينى مقصورا
على الاتصاف بلى ان لا يتجاوزه الى غيرى اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها
غول وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة فى شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا
ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم ودينى لا يتجاوز الى غيرى بل على معنى ان
المختص بكم دينكم لا دينى والمختص بى دينى لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص
به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما فى هذا المقام من الخبط
والخروج عن القانون ولهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم
الظرف الذى هو المسند على المسند اليه فى لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا
يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب
بناء على ان الاختصاص عدم الريب بالقران وانما قال فى سائر كتب الله دون سائر

على انه قصر غير حقيقى وكذا قوله لكم دينكم ولى دين معناه دينكم مقصور

الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير
حقيقي والمعتبر في مقابلة القران هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة
خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم
المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على
المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر
الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتداء كقوله اي قول حسان في مدح النبي عليه السلام
له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له عن
المبتداء اعني همم لتوهم انه لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتداء نكرة
غير مخصصة نحو في الدار رجل ليصير المبتداء بتقديم الحكم عليه كانه موصوف
معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط
ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قايم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قايم مبتدا
ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف
ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى
واجل مسمى عنده واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الحكم
على غير مخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس
بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتداء مبني على حصول
الفايدة فاذا حصلت الفايدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على
السطح وكوكب انقض الساعة او التفاول نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى
ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد ابن وهيب في المعتصم بالله المكنى بابي اسحق ثلاثة هذا هو
المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا
وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلاثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها
اي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير
ثلاثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو

شمس الضحى وابو اسحاق هو كنية المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه
الاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه وقد
اهملهما المص اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان
الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم و
جميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي
مقتضيا لتقديم المسند كون المراد بالجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المص لانه كلام
يفتقر عن ضبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال او ان يكون المراد من
الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في
الدرجة الاولى وقولي في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد
عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير
الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا
الكلام صريح في انه خبر المبتداء اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتداء فاسناد الفعل
الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتداء في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم
يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعي ان يسند اليه شيء
فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتداء الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء
كان خاليا عن ضمير المبتداء او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير
الى المبتداء ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في اسناد الفعل الى المبتداء وانعقاد
الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وح هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد
الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى الضمير
المبتداء في الدرجة الاولى على ما ذكره هنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة
الاولى والحال ان الفعل في كل منهما متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى
وح هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلاثة اسنادات
مرتبة في التقدم والتاخر وهي اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد

الفعل الى المبتداء قبل عود الضمير ممنوع وثانيهما اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده
الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعى صرف الاسناد اليه في
ثانيه اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين
وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتداء
قبله فكما تحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر
وكلامه ههنا اى ان اسناد الفعل الى ضمير المبتداء مقدم على اسناده الى المبتداء بواسطة
عود الضمير وهو الذى كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوى الحكم محمول على ان اسناد
الفعل الى المبتداء بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير
والى المبتداء بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم
اما استلزام كلامه التناقض واما اقتضائه القول بالاسانيد الثلاثة لان قوله صرف
ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا اذا كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فهذا تناقض لانه
جعل فيما سبق اولا وههنا ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الاخرين ثلاثة
وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتداء بطريق
القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله
في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو
الفاعل والفعل متقدم عليه لكن بقى ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله
فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة
بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية
اسناده الى المبتداء فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك
ما اورده في بحث التقوى فانه الذى يدل على ان اسناد الفعل الى المبتداء في الدرجة
الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا
عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه
تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليلا الجدوى وهو ان الاسناد

على ضربين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى
اى بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة
الثانية اى بواسطة شيء كاسناده الى المبتداء بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدأ
فقوله صرفه المبتداء الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتداء
ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعنى الاسناد في الدرجة الثانية مما
يقتضيه الفاعل فح لا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى انه تسليم
لما ادعاه الشارح في دفع التناقض من تحقق الاسانيد الثلاثة وانه ان اراد بالاسناد
الذى يقتضيه المبتداء اسناد مجرد الفعل الى المبتداء فهو بعينه ما ذكره الشارح
وان اراد اسناد الجملة التى هى الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد
من بيان كيفية تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير كما نبين قوله ثم اذا كان متضمنا
لضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فانه منشاء الاشكال وقد اهمله ولا يتم
المقصود بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة
ومن العجب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم ينبه لما فيه من الغلط و
لم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكى من هذه المقال ولم يرو لا طيف خيال ثم بالغ في
التشنيع على الشارح تلافيا لما كان عند المناظرة وتشفيا عما جرى عليه وانا اقول في
كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند
جملة فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو
زيد علم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت وثم بل انما يكون ذلك اذا
لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسناد
مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى الخ
كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى
المبتداء كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوى صرفه ذلك المبتداء الى نفسه
على اسناد مجرد الفعل الى المبتداء بعيد لانا لا نم ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعى

غيرا اسناد الخبر لظهور ان تضايفه انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل
مسند الى المبتدا باعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال الفعل
مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد القضية المعنوية المخصوصة فليس في
نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به
الوصف الذي به يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر
ان الاسناد الى الضمير العايد الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور
في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر ولو بعد
العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار ما الخامس انه ان اراد
بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله الزاما مع انه المتفق
على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فضلا عما فيه من الاستبداع و
الاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة اذ الاسانيد اربعة الاول
اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير
الى المبتدا الرابع اسناد الجملة التي هي خبر المبتدا وهذا مما لم يقل به احد ولم يلجئ اليه
ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى
اسناد مجرد الفعل الى المبتدا وكلام الشارح ايضا لا يخ عن اعتراف بذلك وكلام
المعارض غير واف بتمام المقصود فما رأيك في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق اخراج
عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه
ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار
لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى
وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء اخر فالاسناد الى الضمير العايد الى ذي اسناد الى
ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لا
بهذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد
فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلامه ههنا صريح في تقدم

الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوى لا يدل الا على تاخر الاعتبار الذي
عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا لانه الذي يستدعيه المبتدا لكونه
مبتدا وهو المراد بقوله صرفه المبتدا الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني متاخرا
عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدا وبعد تحقق الخبر
لا يتوقف على شيء اخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر
الضمير وكونه عايدا الى المبتدا ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن له وصف له
متاخر عن ذاته فهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير
الى المبتدا ثانيا يعني بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير
اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد
بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى
الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وح استقام
كلامه التناقض ولا اقتضاء الاسانيد على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم — الثلثة صح
واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت
يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه
في الدرجة الاولى يعني الى فاعله سواء وجد ههنا اخر كما في زيد عرف وقام ابوه — اسناده
زيد على ان زيدا مبتدا وقام ابوه جبر مقدم عليه اولم يوجد كما في عرف زيد
فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند
اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن
اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدا فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة
التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه
زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند
اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله
البتة وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح

من انه احتراز عنه لانه لا يفيد التجدد لما مر تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب
المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما
من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق
والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما
من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص
بالبابين كضمير الفصل فانه يختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند
فعلا فانه يختص بالمسند لان كل فعل مسند دايما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا
نعم يصح ان يكون جملة فعليه واما ما يقال من انه اشار الى ان جميعها لا يجري في غير
البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا
جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل
ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته
في واحد مما يغايرهما الباب الرابع احوال متعلقات الفعل قد سبق
اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في
البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد
دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل
وتقديم بعض المعمولات على بعض ثم مهد لهذا مقدمه فقال الفعل مع المفعول كالفعل
مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا من ذكر
الفعل مع كل منهما يعرف بالتامل افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان
بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه
ومن هنا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل
بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات
مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض
من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع

وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة ح
ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود
الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه
واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول واسند اليه
فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان
اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا
اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن
غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي
ح منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور
في ان السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه
بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان
الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له حال
اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة
اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص
فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا
بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار
عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى
لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لم يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم
كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار
كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه
اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق
خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق لعلة ايهام ان القصد

الى فرد دون فرد اخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الاخر ثم ذكر في بحث
حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو
فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور
في افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان
المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض
ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا
يكتفي فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد اي المقام الخطابي او الفعل
المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل
دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد اخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء
ويوجد هذه الحقيقة فيصدق هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي
على استغراق الاعطاءات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال الا نافاة
التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق
ان لا يعتبر عموم افراد الفعل وخصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول
لا م المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من
الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم
المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في اخر بحث
الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة بتنزيل جود غير حاتم
منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء الا غيره وفي
هذا العرى فرية ما فيها مرية لان ما ذكره من الحصر مما لا يشهد به ولا نقل عقل نعم
اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجبا للاعطاء
واما انه لا يوجد غير الاعطاء فمما لا يسعه هذه العبارة والظاهر ما ذكره المصنف وتحقيقه
ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو
ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله

معرضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان
يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة
على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا نصب عطف على المضارع المنصوب قبله
اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا
فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق
بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص
هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحاسنه
وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان اثاره واخباره بلغت من الكثرة
والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر
الرائي الا اثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية
ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض
عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد با
الفضائل والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند
الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور
وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا
فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد
اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول
لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او
مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير اعتبار تعيين المفعول فلان يعطي مع قصدنا انه يفعل كل
اعطاء من غير اعتبار للمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وبما
وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي
حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام
كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه

ما لم يكن تعلقه به اى تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهديكم اجمعين
اى لو شاء هدايتكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية
عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع فى النفس بخلاف نحو
قول الخريمى يرثى ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكى دما
لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها واعددته ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا
بالذخائر مولع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم فعل الغريب فلابد من ذكر المفعول
ليتقرر فى ذهن السامع ويأنس السامع به واما قوله اى قول ابى الحسن على ابن احمد
الجوهرى ولم يبق منى الشوق غير تفكرى فلو شئت ان ابكى بكيت تفكرا فليس منه اى
مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق اليه الوهم
وذهب اليه صاحب الضرام من ان المراد لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا ولم يحذف
مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء الفكر غريب
كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول
البكاء الحقيقى لا البكاء الفكرى لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت
تفكرا بل اراد ان يقال افنانى النحول فلم يبق منى غير خواطر تجول فى حتى لو شئت البكاء
فمريت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر
فالبكاء الذى اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة
والبكاء الثانى مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت
لو شئت ان تعطى درهما اعطيت درهمين كذا فى دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء
التأمل وقلة التدبر فى هذا المقام ما قيل ان الكلام فى مفعول ابكى والمراد ان البيت
ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض اخر لانه لا يحتمل
ان يريد انى ضعفت ونحلت بحيث لم يبق فى مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء
التفكر والمعنى لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل قرعت
واكرمت زيدا فيكون من قبيل لو شئت ان ابكى دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا

الكلام على قوله فلم يبق منى الشوق غير تفكرى يدل على فساد هذا الاحتمال عند المتأمل
الصادق لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا
يبقى فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقى بحيث يحصل منه بدل الدمع
التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فى حسن ترتيب النظم فليتأمل ومما
يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اى امرته بالقيام
فقام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا اى امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم
واما عطف على قوله اما للبيان اى الحذف اما لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق
بقوله توهم كقوله اى البحترى وكم ذدت اى دفعت عنى من تحامل حادث يقال تحامل
فلان على اذا لم يعدل وكم فى البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين
كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل
نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية
لقوله ذدت وسورة ايام اى شدتها وصولتها حززن اى قطعن اللحم الى العظم فحذف
المفعول اعنى اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اى ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم
ان الحز لم ينته الى العظم بل كان فى بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع عن السامع هذا الوهم
ويصور فى نفسه من اول الامر ان الحز مضى فى اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد
ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اى لفظ المفعول
اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اى وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه
على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اى قول البحترى قد طلبنا فلم نجد لك فى السودد
والمجد والمكارم مثلا اى قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان
المناسب فى قوله لم نجد الاتيان بضميره اى فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفى
الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس
ذو الرمة فى قوله ولم امدح لارضيه بشعرى لئيما ان يكون اصاب مالا فانه اعمل الفعل
الاول فى صريح لفظ اللئيم والثانى فى ضميره لان الغرض ايقاع نفى المدح على اللئيم صريحا

لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب اى سبب حذف المفعول
فى بيت البحترى ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة فى التادب معه لان
طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا
فى هذا الحذف بيان بعد الابهام واما التعميم فى المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك
ما يولم اى كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من
ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار وعليه اى على حذف المفعول
للتعميم والاختصار والله يدعوا الى دار السلام اى يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى
الجنة يعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها يختص بمن يشاء ويهدى
من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا ويحاول ان
احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التامل الذوقى يشهد ان القصد
فى هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال هذه المعانى مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة
المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطى محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد
الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم فى غير المفعول به قوله تعالى اياك نعبد واياك
نستعين اى على كل امر وسعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليلائم الكلام وههنا
بحث وهو ان ما جعل فيه الحذف للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه
تقدير المفعول بحسب القرائن فح ان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم
من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر
انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره
فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع فى بعض النسخ عند قيام قرينة وهو
تذكرة لما سبق فى قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى
عند قيام قرينة تدل على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار فى سائر
الاقسام فلا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اى اذنى وعليه قوله
تعالى ارنى انظر اليك اى ذاتك وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال انما ذكر

المفعول نحو يولم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم
الاستغراق الحقيقى وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ابما
فلا تعميم ابما الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فصح ان الحذف للتعميم الذى
لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال يولم كل احد
ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه فقلت اولا تقييد التعميم بالذى لا يوهم خلاف
المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف ح انما يكون لدفع الايهام
والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لما لا يريد اختصاصه من الحذف
اعنى دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعنى التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يتم
فى نحو قوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة
اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار
ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن اياما تدعوا
على ان الدعاء بمعنى التسمية التى يتعدى الى مفعولين اى سموه الله او سموه الرحمن اياما
تسمونه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدى الى مفعول واحد لزم
الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشى على نفسه ان كان عينه ومثل
هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام
وليث الكتيبة فى المزدحم لكنه لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان
التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله اياما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد
من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون
ووجد من دونهم امراتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف
الى ان حذف فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اى يصدر منهم السقى
ومنهما الذود واما ان المسقى والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه
اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة
انهما على الذود والناس على السقى بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا

يرى انك اذا قلت سالك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث
هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم
وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق
لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة
ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس
يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتامل فان فيه دقة اعتبرها
صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما
واما الرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك و
وما قلى اى وما قلاك فحذف الكاف لان فواصل الاى على الالف ولا امتناع في ان يجتمع
في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف هنا انه اختصار
لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اى والذاكراته واما الاستهجان
ذكره اى ذكر المفعول كقول عايشة رضى الله عنها ما رايت منه اى من النبى عليه السلام ولا رأى
منى اى العورة واما النكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة
او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا شديدا اى لينذر الذين
كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اى مفعول الفعل
ونحوه اى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اى على
الفعل لرد الخطاء في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير
زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيين انه غير زيد و
يقول لتاكيده اى لتاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطاء في الاشتراك
كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما ويقول في تاكيده زيدا
عرفت وحده وكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطاء
لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعها الثلاثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا
لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اى ولان التقديم

لرد الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على المفعول في الجملة لا يقال
ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد
وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره صريح في نفيه نعم
اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره
كما ذكر في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص
بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء في الضرب فترده
الى الصواب في الاكرام وانما الخطاء في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب
ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف
المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اى وان لم يقدر المفسر
قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم
على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت
قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت
لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على
تاكيد فتقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى
واياى فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك
نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياى ارهبوا
فارهبون وتحقق المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم
يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول
واما قوله تعالى ان ارضى واسعة فاياى فاعبدون فهو على تقدير فاياى فاعبدوا فاعبدون
والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضى واسعة فان لم تخلصوا
العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول
مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعله الفاء في فاعبدوا في جزاء الشرط تسامح
بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعنى فاعبدوا فكانه هو هو واما الفاءات الثلاث

فاو ايهما هي التي كانت في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببيته عما قبله اى ادام لكم
ارض واسعة فان لم تخلصوا الى الاخر والثانية جزاء الشرط والثالثة تكريرها
اوعاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما ثمود فهديناهم فلا يفيد
الا التخصيص وذلك لامتناع تقديم الفعل مقدما عليه اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود
فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقايم اصله مهما يكن من شىء
فزيد قايم بمعنى ان يقع في الدنيا شىء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه
له لانه جعل لازما لوقوع شىء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شىء فحذف
الملزوم الذى هو الشرط اعنى يكن من شىء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقى
الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلى اعنى لزوم القيام لزيد
والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل ... واقامة الملزوم
في قصد المتكلم اعنى زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعنى الشرط وحصل من قيام جزء من
الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان خيرها التزم حذفه ينبغى ان يشتغل
بشىء اخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطا في الكلام كما هو حقها اذ لم يقع الفاء السببية
في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك
من المعمولات مما يحقق بقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء
فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها
الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس
الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير با
لهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انك
اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما يقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا
فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة ثم
وكذلك اى مثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان
وانه غير زيد وكذا ساير المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا

ضربت وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعنى ان التخصيص لا ينفك
في غالب الامر من تقديم ما حقه التاخير يعنى انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا
كما يقال لتحرك الفك الاسفل لازم للمضغ غالبا اى بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة
الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة
كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية الفاصلة او السجع او ما اشبه ذلك قال الله تعالى
وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة
ذرعها سبعون ذراعا ... وقال تعالى وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة
ما سلككم
وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك
من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير
في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة الفاصلة
من النظم السجعى الذى هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله ... واشار
الزمخشري
اليه المصنف بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة
والاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره واستشهد بما ذكره ائمة التفسير
في مثاليه احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثانى بواسطة مثل بزيد مررت
مع ان الذوق ايضا يقتضى ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في
نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير
دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافى الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد
التقديم في الجميع وراء التخصيص اى بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذى شانه اهم
وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجرى
مجرى الاصل غير العناية والاهتمام ولكن ينبغى ان نفسر وجه العناية بشىء ويعرف له معنى
وقد ظن كثير من الناس انه يكفى ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين
كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطاء ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فايدة
وغير مفيد في اخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافى والاسجاع اذ من

وقف

البعيدان يكون فى النظم ما يدل نمارة ولا يدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف
فى بسم الله موخرا نحو بسم الله افعل كما لا يفيد مع الاختصاص الاهتمام واورد اقراء باسم
ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يوخر
الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم
فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كما فى الكشاف وبانه اى
باسم ربك متعلق باقراء الثانى اى هو مفعول اقراء الذى بعده ومعنى الاول اوجد القراءة
من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطى اى يفعل الاعطاء من غير اعتبار تعلقه
الى المعطى كما فى المفتاح وهو مبنى على ان تعلق باسم ربك باقراء الثانى تعلق المفعولية ودخول
الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن
ان اقراء الاول والثانى كلاهما منزلان منزلة اللازم اى افعل القراءة واوجدها والمعمول
محذوف فى كليهما اى اقرا القران والباء للاستعانة او الملابسة اى مستعينا باسم ربك
او متبركا ومبتدا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل
باسم ربك متعلقا باقراء الثانى ويكون متعلق الاول قوله بسم الله وتقديم بعض معمولات
اى معمولات الفعل على بعض لان اصله اى اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر
ولا مقتضى للعدول عنه اى عن ذلك الاصل كالفاعل فى نحو ضرب زيد عمرا فان اصله
التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه فى الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه
والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغى ان لا يفصل بينهما بشىء والمفعول
الاول فى نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثانى لما فيه
من معنى الفاعلية وهو انه عاط اى اخذ العطاء وفى ترتيب المفاعيل فصل الاصل
تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذى بالواسطة ثم المفعول
فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذى
الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت
ثم التاكيد ثم البدل او البيان او لان ذكره اى ذكر ذلك البعض الذى يقدم اهم

قد يجعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها فى المسند اليه شاملا
له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق
كما ذكر فى المسند اليه فى ان المراد بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب
اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجى
فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجى ليتخلص الناس من شره وكقولك
قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه
صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان فى التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو
وقال رجل مومن من ال فرعون يكتم ايمانه لانه لو اخر من ال فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم
انه من صلة يكتم فلم يفهم انه ذلك الرجل منهم اى من ال فرعون يعنى انه قد ذكر لرجل ثلاثة اوصاف
والسبب فى تقديم الاول اعنى مومن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثانى فسبب تقديمه
على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان فى التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية
الفاصلة نحو فاوجس فى نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل
لان فواصل الاى على الالف وجعل السكاكى التقديم للعناية مطلقا اى سواء كان من معمولات
الفعل وغيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدا
المعرف على الخبر وتقديم ذى الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول وغير ذلك
وثانيهما ان تكون العناية بتقديمه اما لكونه فى نفسه نصب عينك كتقديم المعمول
على العامل فى قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذى تتمنى وتقديم المفعول الثانى
على الاول فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر
وجه الحبيب اهم لكونه فى نفسه نصب عينك واما لانه تعرض له امر يوجب كونه
نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه فيتنظر لذكره كقوله تعالى وجاء
من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الاية على سوء
معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع لالمام حديث
بذكر القرية هل فيها ثبت خيرام كلها كذلك فلهذا العارض جعل المجرور نصب

الميمن بخلاف قوله فى سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك
العارض وكما اذا عرفت فى التاخير ما نعا مثل الاخلال بالمقصود فى قوله تعالى وقال الملأ
من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم فى الحيوة الدنيا بتقديم الحال
اعنى من قومه على الوصف اعنى الذين كفروا اذ لو يوخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها
ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن مثل الاخلال بالفاصلة
فى قوله تعالى امنا برب هرون وموسى بتقديم هارون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض
عليه المص بوجوه احدها ان قوله تعالى وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخى فيمتنع
ان يكون جعلهما متعلقا بلله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بلله فلا
فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم بهذا انه كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء
بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا قدم احدهما على الاخر لم يصح تعليل تقديمه
بالعناية والجواب انه ليس فى كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بلله من غير اعتبار
تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم وايراده فى الذكر اهم
لكونه فى نفسه نصب عين المومن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم
للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم الثانى اعنى لعارض وجب
لما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان
كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير
معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة ونعمناهم فى الحيوة التى دنت
من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اى كانت
قريبة حيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان مناقشة فى المثال لكنه
حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على اتمنى من باب تقديم المعمولات
بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا
بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتداء على الخبر نعم قد وضع البحث
لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تتميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه

على ان تقديم المعمولات بعضها على بعض قد يكون بحيث يمتنع الابعد تقديمه على العامل
فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة
الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه والله اعلم

الباب الخامس القصر وهو فى اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة
على فرسى اذا جعلت درها له لا لغيره وفى الاصطلاح تخصيص شئ بشئ بطريق مقصود
وهو حقيقى وغير حقيقى لان تخصيص الشئ بالشئ اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر
بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقى او بحسب الاضافة والنسبة الى شئ اخر بان
لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقى بل اضافى لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالنسبة
الاضافة الى معين اخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوزه القيام الى القعود
ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقى والاضافى بهذا
المعنى لا ينافى كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح
بتقسيمه الى الحقيقى وغير الحقيقى لقلة جدواه توهم المص انه اهمل ذكر الحقيقى وليس كذلك
لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان
اخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان اخر وهذا التفسير
شامل للحقيقى وغيره لان المراد بقوله ثان واخر ما يصدق عليه انه ثان واخر اعم
من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير
من امثلة غير الحقيقى ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم و
كقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وعمروا وبكرا وخالدا شعراء فليتامل فهذا
منشاء توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقى نعم انه قد اورد الامثلة فى اثناء هذا
التفسير من غير الحقيقى اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه
لا يخلو عن امثلة هى ظاهرة فى الحقيقى مثل زيد شاعر لا غير وليس غير وليس الا ومثل ما ضرب
زيد الا عمروا وما ضرب عمروا الا زيد واذا تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا
حيث قال متى اخلت النفى على الوصف المسلم ثبوته وقلت ما شاعر توجه النفى عكم

الدليل الى ثبوته للمدعى له ان علما كقولك فى الدنيا شعراء وفى قبيلة كذا شعراء وان جعل
كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول النفى ثبوته لذلك فى قلت الا دنيا فاد القصر
وكل منهما اى من الحقيقى وغير الحقيقى نوعان قصر الموصوف على الصفه وقصر الصفه
على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف فى الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره
فى الصفه لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفه لكن تلك الصفه يجوز
ان يكون حاصله لموصوف اخر وفى الثانى يمتنع تلك المشاركه لان معناه ان تلك الصفه
ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف
صفات اخر والمراد الصفه المعنويه التى هى معنى قائم بالغير لا النعت النحوى الذى
هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم
فى قولنا اعجبنى هذا العلم وصدق الصفه المعنويه بدون النعت على العلم فى قولنا العلم
حسن وصدقه بدونها على الرجل فى قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفه
المعنويه التى فسروها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما
فى نحو جاءنى رجل عالم وصدقها بدونه فى قولنا العالم مكرم وبالعكس فى قولنا جاءنى هذا
الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنويه هيهنا هذا المعنى والاول انسب واما نحو قولك
ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر
جامدا ففى قصر الموصوف على الصفه اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او
اخاك او ساجا فليتامل والاول اى قصر الموصوف على الصفه من الحقيقى نحو
ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اى غير الكتابه وهو لا يكاد يوجد
لتعذر الاحاطه بصفات الشئ اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطه
المتكلم بها فكيف يصح قصره على صفه ونفى ما عداها بالكليه بل يقول ان هذا
النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفه المنفيه نقيضا البته وهو ايضا
من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت
ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعريه ولا بعدمها

وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجوديه والثانى اى قصر الصفه على الموصوف
من الحقيقى كثير نحو ما فى الدار الا زيد على معنى ان الكون فى الدار مقصور على زيد
ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثه من قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجرى
فى الحقيقى لما ستشير اليه وقد يقصد به اى بالثانى المبالغه لعدم الاعتداد بغير
المذكور كما يقصد بقولنا ما فى الدار الا زيد ان من فى الدار ممن عدا زيدا فى حكم المعدوم
ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقى لفوات المقصود فالقصر
الحقيقى نوعان احدهما الحقيقى تحقيقا والثانى الحقيقى مبالغه ويمكن ان يعتبر
هذا فى قصر الموصوف على الصفه ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقى الصفات والفرق
بين القصر الغير الحقيقى والحقيقى مبالغه وادعاء دقيق فليتامل والاول اى قصر الموصوف
على الصفه من غير الحقيقى تخصيص امر بصفه دون صفه اخرى او مكانها اى تخصيص
امر بصفه مكان صفه اخرى والثانى اى قصر الصفه على الموصوف من غير الحقيقى
تخصيص صفه بامر دون امر اخر او مكانه ولفظ او للتنويع فلا ينافى التفسير وقولنا دون
اخرى معناه متجاوزا عن صفه اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه فى صفتين والمتكلم
خصصه باحديهما وتجاوز عن الاخرى ومعنى دون فى الاصل ادنى مكان من الشئ يقال
هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت فى الاحوال والرتب
فقيل زيد دون عمرو فى الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل تجاوز حد الى حد وتخطى حكم
الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون اخر ان اريد به دون صفه واحده
اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصافه باكثر
من صفتين او ثبوت صفه لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا
ومنجما وشاعرا وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر فى الشاعريه
وغير ذلك وان اريد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقى
فى هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفه دون سائر الصفات او تخصيص صفه بامر
دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصيص

او صفه دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان
القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع
وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء يختص بالقصر الغير الحقيقي الا يرى انهم اتفقوا
على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس
في الدار ويمكن ان يجاب بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير
الحقيقي لكنه خصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام
ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في
القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصافا من بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات
غير صفة واحدة ولا تردده ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور
فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من قصر
الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر
بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون اخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان
اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او
اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة
واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب
من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد
وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطعه الشركة المذكورة وبالثاني
اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة
بامر مكان اخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب
بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا
زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب
او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح في

ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني
اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره
بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد
انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر
اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو
غير معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء بشيء دون اخر قصر افراد وتخصيص شيء
بشيء مكان اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين
وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص
امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى
حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه
باحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا القعود ولم
تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى يوقع
القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء
بشيء دون اخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المص قصر تعيين وجعل تخصيصه
به مكان اخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المص بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر
احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد
خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها
المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة
ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهو صادق على الصفة
المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لانه
يخفيها مع بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق
على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه
بصفة تصرف عليها بالاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد

المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكون فيه مجوزين نفيها واثباتا الاخرى
وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان يكون الصفة الثابتة هي
القيام فقد جوز ان يكون هي القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قايم فقد خصصته
بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود بخلاف
قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قولك
ما زيد الا قايم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه قلت ارتكاب
جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شي
بشي مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شي بشي دون اخر لان قولك
ما زيد الا قايم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر
لا مدفع له فحينئذ يكون قوله دون اخرى مشتركا بين الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب
به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن
في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد
الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا عنده ويسمى القصر الذي
يكون المخاطب به من تساوى الامران عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى
قصر تعيين ولكن دليلا على شانه كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام الذي يفتقر الى هذه
التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف
على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف
حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع
الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف
على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها
كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات
المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قايم مشعرا بانتفاء غيرها وهو
القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان

اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي و
الاثبات جميعا نحو زيد قايم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة
التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهو التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون
هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء
الغير معلوما من وجه اخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد وايضا
يخرج حينئذ قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر من اقسام القصر لعدم
التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه هذا الشرط واما ما يقال من
هذا شرط حسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل ياباه لفظ الايضاح ولو فهم
فلا دليل عليه لانا لا نم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد كاتبا لا شاعرا
وكذا ما يقال ان المراد بالتنافي التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان
لان هذا الاشتراط حينئذ يكون ضايعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه
المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا فقد اعترض صاحب
المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المص انه لم يشترط
في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي
الوصفين فمبني على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان
فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشي موصوفا باحد الامرين المعينين
لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه وكل مادة يصلح مثالا لقصر الافراد والقلب
يصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد
يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو قولك زيد مقصور على
القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة
عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند
ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند
مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان

غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكوره ههنا وكان في قول المص منها ومنها دون ان
يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اى قصر الموصوف على الصفه
افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل عبنا لين احدهما ان يكون الوصف
المثبت هو المعطوف عليه والمنفى هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طرفي
العطف للقصر هو لا وبل دون ساير حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والا
في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكرها ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف
وقلبا زيد قايم لا قاعد ونفى القعود وان علم اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن نعلم
منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق القصر ولا له على هذا المعنى بخلاف مجرد الا
فانه خال عن هذه الدلالة او ما زيد قايما بل قاعد وفى قصرها اى قصر الصفه على
الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد
لكنه يحتاج دفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا
التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا اعمل
فكذا اذا لم يعمل ما لا اذا اصلها العمل واما لتوافق اللغه العاماله وهو غلط فاحش لا
يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفه مثال الافراد
صالحا لان يكون مثالا القلب لاشتراط عدم التنافى في الافراد وتحقق التنافى في
القلب على زعمه اورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفه فان مثالا
واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض له وكذا
الكلام في ساير الطرق ومنها النفى والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر
وقلبا ما زيد الا قايم وفى قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين
والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما
زيد كاتب وقلبا انما زيد قايم وفى قصرها افرادا وقلبا انما قايم زيد واعلم ان
كلام الشيخ في دلايل الاعجاز مشعر بان لا وانما تدلان على قصر القلب دون الافراد لانه
قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفى عن الثاني ما وجب للاول انها تنفى عن الثاني

ان يكون قد شارك الاول في الفعل الاثرى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن
من عمرو مجي مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائى
هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائى عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جاءا و
هذا المعنى قايم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن تنفى ان يكون قد جاء مع
زيد غيره بل تنفى المجي الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائى عمرو لا من
زعم ان زيدا وعمرا جاءا فان رغت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده
فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه الثانى
الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفى هذا الكلام اشاره
الى ان ما في انما ليست هي النافيه على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادة
القصر بان ان للاثبات وما للنفى ولا يجوز ان يكون لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب
ان يكون لاثبات ما بعده ونفى ما سواه او على العكس والثاني بط بالاجماع فتعين الاول
وهو معنى القصر وذلك لان ان لا يدخل الا على الاسم وما النافيه لا تنفى الا ما دخلت
عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان
مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشي معنى الشي وان يكون الشي الشي على الاطلاق
فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما يجى وانما استدل على تضمنه معنى ما
والا بثلثه اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة
بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اى هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع
اى رفع الميتة وتقريرها ان القراءه المشهوره نصب الميته وحرم مبنيا للفاعل وقرى
برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرى برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير
الكواشى فعلى قراءة نصب الميته وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافه قطعا اذ لو
كانت موصوله لبقى ان بلا خبر والموصول بلا عايد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا فرد
قراءة النصب ما حرم عليكم الا الميته ثبت ان انما تتضمن معنى ما والا فطابقت هذه
القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصوله والعايد محذوف والميته خبر ان تقديره

ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق
زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة
مثلها في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مسندا الى الفاعل وهو المذكور في المفتاح
والمقصود ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة
الا على تاويل انما حرمه الله شيا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل
ما موصولة والعايد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم
الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل
ان تكون كافة وان تكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة
وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى لتبقى
ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر
بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قايم فهو لاثبات
قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو
لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده
في كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات
الجزء الاخير مما بعده للموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف و
اشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما
تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال
ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك
وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون
المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرح
باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس
الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي
الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه

التعنيف التعيير واللوم

وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل
الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن
احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع
عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما
ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وخبرها
انا اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذايد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور
الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن ان يقال انا الذايد والمدافع انا مع انه لا ضرورة
في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو المبهم في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل
الغايب الى الضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غايب لان غيبة الفعل وتكلمه و
خطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا او انت لا يكون غايبا
ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غايب وقد يستدل
على تضمنه معنى ما والا بصحة اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة
نحو انما قايم ابواك مثل ما قايم الا ابواك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة
عن علي بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم
اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيدا للحكم على
تاكيد وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد
صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت
لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد بزعمه فان قلت هذا اثبات على اثبات
لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول
فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان
يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى
يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقايم ومنها اي من طرق
القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل كقولك

وقف

في قصره اي قصر الموصوف على الصفة تمرا نا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا
المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد وان لا
لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته
وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما به وكذا الكلام
في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب
بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطا وانت تريد اثبات صوابه ونفي
خطائه اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطا في
بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين
او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطا تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب
ايضا كونه لاحدهما والخطا تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة
الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في
مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في الاصطلاح
البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي
والاستثناء وانما لمعان يفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف
ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة
فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك
النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد
يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول
فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير
زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها
بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة و
انما هي لا التي لنفي الجنس ونحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك
وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان مجنا البين

طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو
او ليس العالم بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون
بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخر متناول له ويكون العطف بحاله نحو لا غير
وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخر يؤدي معناهما
مثل ليس غير وليس الا ولا يبقى العطف فليتامل فانه دقيق فالاصل في العطف النص
عليهما وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم
وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث
من وجوه الاختلاف ان النفي يعني بلا العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع
ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما لم يقل طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا
دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما
يقوم الا زيد لا عمرو وقد وقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين
يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل
الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة
لان ينفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد
نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد
نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع
ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا
قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت بكرا وعمرا وغيرهما من القيام فلو قلت لا عمرو
كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة
قوله بغيرها وكانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد به
غيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا
بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع
وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان
الاحسن ان يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم

فهو مرتفع بالتامل في قولنا داب الرجل الكريم ان لا يوذى غيره فان المفهوم منه ان لا
يوذى غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص فقوله بغيرها
اى بغير لا العاطفه التى نفى بها ذلك المنفى ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه
لا يمكن ان ينفى شئ بلا العاطفه قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذوا هذا الوهم منهجا
وزعموا انه احتراز من ان يكون منفيا بلا العاطفه الاخرى نحو زيد قايم لا قاعد
لا قاعد على ان يكون الثانى تاكيدا ونحو جاءنى الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا
غيرهما على ان يكون بلا ويجامع النفى بلا العاطفه الاخيرين اى انما والتقديم فيقال
انما انا تميمى لا قيسى وهو ياتينى لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمروا احسن لان المنفى
منهما اى فى الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفى والاستثناء فانه وان لم يكن المنفى
فيه مصرحا به لكن النفى مصرح به لوجود كلمة النفى واذا لم يكن الاخيران صريحا فى النفى
فلا بد وان يكون صريحا فى الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها
عن وضعها ومما يدل على ان النفى الضمنى ليس فى حكم النفى الصريح انه يصح ان يقال انما
من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد
الا وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا فى النفى واحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما يقال
امتنع زيد عن المجى لا عمرو وان دل على نفى المجى عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه
الصريح ايجاب امتناع المجى له فيكون لا فى قولك لا عمرو ينفى عن الثانى ما اوجبته للاول
بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح فى النفى فيكون لا نفيا للمنفى وهو ايجاب فيخرج
عن وضعها فالتشبيه بقولنا امتنع زيد عن المجى لا عمرو من جهة ان النفى الضمنى ليس فى
حكم النفى الصريح لا من جهة ان المنفى بلا العاطفه منفيا قبلها بالنفى الضمنى كما فى انما
انا تميمى لا قيسى اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجى على نفى عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتامل
ثم ظاهر كلامهم يقتضى جواز قولنا ما جاء زيد الا القيام لا القعود وقرات الا يوم الجمعة
لا سائر الايام لان المنفى بلا ليس منفيا بشئ من كلمات النفى اللهم الا ان يقال ان
التصريح بالاستثناء مشعر بان النفى الضمنى ايضا فى حكم المصرح به اعلم يرد زيد
الا القيام وما تركت القراة الا يوم الجمعه فيمتنع ثم قال السكاكى شرطها مجامعته

١١
اى النفى بلا العاطفه الثالث اى انما ان لا يكون الوصف فى نفسه مختصا
بالموصوف لعدم الفائدة فى ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون
فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابه الا
ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام فى نفسه بزيد وقال
عبد القاهر لا يحسن المجامعه المذكوره فى الوصف المختص كما يحسن فى غيره وهذا اقرب اذ لا
دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكر ههنا الشرط فى التقديم
لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفى
فيما يجى فيه النفى يتقدم تاره نحو ما جاءنى زيد وانما جاءنى عمرو ويتاخر اخرى نحو انما
جاء زيد لا عمرو وانما انت مذكر لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام فى النفى بلا
العاطفه والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاء زيد لم يجى الا عمرو وما زيد الا قايم ليس هو
بقاعد فى التنزيل وما انت بمسمع من فى القبور ان انت الا نذير واصل الثانى ان يكون
ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اى الوجه الرابع من وجوه
الاختلاف ان اصل النفى والاستثناء ان يكون الحكم الذى استعمل هو له من الاحكام
التى يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه
مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا فى الايضاح وقد نقله من دلايل الاعجاز حيث قال
اعلم ان موضع انما ان يجى لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما نزل هذه المنزله وما
والا لما ينكره او فى حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن
حكمه مشوبا بخطاء لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وكان مراد الشيخ
انه يجى لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى
تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما فى المفتاح وهو ان طريق انما يسلك
مع المخاطب فى مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد ينزل كل من
الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثله الاصلين و
تركها بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده

عنه اى اذا اعتقد صاحبك ذلك الشيء غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل
المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اى لذلك المعلوم الثانى اى النفى و
الاستثناء افرادا اى حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اى مقصور على الرسالة
لا يتعداها الى التبرى من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضى الله عنهم عالمون بكونه
مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه
امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اى الهلاك فاستعمل النفى والاستثناء
والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبى عم
فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اى او يستعمل له
الثانى حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد
آباءنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين
بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول
لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اى لان الكفار القائلين بهذا القول
اعنى ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافى الرسالة فى الواقع وان كان هذا
الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعنى الرسالة
فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعنى البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافى
بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اى انتم مقصورون على
البشرية ليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين
قد ادعوا التنافى بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون
قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا
انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اى قول الرسل المخاطبين ان نحن
الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اى المماشاة معه وارخاء العنان اليه والمساهلة
معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع
حيث يراد تبكيته اى اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل

عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان
يكون الله تعالى قد منّ علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية
لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب كلام
المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه اخر وهو انه استعمل فى قوله ان نحن الا بشر النفى
والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق بجواب
المتن فليفهم ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن
اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء
ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الان واما قوله ان انتم
الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون
قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكنه حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعنى الذى
سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهى ان الكفار نزلوا المخاطبين ونبهوهم على
ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل البتة بل غايته امرهم
ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى عند السامعين
فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعنى
ان الاصل فى انما ان تستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم
ذلك ويقربه وانت تريد ان ترققه عليه اى ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا
على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المقام من الاخراج لا على مقتضى الثالث
الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه اخطأ فزعم انه ليس باخيه لكنه غير
مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اى ينزل ما من شانه ان يكون
معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اى انما نحو
قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر
من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون
للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف

الخبر الدال على الحصر الذى هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة
الحصر وتصديرا لكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر و
العناية اليه مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ
وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما رو[تسلا]
كاشتراك الثلاثة الاول فى ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة فى لا تخصيص
فيها على المثبت والمنفى بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين فى صحة
الجامعة مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اى من انما الحكمان
اعنى الاثبات للمذكور والنفى عما عداه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات
ثم النفى نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا
ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما فى العطف واحسن مواقعها
اى مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط
جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتامل منهم كطمعه منها اى كطمع النظر من البهائم قال
الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلق ما ترى بالقلب اذا
كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا
ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه و
لكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا و الخبر
على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو
ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا
درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وفى الحال وذى الحال نحو ما جاء زيد الا راكبا
وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وساير المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما
قام زيد الا فى الدار وما نام الا فى الليل وما ضربته الا للتاديب وما طاب الا نفسا
ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءنى رجل
الا فاضل وما جاءنى احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيد

الا ثوبه ففى الاستثناء يوخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما مر فى الامثلة
ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى
هذا قياس البواقى فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف
على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقى افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار
ذلك وقل تقديمهما بحالهما اى جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء
على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان الاداة متقدمة
على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد فى قصر الفاعل
على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا فى قصر المفعول
على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر لا اشتهى يا قوم الا
كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حى سواك ولم يقم
على احد الا عليك النوايح وكذا ساير المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر
الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو فى الاول هى الضرب المسند الى
زيد والصفة المقصورة على زيد فى الثانى هى الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب
فلا بد من تقديم الفاعل فى الاول والمفعول فى الثانى لتتم تلك الصفة وانما جاز
مع قلته لانها فى الحقيقة تامة لذكر المتعلق فى الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن
تقديمهما مع ازالتهما عن بحالهما بان يوخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه
كما يقال فى ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على
الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفيما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد
الا عمرو بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه
ممتنع لما فيه من اخلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه
يجب ان يلى اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشايع او متقدمين
عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة وقالوا
ان الظرف فى قوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الراى

منصوب بمضمر اي ابغوك في بادي الرأي وكذا باب الامير في البيت الاول اي لا
اشتهي باب الامير والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح وفيه
بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار الضمير لا يخلو عن تعسف ثم يجيء هنا فيما
اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هنا قيل ان عمروا في قولنا ما ضرب الا زيد عمروا
منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمروا اي ضرب
عمروا قال المص وفيه نظر لاقتضائه القصر على الفاعل والمفعول جميعا وذلك
لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت
زيدا وعمروا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى
هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون
القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء
قائلين ان الفعل المقدر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن
ان يقال انا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام
في غير هذا المقام ووجه الجمع اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما
بين المبتداء والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ
وهو الذي ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى
المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج
يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم
التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك تراها في علم النحو تقول ما ثبت
الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى المبني
للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت
الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء
من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف
المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كما في الكتاب

ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه
المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان
الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عايد اليه كما في
قولهم اذا كان غدا فائتني فان اسم كان ضمير عايد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى ولا
يحسبن الذين يفرحون بما اتوا في من قرأ بالياء فان فاعله ضمير عايد الى حاسب لامتناع
حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا عن الضمير العائد
الى احد لكن الترجيح في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ
بالكلية والاقتصار على ضمير العائد اليه ما ليس في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى
مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي
نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي ما
سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من
الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى
منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة ثيابا مع صحة
اطلاقه على الجبة وكذا في ساير الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك وفي صفته
يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها
الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من
ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة لبقاء ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاء واعلم
انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد الا تقوم او
صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا تقوم وتقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك
وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي
الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم
مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يفارق مضمونه
مضمون عامله الا على تاويل العزم والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة

غير البناء الا عاما على ابنائهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا
اجعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وفي نحو قوله المقصود عليه يقول انما
ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير مما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصود عليه
ولا يجوز تقديمه اى تقديم المقصود عليه على غيره للالباس فانه انما جاز في النفي والا
على بله لعدم الالباس بناء على ان المقصود عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصود
او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا
انما ضرب عمرا زيدا نعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا
عمرا زيد فانه يعلم ان المقصود عليه ~~جايز اذا كان~~ هو المذكور بعد الا قدم او اخر
ههنا نظر وهو ان تقديم المقصود عليه جايز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا
انا زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامياً لم تزده معرفة وانما
لذة ذكرناها اى ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا
من انما وهذا ليس كذلك وغيركالا في افادة القصرين اى قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا بقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد
غير قايم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا
العاطفة لا يقول ما زيد غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو ولا ستغناء شرطها
لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي الباب السادس
الانشاء الانشاء قد يقال على الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه
وقد يقال على فعل المتكلم اعنى القاء الكلام الانشائى كالاخبار والمراد ههنا هو الثانى
لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمنى والاستفهام وغيرهما واراد بها
معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا او
وكذا الظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمنى لا للكلام الذى فيه التمنى
كذا البواقى ولا يتوهم ان هذا يقتضى كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود
يجر اليه اخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهى ونحو ذلك

وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل
ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث
لم يذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت
الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب
فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل
والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعى ذلك حتى اذا كان المط حاصلا يمتنع اجراؤها
على معناه الحقيقى ويتولد منها بحسب القراين ما يناسب المقام وانواعه كثيرة ومنها
ما ذكره المص خمسة التمنى والاستفهام والامر والنهى والنداء لانه اما ان يقتضى كون
مطلوبه ممكنا او لا الثانى التمنى والاول ان كان المطلوب حصول امر في ذهن الطالب فهو
الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر في الخارج فان كان ذلك انتفاء فعل فهو النهى
وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمنى وهو
طلب حصول شىء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان التمنى
لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما يقول ليت زيدا يجىء
وقد يكون محالا كما يقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب الا يكون لك توقع
وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى ولما ذكر ما هو موضوع
للتمنى اشار الى ما يستعمل في التمنى مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لى من شفيع حيث
يعلم ان لا شفيع لانه ح يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم
واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمنى بهل والعدول عن ليت
هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذى لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو
تأتينى فتحدثنى بالنصب على تقدير فان تحدثنى فان النصب قرينة على ان لو ليست
على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة
والمناسب للمقام ههنا هو التمنى وكما يفرض بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب بليت
وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التى يجىء بعد فعل فيه معنى التمنى نحو ودوا

لو تمنى وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها
نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال
السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما
ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع ما ولا
المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء يقول ضمنت
الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب
والتزامه جعل هل ولو متضمنين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من
تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه
في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى
جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولو ما تقوم على معنى
ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا فلا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم على
ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى
المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح
لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع لا وما المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه
على الزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي
وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام صاحب المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا
فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر
لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة
فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمني ماضي يناسب التنديم وما يستقبل [illegible]
والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما
حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف
مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على
اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فيسبب بعده عن

الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني
لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا
وثوق بحصوله فمن ثمة لا يقال لعل الشمس تغرب فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب
المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع الطلب
الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين
الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة
وهل وما ومن واي وكم وكيف واين ومتى وايان بعضها يختص بطلب التصور وبعضها
بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار صار الهمزة
ام الباب فقدمه المصنف وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها
وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان
بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها او التصور اي ادراك غير
النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في
الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق
فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب التعيين فالمطلوب
في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي وتطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي ولمجيء الهمزة
لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب
تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها يكون
لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلا
اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل غايته انه يحتمل ذلك
على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد
للاهتمام ونحو ذلك ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا بانه مختص
لطلب التصديق كما سيجيء والمسؤول عنه بها اي الذي يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها

كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب
الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فهي على هذا لطلب التصديق بصدور
الفعل عنه واذا قلت اخوت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب هو ام
اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فقيل هنا يحتمل ان يكون لطلب التصديق ويكون
لطلب تصور المسند ونفرق بينهما بجيب القراين فنحو قولك افرغت من الكتاب الذي
كنت تكتبه سوال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته
سوال عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المص لا يخلو عن تعسف والفاعل في
اانت ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد
والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول مع القطع بوقوع ضرب من
المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار صليت وايوم الجمعة سرت واكيدا
ضربت واراكبا جيت ونحو ذلك قال الشيخ في دلايل الاعجاز ومما يؤيد
ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارايت اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اانت
قلت شعرا قط اانت رايت انسانا اذ لا معنى للسوال عن الفاعل من هو في مثل هذا
لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا ومن بنى
هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قول شعر على الجملة
ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذلك
حتى يسال عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد
وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو
ولهذا اي لاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد ههنا
بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم
فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل لا تكون الا لطلب
التصديق فبينهما تنافي فيمتنع بخلاف ما اذا لم تذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه
يقبح ولا يمتنع لما سيجي فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور

مع حصول التصديق في ام المتصلة في نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم
بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق
على التصديق لانه التصور بوجه ما قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب الحصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال
ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح
لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير
التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه للجيب اتفق على فضل الاهتمام دون الاختصاص و
لا قائل به دون ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل
ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقدم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة
انها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر
فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح
هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق
من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل
على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع
لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد
عرف لان تقديم المظهر المعرفه ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفتاح من ان نحو هل زيد خرج على
تقدير الفعل فصحيح للوجه القبيح البعيد لانه شايع حسن وههنا نظر وهو انا لا
نسلم ذلك لجواز ان يكون قبحه لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء
الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف
انه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل
زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغربين

وترك الهمزة فيها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها
في الاستفهام وقد تبين لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هل يقتضي ان لا يقع
او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل زيد قائم والا فالفرق بينه وبين
ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت
عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما وان لم
تره في حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة ومنها اي هل تخصص المضارع بالاستقبال
بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا
وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا
ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح
لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان
المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح
السكاكي بذلك وقال في يكون الضرب واقعا في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما
اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت
القرينة مقالية كما في هذا المثال المذكور او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله
ما لا تعلمون وكقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا النحو
وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال العد
المقارن له والواجب مقارنة الحال بوقوع الفعل وانتفاءها هاهنا ممنوع الا ترى الى
صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي سأغسل
عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم
داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة مستقبلا
الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل
الحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال واورد
قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم يتفطن انه لا امتناع

تقيد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان الغرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان
ان تشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يعتقدوا فيها من غير تامل ويأخذوها مذهبا
ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير
التصديق كما يقال تخصص بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال
كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدأ خبره اظهر
زمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف
الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها
المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول
اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء و
والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى
الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى
وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لهل مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم
شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد
بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل
على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما هو في هل تشكرون لانها داخلة على
الفعل حقيقة وفي فهل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم
فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر
من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل
من الهمزة فتركه معه اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول
ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من
البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الموجود
بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان
يدخله على الفعل كما هو اصله وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود

شئ اولا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة اولا موجوده وهى مركبة وهى التى يطلب بها
وجود شئ لشئ اولا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة اولا دائمة فان المطلوب وجود
الدوام للحركة اولا وجوده وقد اخذ فى هذه شئان غير الوجود وفى الاولى شئ واحد
كانت وكيد ما لنسبه اليها فالوجود فى البسيطة محمول وفى المركبة رابطة والباقية من الفاظ
الاستفهام تشترك فى انها لطلب التصور فقط ويختلف من جهة ان المطلوب بكل منها
تصور شئ اخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم
ويبين مفهومه وانه لاى معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة
او من غيرها او ماهية المسمى اى حقيقته التى هو بها هو كقولنا ما الحركة اى ما حقيقة
مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل ويقع هل البسيطة فى الترتيب
بينهما اى بين ما التى لشرح الاسم والتى لطلب الماهية يعنى مقتضى الترتيب الطبيعى ان يطلب
اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لا يعرف انه
موجود استحال منه طلب ماهيته وحقيقته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة
لان الماهية ما به يكون الشئ هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من الاسم
بالجملة وبين الماهية التى تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم
فهما ما ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد
فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات
وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها
الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد
ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع فى اول التعاليم من حدود الاشياء التى
يبرهن على وجودها فى اثناء العلم انما هى حدود بحسب شرح الاسم ثم لما ثبت وجودها
وبرهن عليه صار تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره
الشيخ فى الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب
الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد فى وقتين ويطلب بمن العارض المشخص

لذى العلم اى يطلب بمن الامر الذى يعرض لذى العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من
فى الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل
من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب
يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف فى الخارج فى شخص وان كانت تلك الاوصاف
نظرا الى مفهوماتها كليات وقال السكاكى يسال بما عن الجنس تقول ما عندك اى اى
اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة
نحو ما الكلمة اى اى اجناس الالفاظ هى وجوابه الكلمة الدالة على معنى فى نفسه غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفى الحديث
سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا وا
لذاكرات ويسال بمن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبرئيل اى ابشر هو ام ملك ام جنى
وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح فى جواب من جبرئيل ان يقال ملك
بل جوابه ملك ياتى بالوحى الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد السامع تشخصه وتعينه
واما ما ذكره السكاكى فى قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام
ملك ام جنى ففاسد يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذى اعطى كل شئ خلقه ثم
هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسال باى عما يميز
احد المتشاركين فى امر يعمهما نحو اى الفريقين خير مقاما اى نحن ام اصحاب محمد عم
فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد عم قد اشتركا فى الفريقية فسئلوا عما يميز
احدهما عن الاخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اى نحو
فى المفتاح تقول القائل عندى ثياب فيقول اى الثياب هى فتطلب منه وصفا
يميزها عندك عما تشاركها فى الثوبية قيل انه اذا اضيف الى المشار اليه كقولنا ايهم
يفعل كذا فجوابه اسم يتضمن للاشارة بقيد الحيثية او اسم علم واذا اضيف الى الكلى
فجوابه كلى مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب للتميز ويسال بكم عن العدد نحو سل بنى
اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة اى كم اية اتيناهم اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك

وقف

والغرض من هذا السؤال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اى حمل على الاقرار وبين
ايه ممن كم بزيادة من قالوا واذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة
من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر فى الجزئية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز الاستفهامية
لم اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول
سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة ويقال بكيف عن الحال وباين عن المكان و
عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل فى مواضع
التفخيم من يسئل ايان يوم القيمة وانى يستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل
نحو فاتوا حرثكم انى شئتم اى على اى حال ومن اى شق اردتم بعد ان يكون المانى
موضع الحرث ولم يجى انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا
اى من اين لك هذا الرزق الاتى كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون
مشتركا بين المعنيين وان يكون فى احدهما حقيقة وفى الاخر مجازا وانما قد ذكر بعض
المحققين من النحاة ان انى بمعنى اين الا انه فى الاستعمال مع يكون من ظاهرة كما فى قوله
من اين عشرون لنا من انى اى من اين او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اى من انى اى من اين
فقال المص انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان من جهة اعتماد من او بدونه فظهر ان كلمات
الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء
الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجى لطلب التصور والتصديق كما مر
فى الاستفهام ولهذا يجوز ان تقع بعدها سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى
ام هل يستوى الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذى هو جند لكم وقوله ام ماذا كنتم
تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن
وام ههنا بمعنى بل التى تكون للانتقال من كلام الى اخر من غير اعتبار استفهام كما فى
قوله تعالى ام انا خير من هذا الذى هو مهين وبهذا يخل ما قيل فى قوله تعالى اكذبتم بآياتى
ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فظاهر ان احد
المستويين والاخر الهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها وهذا ليس

كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية
بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل فى الجواب من انها متصلة والمعنى
اكذبتم ام لم تكذبوا فاذا لم تكذبوا فاى شئ كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية
كثيرا ما تستعمل فى غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية
هذا المجاز وبيان انه من اى نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم
دعوتك ومنه قوله تعالى حكاية حتى يقول الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله وبيت
السقط الحم وفيم تعذلا ركائب وتامل ان يكون لنا اوان والتعجب نحو ما لى لا ارى
الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسئ الادب
الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت
وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذى قصده المصنف
ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اى بشرط ان يلى الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر فى
حقيقة الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان
تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت فى تقريره بالفاعل وازيدا ضربت فى تقريره بالمفعول
وكذا ازيد مررت واداكا سرت وغير ذلك ومما حمل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل
قوله تعالى حكاية اانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على
الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى
الفعل فى قولهم اانت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل
لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض المص عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهاما
على حقيقته اذ ليس فى السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام
هو الذى كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما
قبل الاية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما
راوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم
يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه ومن ذمه الاصنام وقد

دوى انهم حربوا وتركوه فى بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه يكرهم اقبلوا اليه يزفون

ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعنى اذا كان المقرر بالهمزة فانها هى التى تجى للتقرير بالفعل

والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقى فان هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار

والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسال بها عنه نحو كم ايتام من ابه وماذا فعلت بفلان

ومن الذى فعله ونحو ذلك والانكار كذلك نحو اغير الله تدعون اى بايلاء المنكر الهمزة

يعنى اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجرى فيه هذا التفصيل

وهو مثل قولك ماذا يضرك لو فعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعونى وكيف تؤذى اباك

ومن اين تؤدى مال العوار من الزند وما اشبه ذلك واما الهمزة فهى لانكار ما يليها كالفعل

فى قوله اتقتلنى والمرء فى مضاجعى فانه ذكرنا يكون منعا من الفعل فلو كان لانكار الفاعل

وانه ليس من يتصور منه الفعل على ما قد سبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل فى قوله

تعالى اهم تقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول فى قوله

تعالى اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولى واما قوله تعالى

ءاتخذ اصناما الهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلذا اولى الفعل الهمزة وكالحال فى قولك

اراجلا اسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو ازيدا ضربته يحتمل الانكار على المفعول

وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار

على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم

لمجرد التقوى وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل

تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبى عم لم يعتقد اشتراكه فى ذلك مع الله

له وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه عم لفرط شغفه بايمانهم

حريص على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفى

قد مر ان ما يلى حرف النفى يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكى على التقوى دون التخصيص

لانا نقول لو سلمنا ان الهمزة بمنزلة حرف النفى فى ذلك فالسكاكى لم يفرق بين ما يلى حرف النفى

وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوى والتخصيص ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص ان

سبق

ونحو قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه لانكار المفعول فمصدر الهمزة بعده ما هو

ليس للانكار الفعل

كان مظهرا منكرا وللتقوى ان كان معرفا وقد اشار هنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال ولا تحمل نحو

قوله تعالى آالله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله

على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا توهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم

وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق ان المظهر

المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اى من مجى الهمزة للانكار

اليس الله بكاف عبده اى الله كاف لان انكار النفى نفى له ونفى النفى اثبات وهذا المعنى

مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اى لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفى وهو الله كاف

لا بالنفى وهو ليس الله وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك

فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب

ان يكون بالحكم الذى دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى

أانت قلت للناس اتخذونى وامى الهين فان الهمزة فيه للتقرير اى بما يعرفه عيسى عم من هذا الحكم

لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلى

الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلى فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل

صورة اخرى وهو نحو ازيدا ضربت ام عمروا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه

بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما نفيته عن اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه

قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم

من اصله وكذا اذا ولها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل

نحو اكان هذا ام فى النهار وافى السوق كان هذا ام فى المسجد الى غير ذلك والانكار

اما للتوبيخ اى ما كان ينبغى ان يكون ذلك الامر الذى كان نحو اعصيت ربك فان العصيان

واقع فيجوز هذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت وانكار بمعنى انه كان لا ينبغى ان يقع وعليه

قوله اتوق البدر يوضع لى مهاد فانه للتقرير مع شائبة الانكار بادعاء انه اعلى مرتبة

من ذلك او لا ينبغى ان يكون اى ان يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك

فى المستقبل نحو اتعصى ربك بمعنى لا ينبغى ان يتحقق العصيان او للتكذيب فى الماضى اى لم يكن

مر

بعاب

انكرت

مر

فلك

نحو فاصفكم ربكم بالبنين اى لم يفعل ذلك او فى المستقبل اى لا يكون نحو انلزمكموها اى
انلزمكم تلك الهداية او الحجة اى انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال
انكم لها كارهون يعنى لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تم هل جزاء الاحسان الا الاحسان
وقول الشاعر وهل يدع الضرغام قوما لقومه اذا ادخر النمل الطعام لعامه وقد يكون
استفهام الانكار الذى بمعنى النفى للتوبيخ ايضا كقوله تم ماذا عليهم لو امنوا بالله و
اليوم الاخر بمعنى اى تبعة ووبال عليهم فى الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ
والا فكل مصلحة فيه والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلواتك تامرك ان نترك
ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رضى الله عنهما ولقد نجينا
بنى اسرائل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا
من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر
والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه بمعونة القراين
ما يناسب المقام ولا يحصر المولدات فيما ذكره المصنف ولا يحصر ايضا شىء منها فى
اداة دون اداة بل الحاكم فى ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغى ان
تقتصر فى ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف
واستعمال الروية والله الهادى ومنها اى من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل
غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهى وبقوله على جهة الاستعلاء
اى على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر
لانه يخرج عنه نحو كف عن القتل ثم اختلف الاصوليون فى ان صيغة الامر
فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب
على جهة الاستعلاء وقيل هى مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر
المشترك وبين الاشتراك اللفظى وقيل هى مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة
وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة فى الوجوب ولما
لم تكن الدلايل مفيدة للقطع بشىء من ذلك لم يجزم المصنف بشىء واشار الى ما هو اظهر عنده

العقل لقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد
وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فى هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلاثة
الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل غير المخاطب والثانى ما يصح ان يطلب
بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب
الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالهما فى حقيقة الامر
اعنى طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما النحويون امرا سواء استعمل فى حقيقة الامر
او فى غيرها حتى ان لفظ اغفر فى قولنا اللهم اغفر لى امر عندهم واما الثالث فلما
كان اسما لم يسموه امرا اعتبارا بين الباب موضوعة لطلب الفعل استعلاء اى حال كون
الطالب مستعليا سواء كان عاليا فى نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اى سماع الصيغة
الى ذلك الطلب اعنى طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة
قال صاحب المفتاح واطباق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة
الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يجيئه
لكونها حقيقة فى الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا
نسلم ان الامر فى قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى الطلب استعلاء بل الامر فى عرفهم
حقيقة فى قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام
الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك فى مقابلة صيغة الماضى والمضارع وامثالهما
فليتامل ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان
يسموه بالاباحة مثلا يفيد ذلك فى الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة
الامر لغيره اى غير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القراين وذلك بان
لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول
اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اى التخويف
وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفى الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد
نحو قوله اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة

خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او
حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة فيه دلالة
على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا
يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا
او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز
له الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه
توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما
والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك
بامثل الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول ليزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس
الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي هموما نهارا كما اقاسيها ليلا ولان نهاري يظلم
في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك
لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولو اعج الاشواق
ولاستطالته تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها وليس له طماعية فيه ولا توقع فلهذا
حمل على التمني دون الترجي والى الثاني اشار بقوله والدعا نحو رب اغفر لي فانه طلب
الفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء
التضرع ايضا هنا ولكن لا التماس في العرف انما يقال الطلب على سبيل نوع التضرع لا الى حد
الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في
الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول
دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم
اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد
الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نم ذلك عند خلو المقام
من القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة
كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي ومن انواع الطلب النهي و

هو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل
وفي عرف النحاة تسمى نفس هذه الصيغة نهيا والنهي يستعمل كما يستعمل الامر وهو كا
الامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ
ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى
قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا
الى اتصال الواقع كقولك الواقع في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا
تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض
او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل
بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان متقاربان فيقال
قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك
لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال ويستعمل
لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء
نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا
تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما المخاطب عليه
من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت
على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط
بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه
ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي
الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اي ان لا
تشتمني يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب
والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن
ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان
كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان الغائية تتقدم في

الذهن على المعلول وتتأخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر اخر العمل ولما كان
ذلك اعنى كون وجود السبب الحامل سببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب وذكر
المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب اذ
ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فانجزم المسبب الحامل بان مقدره
بعد هذه الاشيا وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري
افادة المخاطب بمضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته ولغيره يعنى يتوقف
ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت ولم تذكر بعده ما يصلح
توقفه على المط جوز المخاطب كون ذلك المط مقصودا لنفسه او لغيره وان ذكرت بعده
ذلك غلب على ظنه كون المط مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط
في الطلب مع ذكر ذلك الشئ ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء
من مفهومها وقصد السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا
ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل للذين امنوا يقيموا الصلوة فلان
الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا
على شئ اخر نحو ان توضأت صح صلوتك واذا لم يقصد السببية رفع المضارع على رفعه
اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يعجبك او استيفافا اى
جوابا عن سوال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعوك واما العرض وان عده النحاة احد الاشياء
التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب
خيرا مولد من الاستفهام اى ليس موضوعا على حدة بل الهمزة فيه همزة الاستفهام دخلت
على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالا
عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بالقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه
وهو في التحقيق همزة اى لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح
تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل فان الاصل المقدر بعد هذه الاشيا يجب ان يكون
من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار او

تدخل النار يعنى ان تكفر او ان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوزه تعويلا على القرينة
ويجوز تقدير الشرط في غيرها اى غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو
الولى اى ان اتخذوا وليا بحق فانه هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه الولى والسيد لان
قوله ام اتخذوا انكار لكل ولى سواه فان قلت لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دون
الله اولياء فح يترتب عليه قوله تعالى فالله هو الولى من غير تقدير الشرط كما يقال لا ينبغي ان
يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشئ حكمه حكم ذلك الشئ
ولا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك
استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار
بمعنى النفي لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت
وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصلح وقوع الاخر وحذف الشرط في الكلام كثير وسيعرض
له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اى ومن انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال
بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فايا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد
لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي يناديه له يعنى انه بلغ من علو الشان
الى حيث ان المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعى فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده
فكانه غافل عنه بعيد واى والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر
في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان
واما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها
في القريب اما لاظهار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه
على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تهالكه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا
ايها الرسول بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما
للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبيه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه
تبعيدا له عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته اى صيغة النداء في غير معناه وهو طلب
الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما

الوهن اعرابي على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل
فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال
ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم
الضيف ايها الرجل اى مختصا من بين الرجال باكرام الضيف والتصاغر نحو انا المسكين
ايها الرجل اى مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر
نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نفرا ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به
لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم
السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح
باداته فقوله ايها الرجل اى مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب
على الحال ولهذا قال المص اى مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اى اسم منصوب
اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس او مضاف نحو انا معاشر الانبياء وربما يكون
علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف لدى منقولا من النداء لان
المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول قطعا والمضاف يحتمل الامرين النقل فيكون
منصوبا بما نصبه وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعنى او اخص قال الامام
المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب الفرق بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص
وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعله خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب
وكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب بشانهم واذا نصب امن من ذلك
فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه النداء الاستغاثة
نحو يا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للما ويا للدواهي كانه لغرابته يدعو ويستحضر
ليتعجب منه ومنها التدله والتحير كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله
ايا منازل سلمى اين سلماك وكقوله يا ناق جدي فقد افنت اناتك بي صبري وعمري واحلاسي
وانساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر
والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة كقوله يا محمداه كانك غائب

ونقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب
المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور الحاصلة التي حقها
ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر
في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا
فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله تعالى لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ
نحو رحمه الله يحتملهما اى التفاؤل واظهار الحرص في وقوعه واما غير البليغ فهو ذاهل عن
هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون
ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب
على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اى ينسب الى الكذب
كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تاتيني غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه على
الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر
فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها
ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب
حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب و
منها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه او لقوة الاسباب المتاخذة وقوعه
ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر من الابواب
الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد واحوال المسند اليه والمسند ومتعلقات
الفعل والقصر فليعتبر ذلك الكثير الذي تشاركه فيه الانشاء الخبر الناظر المتامل
في الاعتبارات ولطايف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد
عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى
غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او بشرط او غيره والمتعلقات اما
متقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر و
الاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى اعتبارها بعد الاحاطة بما سبق والله الموفق

الباب السابع

الفصل والوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اى ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما فى صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان نقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التى لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما يتضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته والجملة ما يتضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا لذاته اولا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول اى على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اى للاولى فى حكمه اى حكم الاعراب الذى لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله فى حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهى واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اى كونه عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اى بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطى ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطى وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف عليه والمعطوف جهة جامعة اولا نحو زيد يكتب فيعطى او ثم يعطى اذا كان بعيد منه

الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على ابى تمام قوله لا والذى هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابى الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولى العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا قوله لا نفى لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه بدليل البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب فى هواك للنفس وجواب القسم البيت الذى بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسى على الف سواك يحوم والا اى وان لم تقصد تشريك الثانية للاولى فى حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذى ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم يعنى ان قولهم انا معكم جملة فى محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا فى كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس بمقول قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثانى اى على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اى ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اى عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شئ اخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراط معانى محصلة وتفصيل ذلك ان حتى ولا العاطفتين لا يقعان فى عطف الجمل واو واما وام فى عطف الجمل مثلها فى عطف المفردات وليست او فى مثل قوله تعالى وما امر الساعة الا كلمح البصر او هو اقرب وقوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف استئناف لمجرد الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف مما سبق و بل فى الجمل مثلها فى المفردات الا انها قد يكون لا لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من

كلام الى اخر اهتم من الاول بلا وصال اهتداء الاول وجعله فى حكم المسكوت كقوله تعالى

بل هم فى شك منها بل هم منها عمون اما الفاء وثم فالفاء تفيد كون مضمون الجملة الثانية

عقيب الاول بلا فصل وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا فى الذكر على ما قبلها من غير

قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها فى الزمان كقوله ثم ادخلوا ابواب جهنم خالدين

فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشئ او ذمه يصح بعد جرى ذكره ومن هذا الباب

عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا

بياتا او هم قائلون لان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافى ان يكون فيها معنى السببية

نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافى كون الثانية المرتبة مما

يحصل بتمامه فى زمان طويل اذا اول اجزائه متعقبا كقوله ثم الم تر ان الله انزل من السماء

ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم فى مدة ولو قال

ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخى كما فى المفرد لكنها كثيرا ما تجئ

لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاول وعدم مناسبته له نحو ثم انشاناه خلقا اخر

ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله

تعالى ثم كان من الذين امنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الاية لبعد المنزلة بين الايمان وفك

الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية

الى الله تعالى وهذا فى التنزيل اكثر من ان يحصى وقد تجئ لمجرد الترتيب والتدرج فى درج الارتقاء

من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

وكذا قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول

اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهى حصول معانى

هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا تفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له

حكم اعرابى وعند انتفائه يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا تفيد الجمع بين مضمون

الجملتين فى الحصول نصا لانك اذا قلت يضر زيد ينفع بغير الواو احتمل ان يكون قولك

ينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له كما فى بدل الاضراب قلت هذا القدر مشترك

بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة فى مجرد الحصول غير متناهية فتمييز ما يحسن

فيه العطف عما لا يحسن هو الذى تتشكك فيه العبرات والاراء وان لم يقصد ربط

الثانية بالاول على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاول حكم لم يقصد اعطاؤه

للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك فى ذلك الحكم نحو واذا خلوا الاية

لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم

المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم

وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون

مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت

لا نم ان اذا فى الاية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل فى اذا الشرطية هو الجزاء

فلا نم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم

فلا نم ان العطف على مقيد بشئ يوجب تقييد المعطوف بذلك الشئ قلت اذا الشرطية

هى بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القران

تفيد معنى لا اقرأ القران الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار

ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر

تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتنى

اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعى لكنه السابق الى الفهم فى الخطابات فان قلت

اذا عطف شئ على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقبل كل بالجزائية نحو ان

تأتنى اعطك واكسك والثانى ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه

ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا فى المعطوف عليه كقولك اذا رجع

الامير استأذنت وخرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا

من هذا القبيل قلت لا نه ح يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزاء الله بهم وهذا غير

مستقيم لان الجزاء اعنى استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم

اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن

ای اذا رجع استاذنت واذا استاذنت خرجت م

انفسهم والتسلم عن ترحم لم يكن عليهم من يخذو كذا في دلايل الاعجاز والا عطف على قوله
فان كان للاول حكم اى وان لم يكن للاول حكم لم يقصد اعطاءه للثانيه وذلك بان لا يكون
لها حكم زايد على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد اعطاءه للثانيه ايضا فان كان
بينهما اى بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اى بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف
المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اى احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا
اى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل
متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون
بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل
لها من الاعراب ولم يكن للاول حكم لم يقصد اعطاءه للثانيه سته الاول كمال الانقطاع
بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال
الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل
وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبه واما في الثاني
والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق المقامات
الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اى بكون احد
الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رايدهم ارسوا نزاولها
فكل حتف امرء يجري بمقدار الرايد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا
اى اقيموا من ارسيت السفينه اى حبستها بالمرساة نزاولها اى نحاولها ونعالجها
والضمير للحرب اى قال رايد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري
بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه فالضمير للسفينه وقيل
للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم
يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء
بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعنى يصير الارساء علة للمزاولة كما في اسلم تدخل
الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل

من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب على انه
مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لاوليهما
من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال ونحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير
نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لاوليهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال
لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرايد
والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال
انما هو المصراع والجملتان فيه مما له اعراب وههنا جعل نحو قوله تعالى انا معكم انما
نحن مستهزؤن مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى اى لاختلافهما خبرا
وانشاء معنى بان يكون احديهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين
او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اى ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح
عطفه على مات فلان او لانه عطف على لاختلافهما والضمير للثاني لا جامع بينهما
كما سياتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نايم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح
واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت
فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس
وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لم ينزل الثانيه من الاولى منزلة النعت من المنعوت
ثم جعل المناسبه مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز وغلط وهو قسمان لانه اما
ان تنزل الثانيه من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع
الاختلاف في المعنى ومنزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه
بالنسبه الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من
حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانيه ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه
الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اى في
وصف الكتاب والباء في قوله بلوغه متعلق بوصفه اى في ان وصف بانه بلغ
الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف

الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه
وانه ربما يجعل بعد ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار
حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل
كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما يقول هو
هو الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما
اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك
الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن رويته وبصيرة فاتبعه على لفظ
المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله
ذلك الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب فيه
تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك المتوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه وزان
نفسه في جاء في زيد نفسه والثاني نحو هدى للمتقين اي هو هدى للمتقين فان
معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام
والتعظيم وكنه الشيء نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل مصدرا لا اسم
فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل
والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية تعالى
لكن عملك بحسب ذلك اي على قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اي بحسبها
تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب
جزالة النظم وبلاغته كالقران فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل
في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين
وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في
المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلهذا جعل
بمنزلة التاكيد المعنوي هنا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان و
توكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب

هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبيته اولا منها عطف على قوله مؤكدة
للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية
فيه بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا تشبيه غير الوافية والمقام
يقتضي اعتناء بشانه اي شان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد
وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه لنكتة ككونه اي تلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا في
نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او
الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال
ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد وهذا المعنى مما لا يحقق له الا بان لفظه غير
لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا يحقق
له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان ينزل منزلة بدل البعض نحو امد
كم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله
تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني
اعني قوله امدكم بانعام الى اخره اوفى بتاديته اي بتادية المراد لدلالته اي دلالة
الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان
وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين
والجنات وغيرها والثاني وهو ان ينزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله اقول له ارحل
لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه
المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار
الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي
تادية المراد لدلالته عليه اي لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة
لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا
انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة
المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت

نعم ولكن صار قولنا لا اقيم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته و
حضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا اقيم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار
كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال
اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقرب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة
اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا وصريحا بخلاف ارحل فان
دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من
التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه
يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن
وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معنا
اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك تنبيه على الاقامة
اظهار الكراهة وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل
حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن
النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقيم عندنا وهو اظهار كراهة
اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف ووزانه اي وزان لا تقيمن عندنا
ووزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا
يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل او بدل كل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل
في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون
بدل اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل مفعول قول كما مر في
ارسوا نزاولها وقوله في المثالين اعني الاية والبيت ان الثاني وفي بتاديه المراد
يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الاية فلما
فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من القصور او بيانا لها
عطف على مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى
فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا تعطف عليها

لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام
ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى
فان وزانه اي وزان قوله قال يا ادم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل
قال يا ادم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي
حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل
اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليتامل وقد تعطف الجملة التي تصلح
بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب
يذبحون ابناءكم وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا
ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب
وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس اخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا و
تفسيرا للمفرد من مفرداته كقوله ثم عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم
الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء وكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم
ولما فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال واما كونها
اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف
الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى ويسمى هذا
بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفين
انشاء وخبرا والمتفقين اللتين لا جامع بينهما تشتملان على مانع لكن هذا دونه
لان المانع في هذا خارجي وربما يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا
مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين
اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى
اراها اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها
على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من
مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا

الظن فقال اراها تحيّر في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله تعالى الله يستهزئ
بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها
يوهم عطفه على جملة قالوا وجملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا
للاحتياط كما مر في هذا البيت لا للوجوب كما ادعى السكاكي لانه لم يتبين امتناع عطفه
على الجملة الشرطية لا يقال انه تركه لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية
وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي
الامر وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور
المناسبة بين المسندين اعني استهزاء الله بهم وتقاولهم هذه المقالات اوقات
الخلوات بل الاتحاد بهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ
كل منهما بالاخر بدليل انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم عاقر
لا بعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها اي كون الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى
فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اي منزلة
السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى
كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من الحالة
المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فتنزل ذلك السؤال
المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع
عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا
لنكتة كاغناء السامع ان يسأل او ان لا يسمع منه عطف على اغناء السامع اي
مثل ان لا يسمع من السامع شئ تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع
كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال
وترك العاطف او غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل
منزلة السؤال كما في كلام المصنف فكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى

مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصل بها انما يكون على تقدير تشبيه الاولى
بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف
في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف
قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الاية عما قبلها لان
ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار
من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال
فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت
هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاما اذا ابتدأته وبنيت الكلام
لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام اخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله تعالى ان الابرار
لفي نعيم قلت قد مر ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستئناف وانه مبني
على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ
في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا
لسؤال اقتضته الاولى استئنافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استئنافا كما
تسمى مستأنفة وهو اي الاستئناف ثلاثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الجملة
الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن
طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل
ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما
السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من ابعد اسباب
المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التأكيد ايضا
مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة
بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء فان
التأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا
يؤكد وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد الخبري من

ان المخاطب ان كان مترددا فى الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالا قتضاء
ههنا الاقتضا على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك
ان العبادة حق له فهو جواب للسوال عن السبب الخاص اى هل العبادة حق له و
اذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع
للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفى تقديرى لانه استيناف وجواب للسوال
عن مطلق السبب اى لم تامرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فتفاوت هذه
الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما اى غير السبب المطلق والسبب الخاص
نحو قالوا سلاما قال سلام اى فماذا قال ابراهيم فى جواب سلامهم فقيل قال سلام اى حياهم
بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اى
نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اى سلام عليك وقوله
زعم العواذل اننى فى غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امراءة عاذلة
بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما تنكشف سيما وشان
اكثر الغمرات والشدايد استدركه بقوله ولكن غمرتى لا تنجلى ففصل قوله صدقوا عما قبله
لكونه استينافا جوابا للسوال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا فى هذا الزعم ام كذبوا
فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين لان السوال عن غير السبب ايضا اما ان يكون
على اطلاقه كما فى المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما فى الثانى فان العلم حاصل
بواحد من الصدق والكذب وانما السوال عن تعيينه والاستيناف باب واسع مشتمل على
المحاسن وايضا منه هذا تقسيم اخر للاستيناف وهو ان منه ما ياتى باعادة اسم
ما استونف عنه اى وقع عنه الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة والاصل
استونف عنه الحديث نحو احسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى
على صفته اى صفة ما استونف عنه دون اسمه يعنى يكون المسند اليه فى الجملة الاستيناف
من صفات ما قصد استيناف الحديث عنه اعنى صفة تصلح لترتيب الحديث عليها
وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما ياتى باعادة صفته اى اعادة ذكر ذلك الشى

بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسوال المقدر
فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اى الاستيناف المبنى على صفة ما
استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة
فى المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له واما اذا
عقبت المستانف عنه فى الكلام السابق بصفات ثم ذكرته فى الاستيناف بلفظ اسم
الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر
انه من قبيل الثانى وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان
كان السوال فى الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان
باعادة اسم ما استونف عنه الحديث او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا
معنى لاشتماله على بيان السبب كما فى قوله تعالى قالوا سلاما وقوله زعم العواذل البيت
سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا ثبت
لشى حكم ثم قدر سوال عن سببه وان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا
الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشى فيفيد ان سبب هذا
الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم
هو هذا الوصف فليس جميع صور الاستيناف منحصرة فى هذين القسمين ولهذا قال
منه ومنه دون اما واما فليتامل وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان
او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اى
يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد على قول اى قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدا محذوف اى هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسوال عن تفسير
الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شى مقامه نحو قول
الحماسى لجحو بنى اسد زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اى ايلاف فى الرحلتين المعروفتين
لهم فى التجارة رحلة فى الشتاء الى اليمين ورحلة فى الصيف الى الشام وليس لكم
اى مؤالفة فى الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت

بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا فى هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا
الاستيناف كله واقيم قوله هم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل
ان يكون قوله هم الف وليس لكم الاف جوابا بالسوال اقتضاه الجواب المحذوف كانه
لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال هم الف وليس لكم الاف فيكون فى البيت استينافان
كذا فى الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله هم الف بالنسبة
الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا له وبيانا للسبب فاقيم
السبب مقام المسبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعله فى الوجه الاول
موكدا للجواب المحذوف او بيانا له او بدون ذلك اى بدون قيام شى مقامه نحو فنعم
الماهدون اى نحن على قول اى قول من يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف اى هم نحن
فحذف المبتداء والخبر جميعا من غير ان يقوم شئ مقامها ولما فرغ من الاحوال الاربعة
المقتضيه للفصل شرع فى الحالتين المقتضيين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام
فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد للكلام السابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل
لا اى ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها
دعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف ههنا يوهم خلاف المقصود فانه
لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا
الوهم جى بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية
المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف فى صورة القطع نحو وتظن سلمى البيت دفعا
للايهام واما للتوسط اى واما الوصل للتوسط بين حالتى كمال الانقطاع وكمال
الاتصال وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع فى خبط عظيم وانما هو اما بفتح
الهمزة عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما
للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فنقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما
الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اى الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط
ويكون بينهما جامع ولهذا ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم يكن

بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما يذكر بعد هذا من ان الجامع بينهما يجب ان يكون
كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او
انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى
انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان
يكونا خبريين لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع
ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وكقوله
تعالى ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم فى الخبريتين وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا المتحد الغير جهته ونعليه او المناسبتين ح
فى الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر له الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن
تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق
معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا يعبدون الا الله وبالوالدين
احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا
تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار فى معنى
الانشاء اى لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح
الامر لانه كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من
فعل فاما ان يقدر خبر فى معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اى وتحسنون بمعنى
احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم اخر وهو ان يكونا انشائيتين معنى فقط
بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اى
واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قولهم فى سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا
على تؤمنون قبله فى قوله تعالى يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب
اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا فى الكشاف وفيه نظر لان المخاطب
بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثانى هو النبى عم وهما وان
كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب اخر الا
عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على

طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنوا اى امنوا فلا يصح عطف بشر عليه
فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اى قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف
اى فانذر يا محمد وبشر بقال الزمخشرى فامر اى بشر وتبعه انه تتفق الجملتان فى الخبرية معنى فقط
والثانيه انشائى بمعنى الاخبار قوله تعالى الم يوخذ قال انى اشهد الله واشهدوا انى
برئ مما تشركون اى واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يوخذ عليهم ميثاق الكتاب ودرسوا
ما فيه اى اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشائية
الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يوخذ عطف الحاصل من
مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر فى قوله تعالى فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له
مشاكل من امر او نهى يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين
فهى معطوف على جملة عقاب الكافرين كما يقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق
وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين
خبرا وانشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال المصنف ان قوله وبشر الذين
امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اى فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال صاحب
المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا الاية فكانه امر النبى م بان يودى
معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما
تقول لغلامك وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحيى ان تضرب غلامى وانا المنعم عليك
بانواع النعم والجامع بينهما اى بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين
جميعا اى باعتبار المسند اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه فى الجملة الثانيه وكذا باعتبار
المسند فى الاولى والمسند فى الثانيه نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر
والكتابة وتقارنهما فى خيال اصحابهما ويعطى ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند
اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه
بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اى بشرط ان تكون

بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون
احدهما بسبب من الاخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اى بدون
المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا
متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكى بامتناع العطف فى نحو خفى ضيق وخاتمى ضيق و
بخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن
فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعنى الشعر وطول القامة قال الشيخ فى
دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه فى احدى الجملتين بسبب من
المحدث عنه فى الاخرى كذلك ينبغى ان يكون الخبر عن الثانى مما يجرى مجرى الشبيه او
النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا
من القول السكاكى الجامع بين الشيئين قد نقل المص كلام السكاكى وتصرف فيه
بما جعله مختلا ظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما
ذكره السكاكى ثم نشير الى ما فى نقل المص من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل
وهى القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهى القوة المدركة للمعانى
الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير ان يتادى اليها من طرق الحواس كادراك
العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى فى الذئب ومنها الخيال
وهى قوة يجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبوبتها عن الحس المشترك وهى
القوة التى يتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فيدركها وهى
الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعنى
بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعانى ما لا يمكن ومنها المفكرة
وهى التى لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعانى
المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهى دايما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس
من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اى نظام تريد فان استعملها
بواسطة القوة الوهمية فهى القوة المتخيلة وان استعملها بواسطة القوة

العاقلة وغيرها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف والحال والظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك اي في تصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضي بسبب العقل جمعهما في القوة المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك لذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج ينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمتماثلان اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضور الاخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة انه متميز من ساير المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي لذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الالات الجسمانية كما نحكم على الجزئيات بالكليات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالالات وكما حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعدد العوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا يتوقف

صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الاخر فحصول كل واحد منهما يستلزم حصول الاخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر اخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الاخر معلول فيعقل كل منهما بالقياس الى تعقل الاخر او الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد اخر فهو اقل من الاخر والاخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول مثال التضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال التضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا ترى ان نعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى ذات المخلوقات وبالعكس وكذا نعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس واحد وهو اللون وكذا الحمرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما

واحد

تعقل

تعقل

في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلثة
تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحاق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال
ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف
العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع اخر وانما اشتركت في عارض وهو اشراق
الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو
التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف
كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان
بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي صلعم في
جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء
ولا جحود مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه الايمان وقيل
الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وما يتصف بها
اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود
والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد و
البياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود
مثلا هو المحل مع السواد والمحل مع السواد ليس بعرض او شبه تضاد كالسماء و
الارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما
في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما
من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما تم المحسوسات
والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير و
الثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فانهما المتضادين باعتبار اشتمالهما
على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا
القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين في نحو
الاسود والابيض جزء مفهوميهما بخلاف السماء والارض فانهما لا يدلان لهما

على ما فسره المحققون من المنطق

لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا متضادين
كونهما عبارة عن المطلق عن الوصفين الاولين
والثانية فان قلت كما يجعل نحو الاسود
والابيض من قبيل المتضادين باعتبار
اشتمالهما على الوصفين ٤٤

خارجان واما الاول والثاني وان كان الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما
لكنهما ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني مع ان العدم
معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا
وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في
انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب
خطورا بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضداد له فانه قلما يخطر بالبال السواد
الا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فا
لعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة
او خيالي عطف على وهمي ونعني بالجامع الخيالي امرا بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما
في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون
بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق او ذلك التقارن على العطف لاسباب مؤدية
الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور
الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم صور لا انفكاك بينها اصلا في خيال
وهي في الاخر مما لا يجتمع اصلا وكم صور لا يغيب عن الخيال وهي في خيال الاخر مما
لا يقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه
الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف
والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وبيان
الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد
ظهر لك مما ذكرنا انه ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما
يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه
التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي
تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض
اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات

واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم
وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا
السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا
تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد فانها اذا
اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات
فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن
الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع
ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح يشعر
بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد
في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في
نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع
خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة قلت ليس
في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف
ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب
بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما
جميعا والمص لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه اراد اصلاحه غير ما
ما نرى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في
مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون
بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وقوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن
لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا
التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه
صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو
السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه

وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه وبإباء قوله في
التصور معرفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فلينا تامل في هذا المقام فان تحقيقه
على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق تجوزه
تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب
الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار
من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو
وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم
الشارح العلامة انه انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد مبتدا
وقام خبره وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعني
يجب ان يقدرا اما اسميتين ام فعليتين لا ان يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولا يخفى
انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر
في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها فعلية
كان للتناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا ولا يحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية
فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام
وعمرا اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير
الفعل فهي عطف على الفعلية اي محل خبر مبتدا والضمير محذوف اي واكرمت عمرا عنده تعدد
داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها
جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي
يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات
وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين
واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى
على المنصف لطف هذا التوجيه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير
من الفحول الاماثل مثلا ان اريد في احدهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام

وعمرو قاعدا او يراد في احديهما المضى وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعم ان الذين
كفروا ويصدون وقوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق
وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله
تعم وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر تذنيب جعله تعقيب
باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى
بالتذنيب وهو جعل الشئ ذنابة للشئ فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل
له والحال ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على راى ومضمون
الجملة مطلقا على راى والحق ان الحال التي ليست مما تثبت تارة وتزول اخرى كثيرا
ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان
يجعلها قسما اخر غير المؤكدة والمنتقلة وتسمى دائمة او ثابتة فالجملة الحال الغير
المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا نبحث ههنا الا عن المنتقلة
فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية
والاعراب في الاسماء انما جئ به للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل
فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف معلق اخر كالو
او واستدل المص على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اى الحال وان
كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة
الى المبتداء من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدا
فانك في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق
انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجي ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب
له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا
ووصف له اى ولان الحال في المعنى وصف لصاحبه كالنعت بالنسبة الى المنعوت
الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد
للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف

لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل وغير مباشر ولهذا جاز ان يقع
نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها
نعتا لا حالا وبالجملة كما ان حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال
فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما
صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا نحو قولهم ما احد الا وله نفس امارة واما
النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة
بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعم سبعة وثامنهم كلبهم وقوله
تعم وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف
الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب حال من قرية
لكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة تكون نكرة مخصوصة وحمله على
الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان يكون بغير واو لكن خولف
هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح
ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اى الجملة الواقعة حالا من حيث
هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف على التعليق بما قبلها وان كانت من حيث
هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد
بالحال اثبات حكم ... تثبت او لا حكما ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته مستقلة
من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو
صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت
ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والاقوى
اشد في الربط لانها الموضوعة له والحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام احوج الى الربط
فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو التي اصلها
الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست
بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت

تثبت على سبيل التبع ايضاح
الجملة الواقعة حالا ... بعد ...

وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفى فى الجميع بالضمير كالجملة الواقعة
صلة فان الموصول لا يتم جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة للحال قد يكون با
الواو وقد تكون بالضمير ولكل مقام فقوله الجملة التى تقع حالا اما ان تكون خالية
عن ضمير صاحبها او لا تكون فالجملة التى تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذى تقع
حالا عنه وجب الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد
على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما تبين ان اى جملة يجب
فيها الواو اراد ان يبين ان اى جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واى جملة لا يجوز ذلك
فيه فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اى الاسم الذى يجوز ان ينتصب عنه حال
وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدا ولا خبرا ولا نكرة
محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدا قوله يصح ان تقع تلك
الجملة حالا عنه اى عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اذا كانت تلك الجملة
مع الواو وما لم يثبت لهذا الحكم اعنى وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب
الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل
فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك
الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال فى الجملة وح يكون قوله كل جملة
خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية
عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء
زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا من زيد لما سيجى
من ان ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الى اخره شامل
للجملة الانشائية ومع لا تصح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو وبدونها لان الغرض
من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون
ما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد
كل جملة يصح وقوعها حالا فى الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فلا نقض

تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم
ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءنى زيد وهو ان يسأل يعط فيكون
الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف
المقتضى لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشئ قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء
لذلك كما فى الخبر والنعت فان المبتدا لعدم استغنائه عن الخبر يعرف الى نفسه
ما وقع بعده مما فيه ادنى صلاح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتراك
والاتحاد المعنوى حتى كانهما شئ واحد بخلاف الحال فانها فضلة
تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام نحو
وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق الذى هو كالعوض
عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمنى واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب
صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الخرزى
انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اى اكرمه ان لم يشتمنى وان شتمنى واطلبوا
العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعنى
بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق
الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق البتة وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا و
تدلى بدم [illegible] انا سيد اولاد ادم ولا فخر والا عطف على قوله ان
خلت اى وان لم تخل الجملة التى تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية
والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا
او منفيا وكذا الماضى فبعض هذه تجب فيه الواو وبعضها تمتنع وبعضها يستوى فيه
الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان
كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اى دخول الواو ويجب الاكتفا
بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اى لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل
فى الحال المفردة لعراقة المفرد فى الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها

موقعه وهي المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفرد حال الولد
المعقول والهيئة ما تقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال
المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض
من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى
المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت
قيدا له كالمفرد فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي اما دلالته على
حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية يدل على التجدد وعدم الثبوت
والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال
يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في
الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم
وقد مر ان حقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال الذي
نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون
ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى [illegible]
ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول
الوا[و] [illegible] فيه مثله ولما كان ههنا مظنة سوال وهو انه قد جاء المضارع المثبت
بالواو في النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء [illegible]
قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم
نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم فتكون
الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله
اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت
وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك وقوله
وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا
بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل الى لفظ

الماضي اي المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان
الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل
مضارعا منفيا فالامران جايزان نحو دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما مجيئه بالواو
فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا حينئذ للنفي
دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله
فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف
على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فما اشار اليه بقوله ونحو وما لنا
لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته
ما سبب عدم ايماننا وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا
دون الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول
وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة
[illegible] وبالمنفي ههنا المنفي بما او لا دون لن لانها حرف استقبال ويشترط في الجملة الواقعة
حالا ان تخلو عن حرف الاستقبال وان تاملت حقيقته لان لفظ يركب في قولنا يجيء زيد
[illegible] يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم
[illegible] الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في
الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو ولان المضارع المجرد
يصح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان قوله
على الحصول يجوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اغار وامن دمي وتوعدني
وكنت وما ينهنهني الوعيد ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موقع الحال والمعنى
وجدت غير منهنهة بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو
مزيدة وكذا يجوز [illegible] دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة
الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو

كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هـ[illegible]
الحال والحال التي تقابل الاستقبا[ل]

دونه الواو وهنا فيما هو ماض لفظا واما الماضي

وقوله او جاءوكم حصرت صدورهم بدون الواو وهنا فيما هو ماض لفظا

معنى فيعنى به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما تقلب معنى المضارع الى الماضي واشار

الى امثلة ذلك بقوله وقوله ان يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر وقوله تم فانقلبوا بنعمة

من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل

الذين خلوا من قبلكم ، اهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس

يقتضى جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت

فلدلالته على الحصول يعنى حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه

ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اى ولعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت

ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال ويرد هاهنا الاشكال المذكور

وهو ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم

واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقاربين كما اذا كانا مضارعين وايضا

لفظ قد انما يقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما تكون في حالة

الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب

فرسه وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنسبة

الى عامله ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ

الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظة قد تحسينا لفظيا [illegible]

زيد في السنة الماضية وقد ركب كما في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال

ثم ان تصدير الماضي المثبت بلفظة قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يفيد الفعل

الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظة قد يكسر منه سورة

الاستبعاد كقول ابي العلاء المعري لحصد فه في مرية وقد امترت صحابة موسى بعد الايات

التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة يجب ان يكون حصولها في الحال التي

هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال البيضاوي من انك اذا

قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا اذا كانت الكتابة قد انقضت فيجوز ان [illegible]

وكان المعنى هو المقارنة للحال
الذي هو زمان التكلم لجاز تعليل
الفاء الثبت بالواو لان
العامل مستقبل كما في قولنا يجيء
زيد بين يديه الغائب بان الفاء
لا يفاد المقارنة للقطع
في الحال
لعله
منه

حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه متلبس بها مستديم لها فلا انقضاء

جزء منها بحسب الماضي وللتلبس بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله

بالحال واما الماضي المنفي فلانه جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا

لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي

اى اما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اى

دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اى لاستمرار النفي من حين الانتفاء الى حين

التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اى عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها

اى غير لما مثل ما ولم لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره الى استمرار

ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه

ضرب اليوم فيحصل به اى بالنفي وبان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اى المقارنة

عند الاطلاق اى [illegible] عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب

زيد امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير

[illegible] دون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء

الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم

ارادوا ان يكون النفي والاثبات المعنيان بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا المنفي

الاثبات [illegible] الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات

بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل

من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي ابدا

دايما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اى تحقيق هذا الكلام وان الاصل

في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف

استمرار الوجود يعنى ان [illegible] وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود

لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف

استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود

وفصل

والاصل في الحوادث العدم فالمراد ان استمرارها لعدم لا يفتقر الى سبب موجود مؤثر فيه
والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه لعلة التمكن
من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت المناسبة الدالة على المقارنة
كما تعرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت
الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو وعكس ما مر في
الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير
ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه فمن
دفع فوه وعوده على الابتداء اي رجوعه على ما ابتداه على ان البناء مصدر بمعنى المفعول
وان دخولها اي والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة
الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابط نحو فلا تجعلوا
لله اندادا وانتم تعلمون اي انتم من اهل العلم والمعرفة او انتم تعلمون ما بينه وبينها
من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال
عبد القاهر ان كان المبتداء في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجب الواو سواء كان
خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاءني زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة
لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد
فان لا يستانف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاءني زيد وهو يسرع
لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا
في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة
ذكره لا يكون حتى تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتداء
بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه
ثم تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ للمبتدأ خبرا وعلى هذا فالاصل والقياس
ان لا يجيء بالجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج
عن قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى نحو
جاءني

في شانها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا اتيته
ابا مروان تجده وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قرب في
المعنى من قولك وجدته حاضره اي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره
ليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون مجيء ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة
قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه انه يجب الواو في نحو جاء زيد
وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولا منه في نحو جاء
زيد وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في موضع اخر انك اذا قلت جاء زيد السيف على
كتفه او خرج التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك
جاءني زيد وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج فان المعنى على استيناف
كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر منه
ان الجملة الاسمية لا يكون تجردها عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد
وبهذا يندفع كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة
الحالية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي العطف لان
واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا او هو فارس
كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى بعضكم لبعض عدو
انه في موضع الحال اي متعادين يعاديهما ابليس ويعاديانه فاوله وتنزيله منزلة
المفرد وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا
فلهذا حكم بانه خبيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك
اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء مسرعا في انك تثبت به مجيا فيه اسراع و
تصل احد المعنيين بالاخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءني زيد بهذه
الهيئة واذا قلت جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه
على كتفه كان المعنى على انك بدات فاثبت المجيء ثم استانفت خبرا وابتدات
اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى

استثقالا لاجتماع

وقلنا اهبطوا

فيجئ بالواو كما يجئ بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب ونسميها واو الحال لا يخرجها
عن كونها جملية بضم جملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة الباء لانه في انها
جاءت لربط جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها والجملة في نحو جاء زيد يسرع بمنزلة
الجزاء المستغني عن الفاء لان من شانه ان يرتبط بنفسه والجملة في جاء زيد وهو مسرع
او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه
ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في
تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي
على سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم
مبكرا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا على شئ من ظلمة الليل غير منتظر
لاسفار الصبح فقوله على سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ
الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على [illegible] الحال لا مبتدا وينبغي
ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر
الفعل ماضيا مع قد وقال المص لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى الاصل في
الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو
قليلا كقوله وان امرءا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق [illegible]
يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير لامتنع مجيئه [illegible] وفيه
نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي
اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير
بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي الا ترى
انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع
والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره
فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد واقائم زيد ويحتمل ان يكون جملة
فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاول

مما يجوز فيه ترك الواو ولا الاخيران مما يمتنع فيه الواو ومن اجل هذا كثر فيه ترك الواو
وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال
بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية
تارة لدخول حرف على المبتدا يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق
فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله
بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كان عليها لم
يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه
من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد
حال كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة
حال ولو لم يتقدمها قوله [illegible] لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة وسالما يجوزان
يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان يكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في
يبقيك [illegible] ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتاخرة
الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير
في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدا ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدرت
به الجملة [illegible] الرقي واهبطوا بعضكم لبعض عدو وجزاء نحو جد
بعزاء الجود والكرم فلا حكم بضعفه بتجرده عن الواو ولكون الرابط في اول الجملة و
هذان البيتان من هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره

الباب الثامن

الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب
فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شئ اخر
فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا
بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن
ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك

المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى
كلام اخر وكذا المطنب فكيف يمكن على التحقيق والتعيين والتحديد ان هذا ايجاز وذلك
اطناب والبناء على امر عرفي اي والا بان البناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف
الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم
في تادية المعاني فيما بينهم من المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط
في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية
اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق
فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال
الاختصار لكونه نسبيا يرجع تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه
ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم
وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام
بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من الاحاطة اللائقة
بالمقام بحسب مقتضى المقام كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا
فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا ربي قد شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى
ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط
الكلام فيه غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن [illegible] احدهما كون
الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم
من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا كما اذا قيل
رب قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في
قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتداء فانه اقل من عبارة المتعارف وهي هذا نعم وليس
اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني
بدون الاول كما في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب
ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن اليه بما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطناب بين

ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب فليتامل
وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون
بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي
قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاح
لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان
كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني
الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما و
جوابه ان المراد تعسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام
ايجاز وذلك اطناب على ما مر وهذا ظاهر ورد وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما
اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسير لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف باه
يقال ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط
من الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف
طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان
المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على تادية المعاني
بعبارات مختلفة في الطول والقصر والنقصان فيه بحسب مناسبة المقامات انما
هي من ذاتية البلغاء واما الذين يتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم
من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية بل بحسب الوضع على المعاني المقصودة
وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما
البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي
مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر بيان ذلك في
الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب او الى الفهم ان يقال
التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساوله او لا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه
او زائدا والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه

خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو
تادية اصله بلفظ مساوله اى لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زايد عليه
لفايدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه
وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زايدا عليه لفايدة واحترز بواف عن الاخلال
وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف ببيانه كقوله اى الحارث بن حلزة
اليشكرى والعيش خير فى ظلال النوك اى الحمق والجهالة ممن اى من عيش من عاش كدا
اى مكدودا متعوبا اى الناعم وفى ظلال العقل يعنى ان اصل مراده ان العيش الناعم فى ظلال
النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا
وفيه نظر لانه قد اشتهر فى العرف ان العيش المعتد به اعنى العيش الناعم انما هو عيش الجهلة
الحمقى دون العقلاء المتاملين فى عواقب الامور فجعل مطلق العيش فى ظلال النوك كناية
عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتجرعين فى امورهم واشار بالطف
وجه الى ان العيش فى ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون
الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفى ظلال العقل لكان كالتكرار وينبه على ذلك
لفظ الظلال واحترز بفايدة من التطويل وهو ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد
لا لفايدة ولا يكون اللفظ الزايد متعينا نحو قول عدى بن الابرش بنكرعذ الزباء
بجذيمة الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى قولها كذبا ومينا
والكذب والمين بمعنى واحد ولا فايدة فى الجمع بينهما التقدير التقطيع والراهشان
فى باطن الذراعين والضمير فى راهشيه وفى الفى لجذيمة وفى قددت وقولها للزباء
وعن الحشو المفسد واحترز بفايدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفايدة بحيث
يكون الزايد متعينا وهو ضربان لان ذلك الزايد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون
فالحشو المفسد كالندى فى قوله اى كلفظ الندى فى بيت ابى الطيب ولا فضل فيها
اى فى الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هى اسم للمنية غير
منصرف للعلمية والتانيث وانما صرفها للضرورة فالمعنى انه لا فضيلة فى الدنيا

للشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح فى
الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام
فى الحروب والمعارك لعدم تخوفه من الهلاك ولم يكن فى ذلك فضل وكذا الصابر
اذا تيقن بزوال الحوادث والشدايد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه
بالخلاص عنه بل بمجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال يجب
ان لى صبر ايوب لمن اوتى عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق
عليه بذل المال لاحتياجه اليه دايما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت
فهو هان عليه بذله ولهذا قيل فكل ان اكلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الاكل
وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشى لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه
على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التى من شانها
الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جنى وهو ان
فى الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس
ويسهل البوس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اى وعن الحشو
الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله فى قول زهير بن ابى سلمى واعلم علم اليوم والامس
قبله ولكننى عن علم ما فى غد عمى فان قلت قد يقال ابصرته بعينى وسمعته باذنى
وضربته بيدى ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه فى التنزيل نحو فويل لهم
مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال فى مقام يفتقر الى التاكيد كما يقول
لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا لقد كتبته بيمينك هذه واما قوله تعالى ذلك
قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا
معنى له كالالفاظ المهملة التى هى اجراس ونغم لا معانى لها وذلك لان القول الدال على
معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر فى القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا
قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس فى قلوبهم المساواة قدمها لانها الاصل والمقيس
عليه غيرها ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اى النابغة يخاطب ابا قابوس فانك

قبيل

كالبيل الذى هو مذكر وان خلت ان المتاع هو اسم الموضوع من اثاث عنداى
بعد عنك واسع اى ذو سعة وبعد شبهته بالنيل لانه وصفه فى حال سخطه وهوله
والمعنى انه لا يفوت المدفوع وان ابعد فى الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول
يده ولان له فى جميع الافاق مطيعا لاوامره يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير
صحيح لان فى الاية حذف المستثنى منه وفى البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجاز
لا مساواة قلت اعتبار ذلك امر لفظى ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف
عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة
كون لفظ الاية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة
بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر
وهو ما ليس بحذف نحو ولكم فى القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد
به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل
فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع
القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذى يتعلق به الظرف
قلت لما سد الظرف مسده ووجب تركه لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه
حتى لو ذكر لكان تطويلا صح ان ليس فيه حذف شىء مما يؤدى به اصل المراد وتقدير
الفعل انما هو لتجريد رعاية امر لفظى وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بفعل وفضله
اى رجحان قوله ولكم فى القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام فى هذا المعنى
وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اى اللفظ الذى يناظر قولهم
القتل انفى للقتل منه اى من قوله ولكم فى القصاص حيوة وما يناظر منه هو فى القصاص
حيوة لان قوله لكم لا مدخل له فى المناظرة لكونه زايدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل
فحروف فى القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل
انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة
دون الكتابة والنص على المطلوب الذى هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح

بها وبما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اى لمنع القصاص اياهم عما كانوا عليه
من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حيوة عظيمة
او النوعية عطف على التعظيم اى لكم فى القصاص نوع من الحيوة وهى الحيوة الحاصلة
للمقتول اى الذى يقصد قتله والقاتل بالارتداع من القتل لوقوع العلم بالقصاص من
القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو
من القود والمراد اى يكون قوله ولكم فى القصاص حيوة مطردا الان الاقتصاص
مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذى هو انفى للقتل ما يكون على وجه
القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اى بخلو قوله ولكم
فى القصاص عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث
انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم
من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل فى هذا التكرار رد العجز على الصدر
وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر
وهذا لا ينافى رجحان الخالى عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن فى رد العجز على الصدر
ان لا يؤدى الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى اخر واستغنائه اى وباستغنا
قوله ولكم فى القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اى القتل
انفى للقتل من تركه والمطابقة اى وباشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين المتقابلين
القصاص والحيوة وقد رجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت
للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلاسته من توالى الاسباب الخفيفة التى
ينقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين بلا فاصل
الا فى موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو
ان الشىء ينفى نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر
على المبتداء للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتداء المنكر مثل
فى الدار رجل للتصحيح لا للاختصاص وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما

حيوة

الكلام

يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما ذكر في الكلام ويتعلق
به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضله مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء
جملة نحو واسال القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا
وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنيه العقبه وفلان طلاع الثنايا
اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها
فحذف الموصوف وقيل ان الصفه اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط
ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او في كقوله تع ومنهم دون ذلك و
كقولك ما في القوم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف
الى الجملة فلفظ جلا هنا علم وحذف التنوين لانه محكي كيزيد في قوله بنيت اخواله
بني يزيد ظلما علينا لهم فدبد لا لانه غير منصرف للعلميه ووزن الفعل على ما توهمه
بعض النحويين لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل
ونحو ذلك ان الفعل المنقول الى العلميه اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة
علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم
ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمه او غير معيبه
وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله تع فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان
الملك كان انما ياخذ الصحيحه دون المعيبه او شرط كما مر في اخر باب الانشاء او جواب
شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون
اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تع وما تاتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها
معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط
للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او ليذهب نفس السامع كل
مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم
منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما سهل امره عنده الا ترى ان المولى اذا قال ان م
لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للتوعيد

المتحيرد

ما لا يتزاحم لو نص من مواخذته على ضرب من العقاب وكذلك اذا قال الشيخ
اذا رايتني شابا وسكت جالت الافكار له بما لم تجل به لو اتى بالجواب مثالهما
اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف ليذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو
ترى اذ المجرمون ناكسوا رءوسهم عند ربهم ومنه قوله تع حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها
او غير ذلك عطف على قوله جواب شرط اي او المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه او
المسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكر بستين اي منه
والمستثنى نحو زيد جاءني ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ويا رب
ويا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكا
لمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق
من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك اعظم درجه من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا
واما جملة عطف على اما جزء جملة مسببه عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل
اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على
الهرم اي فساءنا او سبب لمذكور نحو قوله تع فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه
اي فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هي سبب لمذكور وهو قوله فا
نفجرت ومنه قوله تع كان الناس امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا فبعث الله
بدليل قوله تع ليحكم بين الناس فيما اختلفوا ويجوز ان يقدر فان ضربته بها فقد انفجرت
فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط كقوله تع فالله هو الولي اي ان ارادوا وليا بحق فالله
هو الولي والفاء في نحو قوله فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها
فصيحه انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح
على العكس وقيل انها فصيحه على التقديرين والمشهور في تمثيلها قوله قالوا خراسان
اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرهما اي غير المسبب والسبب نحو نعم
الماهدون اي نحن على ما سياتي في بحث الاستئناف من انه على حذف المبتدا والخبر في قول من جعل
... اى للطالب

البيين
التبين

المحسوس من خبر مبتدأ محذوف واما اكثر اي والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم
بتاويله فارسلون يوسف اي فارسلون الى يوسف لاستعبر الرؤيا ففعلوا فاتاه فقال
له يا يوسف ومنه بيت المتقطر انا افتوه البارق المنقالي بعدا دوهنا ما الهوى وما لي
اي عطني فاخذت اسكنا وسي لا مسكن ثم اعاودها وثاقفي الى ان قضيت العجب من كثرة
معاودتي وشدة مدافعتها والحذف على وجهين ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان
يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر لان تكذيب
الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر
واقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه
اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها
فان العقل دل على ان الكلام الاحكام الشرعية انما يتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد
ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناولها لان الغرض الاظهر من
هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا
حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة
ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امر او
عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله ويدل على تعيين المحذوف باي الامر او
العذاب اي احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتامل ومنها
ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على
ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل
كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته
لقوله تراود فتاها عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة دلت على
الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اي لقهر الحب
المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له و
يتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي من ادلة تعيين المحذوف لا يعترضه الامر في

الشروع في الفعل

مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على الحذف
فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما تمهد به القوانين
النحوية ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدا
له اي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرا وعند الشروع في القيام او القعود
بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل شرع فيه ومنها الاقتران اي ومن ادلة تعيين
المحذوف اقتران الكلام او المخاطب بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست
فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء
للملابسة والرفاء الالتئام والاتفاق يقال رفأت الثوب رفاء اذا اصلحت
ما وهى منه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين
احديهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من واحد او ليتمكن في الذهن فضل
تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من
ان يبين اولا او ليكمل لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه
مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل
به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت
بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم
الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة
الخلاص عن الالم الا اقبل بشرى ولكن بشريان ومما يواخذ ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون
الا ان ياتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب الذي ياتيهم من الغمام الذي
هو مظنة الرحمة فيكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان
الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير
ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث ومن ثم
من ذلك قولهم يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء
ما له اي للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا

وقد يكون ذلك لتفخيم التمي
الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة
المبين وتعظيمه كقوله وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هولاء مقطوع مصبحين وقوله
واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث سئل قواعد البيت بالاضافة ومنه اى من الايضاح
بعد الابهام باب نعم على احد القولين وقد من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد
الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيدا ونعم رجلا زيد كان الظاهر ابهم فيه الفاعل اولا
وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب
ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكى ووجه حسنه اى حسن باب
نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام فى معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب
من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا الذى هو صدر
الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل
ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التى يظهر فى النفس عند وجد
انها تاثر وانفعال عجيب وانما قال وايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على
ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شئ واحد فى زمان واحد من جهة واحدة وهذا
محال ومنه اى من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يوتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر
باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم وتشب فيه خصلتان الحرص
وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم ثم
اوضح لما سبق ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف فكانه جعل التعبير
عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد
العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ونعنى بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل
العطف دون الوصف والابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك
للتنبيه على فضله اى مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اى جنس العام تنزيلا للتغاير
فى الوصف منزلة التغاير فى الذات يعنى انه لما امتاز عن ساير افراد العام بما له من الاوصاف
الرفيعة جعل كانه شئ اخر مغاير للعام [illegible] لا يشمله لفظه ولا يعرف حكمه

منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون فى مفرد نحو حافظوا على
الصلوات والصلوة الوسطى اى الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط
وهى صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله
وجبريل وميكائيل وقد يكون فى كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير و
يامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة باب
من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا
تطويلا كتاكيد الانذار فى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه
على انه لا ينبغى للناظر لنفسه ان تكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون
انذار ليخافوا فيتنبهوا عن غفلتهم اى سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم ما
قدامكم من هول لقاء الله وفى تكريره تاكيد للردع والانذار وفى الاتيان بلفظ ثم دلالة
على ان الانذار الثانى ابلغ من الاول واشد كما يقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل
وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخى الزمان لكنه قد يجى لمجرد التدرج فى درج الارتقا
من غير اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج ولان الثانى بعد الاول فى الزمان وذلك
اذا تكرر بالاول بلفظ والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك
ما يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفى التهمة والايقاظ عن سنة
الغفلة ليكمل تلقى الكلام بالقبول كما فى قوله تعالى وقال الذى امن يا قوم اتبعون اهدكم
سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما فى قوله
فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف واريت
جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها تذكر ما قد بعد بسبب طول فى الكلام وهذا التكرير
قد يكون مجردا عن رابط كما فى قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا
وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما فى قول الشاعر لقد علم الحى اليمانون اننى اذا
قلت اما بعد انى خطيبها وقد يكون مع رابط كما فى قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا
ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم

تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في
البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها
كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي
الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع في رأسه نار فان قولها كانه علم واف بالمقصود وهو
تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في رأسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة
وتحقيق اي وكتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا
اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز
اليماني الذي فيه سواد وبياض مشبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا
للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقر
اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد
وبياض بعدما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان
امرئ القيس وبه تبين بطلان ما قيل ان المراد انه قد طالت مسايرتهم في الفلا وزحفت الفت
الوحوش رحالهم واخبيتهم وكدفع توهم غير المقصود كما في بيت السقط فسقيا لكاس
من فم مثل خاتم من الدر لم يهمم بتقبيله خال فانه لما جعل الفم كاسا وصفها بمثل خاتم من
الدر وكان الكاس غالبا مما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك
بان وصفه بانه لم يقبله خال منكر فكيف غيره فعلى هذا يختص الايغال بالشعر وقيل
لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله تعالى
قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون
مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب
في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا
والاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى
للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره
واخص منه من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة وبغير التاكيد [illegible] اي التذييل ضربان

ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك
جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي
ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الاخر وهو ان يقال
الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما
استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل
نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة
المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان تكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها
جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل
ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك
الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم
الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني
فكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا
منبه على ان هنا تقسيما للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين
وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم
للضرب الثاني كما توهمه نظرا الى الامثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل الذي
[illegible] لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الاية فان زهوق
الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني
ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه بوقوعه في سياق النفي او من ضمير المخاطب
في لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا لانه يعرف بالتامل يعني لا يقدر على استبقاء
مودة اخ حال كونك لم تلمه ولا تصلحه على شعث اي تفرق وذميم خصال اي
الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي
الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب
في الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز

وقف

من التتميم وفيه موقق عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يوتى في كلام يوهم خلاف
المقصود بما يدفعه اى يوتى بشئ يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام
في وسط الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله اى قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها
اى غير مفسد الديار وهو حال من فاعل سقى اعنى قوله صوب الربيع اى نزول المطر و
وقوعه في الربيع وديمة تهمى اى تسيل لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار
وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى فسوف ياتى الله
بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم با
لذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين
دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذا عدى الذل بعلى لتضمنه
معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون
التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون
لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله
مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه
فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند
القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم المص انه تاكيد للازم ما يفهم من
قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله [illegible] لا
يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو ولا [illegible] فيكون هذا تذييلا
لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نم ان من لا يكون حليما
حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون [illegible] مما لا يهاب و
لا يعبا به والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المص
وان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه
في تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم [illegible] والغضب و
المهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو [illegible] يعني انه مع حلمه

في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو لتمكن مهابته في صميم قلبه فكيف
في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يوتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة
كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اى
يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واما اذا جعل الضمير لله اى يطعمون على حب الله تعالى فلا
يكون مما نحن فيه لانه لتادية اصل المراد وكتقليل المدة في قوله سبحان الذي اسرى بعبده
ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على التقليل وانه اسرى في بعض الليل
واما بالاعتراض وهو ان يوتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل
لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط
بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني
بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه
ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام
لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه
عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اى وكالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني يشكو من
كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره
بلسان اخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية
ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله
تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو الاهل ناها
والحوادث جمة فايدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلناها عطفا على الجملة قبلها
لم يكن لها معنى ومثله ما ذكره في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى
بانه اعتراض بين قوله اني وضعتها انثى وقوله واني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض
كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله
ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اى عبدتم العجل
وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض اى وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه

وقوله اى وكالتنبيه فى قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى كل ما قدرا ان
هى المخففة من الثقيلة وضمير الشان محذوف يعنى ان المقدور ياتى البتة وان وقع فيها
تاخير وفى هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومعموليه
والفاء اعتراضيه وفيها شايبة من التسبيب ومما جاء اى من الاعتراض الذى وقع
بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله تعم فاتوهن من
حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله
يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار
الى اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعنى
ان الماتى الذى امركم الله به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلى فى الاتيان طلب النسل
لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض والنكتة فى هذا الاعتراض
الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين
بزيادة التاكيد فى امر علق بهما كقوله تعم ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا
على وهن وفصاله فى عامين ان اشكر لى ولوالديك فقوله ان اشكر لى تفسير لوصينا
وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم
مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف فى قول ابى الطيب وخفوق قلب لو رايت لهيبه
يا جنتى لرايت فيه جهنما فقوله يا جنتى اعتراض للمطابقة مع جهنم وللاستعطاف ومنها
بيان التسبب لامر فيه غرابة كما فى قول الشاعر فلا هجره يبدو وفى الياس راحة ولا وصله
يصفو لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان فى
الياس راحة وقال قوم قد يكون النكتة فيه اى فى الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع
الايهام لم يجوزوا ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه
يعنى ان القائلين بان النكتة فى الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين
فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض اخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا
فيكون الاعتراض فى اخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح فى مواضع

من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى فى اثناء الكلام او فى اخره او بين كلامين
متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين
الا فى جواز كون النكتة دفع الابهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فبقى اشتراط
ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض
صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما فى قول الحماسى وما مات منا
سيد فى فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثانى تكميل لانه لما وصف
قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار
من قاتليهم وكلامه ههنا دال على ان الجملة فى التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب
وهذا مما لم يشعر به تفسيره لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب جملة اخرى
مشتملة على معناها معربة باعرابها بدلا منها او توكيدا ويكون الغرض منها تاكيد الاولى
اللهم الا ان يقال انه اعتمد فى هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير
يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم جوز كونه اى جوز
الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة فى الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون
الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى بجملة او غيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض
صور التكميل وهو ما يكون واقعا فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ويتردد
كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره فى الايضاح حيث قال وفرقة تشترط فى
الاعتراض ان يكون فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا تشترط ان تكون
جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا فى احد الموقعين اى فى اثناء الكلام
او بين كلامين متصلين معنى ومن التكميل ما كان واقعا فى احدهما ولا محل له من الاعراب
جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط فى الاعتراض عند
هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز
كونه غير جملة لان المفرد لا بد له فى الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا

لانه اما يكون بعضله ولابد للفضلة من اعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له
من الاعراب لانه يشتمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب
او لا يكون التتميم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هولاء ان لا يكون لها محل
من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل او اكثر فهو لان ما هو اقل من الجملة لابد ان يكون له
محل من الاعراب فهي الجملة كلامه لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اى الاطناب يكون اما
بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش
ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويومنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويومنون به لان ايمانهم
لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اى ذكر قوله و
يومنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه
اى في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الامثلة
التى اوردها المص في هذا المقام قولهم رايته بعيني وقوله تعالى يقولون بافواههم
ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد اتى بفضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة
على ان هذا قول يجرى على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله تعالى
تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة
فان الواو تجى للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا
او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه يكون من باب التكميل لدفع الايهام بما يفيد
خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله
يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله تعالى
والله يعلم انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة
وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل ومن
الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز
والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوى في اصل المراد او زايدا عليه فكذلك قد يوصف
الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام اخر مساو له

لدس

بالسين في ...

فيه

ممتلأ

اى لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اى قول ابى تمام يصد اى يعرض عن الدنيا اذا عن اى ظهر
سودد اى سيادة وتمامه ولو برزت في زى عذراء ناهد اى الهيئة والعذراء البكر
الناهد المراة التى نهد ثدييها اى ارتفع وقوله اى قول الشاعر الاخر ولست بنظار الى
جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى سببه اعنى الراحة وبالفقر
المحنة يعنى ان السيادة مع التعب والمشقة احب الى من الراحة والدعة بدونها
يصفه بالميل الى المعالى فمصراع ابى تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له في
اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يكون
ايجازا بالتفسير يجوز الذي السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا
الاطناب ويقرب منه اى من هذا القبيل قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون
وقول الحماسى وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اى نغير
ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا انقياد الهوانا واقتداء
بجزمنا يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات اليهم فالاية ايجاز
بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب منه لان ما في الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول
وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم تم علم المعانى بعون الله وحسن توفيقه
ونحمده على نواله الفن الثانى علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه
لكونه جزءا من علم البلاغة وعدم الاحتياج اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه
من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه
اراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة
على ما حققناه في تعريف علم المعانى فليس التقدير علم بالقواعد اى ادراكها والاعتقاد بها
على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذى يراعى
فيه المطابقة لمقتضى الحال واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية
لما سياتى فالمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد
يدخل في قصد المتكلم والجهة بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو

يجوزان

توهموا

عرف من لم تكن له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم
البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق بعضها
اوضح دلالة على معناه من البعض الاخر لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف
بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ
والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورد بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم
البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة
الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح
فلا حاجة الى ذكر الخفا وبالتقييد المذكور للمعنى الواحد تخرج ملكة الاقتدار على التعبير
عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على انا لا
في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان
بما ذكر ههنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما
اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة
والتنبيه على ما هو المقصود ههنا والدلالة هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم
بشيء اخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية
كدلالة العقود والخطوط والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار
فاضافة الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما
يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما
ان يكون للوضع مدخل فيها اولا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم
الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الدلالة
الطبيعية كدلالة اخ على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع
له اولا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار
على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط
الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام والمهم ترك التقييد

لوضوحه وكون سوق الكلام في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية
الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا
بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع والمراد بالوضع
وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض
بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو
صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان
فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه
المعنى عند الاطلاق بالعلم بوضعه وجوابه انا لا نم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع
المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية
ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى
من اللفظ وانفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا بواسطة مثل ان يقال اللفظ منفهم
منه المعنى الا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة
وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل واذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي
يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك
وتسمى الاولى يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة
على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع وتسمى كل من الاخيرتين اي الدلالة
على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول
الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم و
المنطقيون يسمون الثلث وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية
بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا وتقيد الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى
والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون
الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل

واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها
ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوعه يصدق عليها انها دلالة اللفظ
على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم
واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها
دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه
موضوعه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام
وح تنتقض تعريفات الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات
حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان
يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة
اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع
له من حيث انه جزءه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم
وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت
متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد
به معنى احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو يراد به ايضا لم يكن الارادة على قانون
الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل
الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءا
فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة
للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل
معناه سواء اراده اللافظ اولا ولا نعني بالدلالة سوى هذا نعم القول بكون الدلالة
موقوفة على الارادة ليس ببعيد لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى
ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا
قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا
ولا التزاما وعلى ما ذكرنا القايل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات الثلث لامتناع

وفهم منه ذلك المعنى فهو الدال عليه وان لا فلا والمشترك ان اريد به ...

ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام
يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك
بين الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني
بين الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في
الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في القراين والا كانت نسبة الخارج
الى الموضوع له كنسبة ساير الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره
يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره ولو كان ذلك اللزوم الذهني
مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره
كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام
ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني ووجهه العلامة في
شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج
عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قراين الاحوال
والاظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى
لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير
من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام
اذن مما يتاتى فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق
مختلفة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقية لان السامع ان كان
عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان
لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم
بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات و
الهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح
من دلالة قولنا خده يشبه الورد او احقق لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها
فالسامع ان كان عالما بوضعها للمعاني المفهومات كان فهمه اياه من المراد فانه كفهمه

انما يتاتى بالعقلية لان التضمن دلالته ... والالتزام ... اللازم ...

ايا ها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المراد فات
ذلك المعنى اصلا هذا انما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها
دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها
نقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان
لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا او يكون عالما بوضع بعض منها دون بعض
فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون
بعض منها دالا فليتامل واياما كان لا يجري فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى
على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة
بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع
هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى في الجملة لا على فهمه من اللفظ
ويقرب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال الثالث وفي ذلك الزمان السابق فان قيل لا نسلم انه
اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ
المخزونه في الخيال بحيث تحضر معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة
وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعه اطول وكثيرا
ما نفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ المخزون علمنا بوضعها الى معاودة
فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل والجواب
ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة
الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحه كما في اللوازم القريبة
وقد تكون خفيه كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم
المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة
حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطوء البعض انما هو من جهة سرعة تذكر السامع
للوضع وبطوءه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات ويتاتي بالعقلية اي والا يرادا
المذكور يتاتي بالدلالات العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب

لزوم الاجزاء للكل في التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز
ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء ان يكون لشيء واحد لوازم متعدده
بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما له فيمكن تادية ذلك المعنى
الملزوم بالالفاظ الموضوعه لهذه اللوازم المختلفه الدلالة عليه وضوحا وخفا وكذا اذا
كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم
بتلك الملزومات المختلفه الدلالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام
ههنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء
كان بلا واسطة او بواسطة او بوسايط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا
او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفه
اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تاديه هذا المعنى بتلك
العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فيما ذكرنا انه يجوز ان
يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء لزم فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك
المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم
اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه
فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان
اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن
تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك
على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات
الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال
ولم تراع النسبة بينهما فهذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال
ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤديه
الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبا وما ذكرت ههنا من التادية
بالعبارات المختلفه انما هو في المعاني الافرادية قلت تشبيها المعنى الواحد بما ذكر

من شيء لزم

مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره وهو معظم
مباحث البيان وكثيرا ما يسلك الكناية ايضا في المعاني لكنا لما ساعدنا القوم في التقييد الافرادية
نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون هذا بسبب ان بعض اجزاء
ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي
بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هنا تادية للمعنى الواحد
التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما يتيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعيد
لموضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه
سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على
عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما
وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجئ في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية
كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال
من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والانتقال
انما هو الدلالة على اللازم المنتقل على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز
ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يتضح الا في قليل من اقسامه على ما سيجئ وقدم المجاز
عليها اي على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام القرينة
على عدم اراده الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم و
الجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس علة للكل فقدم في
الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبنى على التشبيه وهو الاستعارة
التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة فتعين
التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه
فانحصر المقصود من علم البيان في الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان
ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون
ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وغزارة فوائده ارتفع عن ان

يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح
مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيه من الاضطراب والاقرب
ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه
المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا بحث
التشبيه الاصطلاحي الذي يبنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما
كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسير بقوله التشبيه
اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غير
ذلك ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يات بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في
التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول فليس
على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا
اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر اخر في معنى فالامر الاول هو المشبه
والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه وظاهر هذا التفسير شامل لمثل قولنا قاتل
زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد هنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه
المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر اخر في معنى بحيث لا يكون
على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة
بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا
ولقيني منه اسد على ما سيجئ في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة
امر لاخر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب
المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل
التشبيه فعلى التشبيه في الاصطلاح عند المص هو الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى
لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد ينبغي ان يزاد فيه
قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو
وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية

علي مشاركه امر لامر غير المعم
وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيها دلالة علي مشاركه امر لامر غير المعم
لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي علي ما سيتحقق ان شاء الله تعالى فدخل فيه
اي في غير التشبيه الاصطلاحي ما يسمي تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه
نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينه وما يسمي تشبيها علي القول المختار
وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر
سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله
تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدا اي هم صم فان المحققين على انه يسمي تشبيها بليغا لا استعارة
لان الاستعاره انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه
صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجي
لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في اخر باب التشبيه ان شاء الله والنظر ههنا في اركانه
اي البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعه طرفاه يعني
المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان
علي الاربعة المذكوره اما باعتبار انها ماخوذه في تعريفه لانه هو الدلالة علي مشاركه امر لامر
في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام
الدال علي المشاركه المذكوره نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان قدم
البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه الشبه معنى قايم بالطرفين والاداة آلة لبيان الشبه
ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه و
المشبه به اما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف و
الهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قرب لكنه
لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم
والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات
وهذا كله مما فيه نوع تسامح لان الضعف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر
مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رايحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس

الصوت

ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشيا لكونها اجساما لكنه قد اشتهر
في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان
عطف علي قوله اما حسيان كالعلم والحيوة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك علي
ما سيجي تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او علي العكس
فالاول كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه
الحيوة والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم
والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهوله عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس
بالمعقول غير جايز لان العلوم العقلية مستفاده من الحواس ومنتهية اليها ولذلك
قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس
اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جايز
فلذلك لو حاول المحاول المبالغه في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال
الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء
في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كا
الاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغه فيصح التشبيه ح ثم لما كان من المشبه
والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهره ولا بالقوه العاقله مثل الخياليات والوهميات
والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار فقلت الاقسام واذا
وتسهيلا للامر علي الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام
كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو
او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهره وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه
اي بسبب زياده قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا
من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه به في قوله وكان محمر الشقيق وهو
من باب جرد قطيفه اراد به شقايق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف
الى النعمان لانه حماه فنسبت اليه اذا تصوب اي مال الى السفل من صاب المطر اذا نزل

ثالثة

او تصعد اى مالت الى اعلى اعلام جمع علم وهى الراية ياقوت نُشِرْنَ على رماح من زبرجد

فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدرك بالحس لان

الحس انما يدرك ما هو موجود فى المادة حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة محسوسة

به لكن مادته التى تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها

محسوس بالبصر وبالعقلى ما عدا ذلك اى المراد بالعقلى ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى

الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمى الذى لا يكون للحس فيه مدخل لكونه غير منتزع

عنه بخلاف الخيالى فانه منتزع منه ولهذا قال اى ما هو غير مدرك بها اى باحدى الحواس

المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلى كما فى

قوله اى كما فى قول امرئ القيس ايقتلنى والمشرفى مضاجعى ومسنونة زرق كانياب

اغوال يقول ايقتلنى ذلك الرجل الذى يوعدنى فى حب سلمى والحال ان مضاجعى

وملازمى سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال يقال سن السيف اذا احدده

ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما

لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم يدرك الا بحس البصر ومما يجب

التنبيه له فى هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة فى الخيال التادية

اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعانى الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها فى

بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تادت الى الخيال من الحس

المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من

المعانى الجزئية بل هى صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا

وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما له تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق

فى هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانها تركيب الصور

والمعانى وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان

او راسان او لا راس له وهى دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس

هى التى تستعملها على اى نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة

١٥٨

او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالى هو المعدوم

الذى ركبته المتخيلة من الامور التى ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمى ما اخترعته المتخيلة

من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شئ يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة فى تصويرها

بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اى ودخل ايضا فى العقلى ما يدرك

بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فانه مفهوم من اطلاقهما

بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة

كالعلم والجوع وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث

هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما

حسى وعقلى اما الحسى فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال

ككيفية الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت

حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شئ ترجو وكذلك البواقى

فهذه مستندة الى الحس واما العقلى فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكاتها

المجردات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس

على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا

الالم وهذا ظاهر فاما اللذة والالم الحسيان فلا كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين

فالادراك ليس مما يدركه الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى

الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس

بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب

والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اى وجه الشبه هو المعنى الذى

قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا وتخييلا والاول كما فى الاسد فى قولنا زيد كالاسد

يشتركان فى الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعانى مع ان شيئا منها

ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذى له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما

فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين فى وصف هو من

اوصاف الشئ فى نفسه خاصة كالشجاعة فى الاسد والنور فى الشمس والمراد بالتخييل
ان لا يوجد ذلك فى احد الطرفين او فى كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما فى قوله
اى مثل وجه الشبه فى قول القاضى التنوخى وكان النجوم بين دجاها من جمع دجيه
وهى الظلمة والضمير لليالى او للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه
اى فى التشبيه المذكور فى هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة
بيض فى جوانب شئ مظلم اسود فهى اى تلك الهيئة غير موجودة فى المشبه به الا على
طريق التخييل وذلك اى بيان وجوده فى المشبه به على طريق التخييل انه الضمير للشان
لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمة فلا يهتدى للطريق
ولا يامن من ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اى بالظلمة فقوله شبهت
جواب لما ولزم بطريق العكس اذا اريد التشبيه ان يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور
لان السنة والعلم مقابل للبدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اى كون
البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى يخيل ان الثانى اى السنة وكل
ما هو علم مما له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنفية البيضاء والاول على خلاف ذلك
اى ويخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر
من جبين فلان فصار اى بسبب تخييل ان الثانى مما له بياض واشراق والاول مما له سواد والظلام
صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اى مثل تشبيه النجوم
ببياض الشيب فى سواد الشباب اى ابيضه فى اسوده فيما سواده متحقق او بالانوار
اى الازهار مؤتلقة بالقاف اى لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب
الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما
شيئا ذا بياض بين شئ ذى سواد على طريق التاويل وهو تخييل ما ليس بملون ملونا
على ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع
وكان اللطيفة فيه كثرة السنن حتى كان البدعة هى التى تلمع من بينها فعلم من وجوب بيان
اشتراك وجه الدلالة تشبيه بين المشبه والمشبه به فساد جعله اى جعل وجه التشبيه

١٥٩

فى قول القائل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا
المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعنى النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان
من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك فى الكلام فقد حصل النحو فيه و
انتفى الفساد عنه وصار منتفعا به فى فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو
وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر لو توعد فى عيا او هجوم الوحشة عليه كما توجيه
الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل فى الطعام القدر الصالح
منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه الشبه فيه هو كون استعمالهما مصلحا واهمالهما
مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التى هى الدلالات على المقاصد
الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدى الطعام ولا يحصل
المنفعة المطلوبة منه وهى التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل
مصلحا والكثير مفسدا وكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة
ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اى وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اى حقيقة
الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منهما مشتركا بينها وبين ماهية
اخرى او جزءا هامحا عنها كما فى تشبيه ثوب باخر فى نوعهما او جنسهما او فصلهما
كما يقال هذا القميص مثل ذلك فى كونهما كتانا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة
الطرفين ولا محالة ان يكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية
اى هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اى يدركه
بالحس كالكيفيات الجسمية اى المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهى قوة مرتبة
فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فيفترقان الى العينين من الالوان
والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل
نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع نهايات كالمربع او غير ذلك
والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات ونعنى بالكم عرضا يقبل التجزى لذاته وبالاتصال
ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات

ان يكون اجزاؤه المفروضه ثابته لذاته وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي
ان قبل القسمه في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان
قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول جسم في مكان بعد حصوله
في مكان اخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكما
هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات
نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمه لذاته والحركة من الاعراض النسبيه
والكيفية لا يقتضي لذاتها قسمه ولا نسبه وكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول
والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعه والبطو والتوسط بينهما وما يتصل بها
اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقه التي هي عبارة عن
مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة
والانحناء والتحدب والتقعر الداخله تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله
بالبصر والسمع قوه رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك به الاصوات
من الاصوات الضعيفه والقويه والتي بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي
بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي
هو تفريق عنيف بشرط مقاومه المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومه
وضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته كما في
اوتار الاغاني الممتده او في قصر المنفذ الظاهر قصر المنفاخ او ضيقه او سعة التوابه
كما في المزامير الملتويه يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش
على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعه الحرافه والمرارة والملوحه والحموضه والعفوصه
والقبض والدسومه والحلاوة والتفاهه او بالشم وهي قوة مرتبة في زايدتي مقدم الدماغ
الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروايح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة
او المخالفه كرايحه طيبه او منتنه او من جهة الاضافه الى محلها كرايحه المسك
او الى ما يقارنها كرايحة الحلاوة او باللمس وهي قوة سارية في البدن كله بها يدرك

الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبه واليبوسه هذه الاربعه هي اوائل الملموسات التي بها
يتفاعل الاجسام العنصريه وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها
فعليتان لان الحراره كيفيه من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفيه
من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبه كيفية تقتضي
سهولة الشكل والتفرق والاتصال واليبوسه كيفيه تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفيه
تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسه وهي كيفية تحصل عن استواء
وضع الاجزاء واللين وهي كيفيه تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشي بها قوام غير سيال
فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه
من اليبوسة والصلابه وهي يقابل اللين وكون هذه الاربعه من الملموسات مذهب بعض الحكما
والخفه وهي كيفيه يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عايق والثقل
وهي كيفيه يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عايق وكل منهما في الحقيقه
مبدا مدافعة محسوسه توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا اسكنه في
الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا
حبسه بجميعه تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها
اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجه والهشاشه واللطافه والكثافه وغير ذلك
مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسيه اي الصفه الحقيقيه اما
حسية كما مر او عقليه كالكيفيات النفسانية اي المختصه بذوات الانفس من الذكا
اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج
القضايا وسهولة استخراج النتايج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات
المنتجه والعلم العلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صوره من الشي عند العقل وعلى الاعتقاد
الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على
استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال
لها الصناعه والغضب وهو حركة للنفس مبداها ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون

النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر الغرائز
جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية وقريب منها الخلق
وهو ملكة تصدر عنه الافعال بسهولة من غير روية لان للاعتبار مدخلا في الخلق دون الغريزة
وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافيه
عطف على قوله اما حقيقيه والحقيقية كما يطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في
الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست
هيئة متقررة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد يطلق على ما يقابل الاعتباري
الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية المشبه بها في المخلب والناب
للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال الا ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كما
لكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم
عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا
يتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه
على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص
تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق
اللطائف المودعة التي فيها وايضا وجه الشبه اما واحد بمنزلة الواحد لكونه مركبا من
متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه الشبه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا
اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور بهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر
ستعرفه وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلة حسي او عقلي واما متعدد عطف على اما بمنزلة
الواحد اي وجه الشبه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان
ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة
الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة المختلفة
المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد كذلك اي اما حسي او عقلي او مختلف
اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما

حتى او

حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه الشبه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء
لم يلتفت الى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه الشبه سواء كان بتمامه
حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون
كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه الشبه
امر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يوخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك
بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز
ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز
ان يكون يدرك بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله
اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه
بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما
مر فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السوال ان
كل وجه التشبيه وهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان
الجزئي ما يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه وكل وجه تشبيه فهو كلي و
لا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو
جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المط قلنا المراد بكون وجه الشبه
حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الخد بالورد فان افراد
الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة
بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح
وهو ان التحقيق في وجه التشبيه يابى ان يكون هو غير عقلي لان المص قد عدل عن
التحقيق الى التسامح كما ترى قوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة
ووجه ضبطها ان وجه الشبه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما
حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها طرفاه
اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس فيصير ثمانية

التشبيه

وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما ويبقى منه ستة
عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات
وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات ولذة
الطعم من المذوقات ولين اللمس من الملموسات فيما مر في تشبيه الخد بالورد والصوت
الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي
كالعراء عن الفائدة والجراءة هي على وزن الجرعة وهي الشجاعة ويقال جرء الرجل جراءة بالمد
وانما اختار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس
لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجراءة فانها اعم
والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشي
العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان
الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا سقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه
هو ان يثبت لهذا معنى من معاني ذاك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد
وللعلم حكم النور في انك يفصل به بين الحق والباطل كما يفصل بالنور بين الاشياء واذا
قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم او هو والعدم سواء لم يثبت له شيئا من خواص انما
تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو لشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الا ان كذلك تنكر انما
الى الظاهر فوهم موجود كالمعدوم ومثله كلا شيء ووجوده شبيه بالعدم فان ابى الا
ان يحمل على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان
والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه
وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق شخص
كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي
وحدة بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة
النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقل فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم
بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراك

ما

ويفرق

هنا

١٦٤

جزئيه كما ان الحيوة مثلا ان الحيوة شرط للادراك والسبب والشرط مشتركان في كونهما طريقين
للادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم
والحيوة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا
صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما
لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار اخر وهو ان
طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب
ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان
ليس المراد بتركيب المشبه او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة
ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة
ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا منزل منزلة الواحد بل المراد
بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فينتزع
منها هيئة ويجعلها مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح
يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة
على ما سيجيء انشاء الله تعالى وح لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى
اعني بمعنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه
مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان يقصد الى متعدد
وينتزع منهما هيئتين ثم يقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما ويشملهما انما
يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فليتامل وبهذا يظهر ان ما ذكره في المفتاح من ان
وجه الشبه يكون اما امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم
الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودة من مجموعها الى هيئة
واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه الذي
طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول احيحة الجلاح او قيس بن الاسلت
وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية حين نورا عنب ابيض

الى

وحبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت حين نورا اى تفتح نوره كذا في اسرار
البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان لما في قوله كما في قوله
الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في
الواقع على الكيفية اى تقارنها حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص
والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق
بل لها كيفية مخصوصة من التفاوت والتباعد على نسبة قريبة مما تجده في رأى العين بين تلك
الانجم وهذا الذى ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار مخصوص اى
مقدار في القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمصنف فجمع بينهما
وكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعنى ما لها من الطول والعرض المخصوص
ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده
الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة
الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود
حين تفتح نوره وسيجى ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا يقتضى التركيب او فيما اى والمركب
الحسى في التشبيه الذى طرفاه مركبان كما في قول بشار كان مثار النقع فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه
فقال اثار الغبار هيجه
وفوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اى يتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى
فحذف احدى التائين ومن جعله ماضيا ولم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخرج بكثير
من اللطائف التى قصدها الشاعر على ما يطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة بيان
لما في قوله كما الحاصلة من هوى بفتح الهاء اى سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار
متفرقة في جوانب شىء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار
البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوى كواكبه لا تشبيه
النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان
اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في تشبيهه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل
وكان السيوف كواكب ونصب الاسياف يمنع من تقدير الانفصال لان الواو فيها بمعنى مع

كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا يرى انك ان تقول لو تركت الناقة ولو
تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت
صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة فشانها ان يقال ليل
وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل
بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهى تعلو وترسب وتجىء وتذهب و
هذه الزيادة زادة التشبيه تفصيلا لانها لا يقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة
وذلك ان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدى فيها للضرب اضطرابا
شديدا وحركات سريعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج
والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل
ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة
وهى قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها
تواقع وتداخل ثم انها بالتهاوى تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهى على صورة
الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا
على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا
زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر
على ما سبق الى الوهم والمركب الحسى فيما طرفاه مختلفان اى احدهما مفرد والاخر مركب
كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة
من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة مخروطة فالمشبه مفرد والمشبه
به مركب وعكسه كما سيجى في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجى
لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسى ما اى وجه
الشبه الذى يجىء في الهيئات التى تقع عليها الحركة اى يكون وجه الشبه الهيئة التى
تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب ويكون ما يجىء
في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل

والموت فتغير المص عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه
دقة وسحرا ان يجيء في الهيات التي يقع عليها الحركات والهيئة المقصوده في التشبيه
على وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان يجرد هيئة الحركة حتى
لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اى كوجه الشبه الذى في قول ابن المعتز او ابى النجم والشمس
كالمراة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة
مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى
يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له داع غير الاول فيرجع
من الانبساط الذى بداه الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا
احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المراة اذا كانت
في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا يحتاج
كما لا بد في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف وهكذا في الثاني لا بد من اختلاط
حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال
وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا و
هو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله
اى قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار بحذف الهمزة اى قارئ فانطباقا مرة و
انفتاحا اى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف
يتحرك في الحالتين اعنى حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال
الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه
ان يعز ويندر وكلما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد
كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض
حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكانها والريح جاء يميلها تبغي
التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اى كوجه الشبه
الذى في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اى يجلس ذلك الكلب على اليته جلوس

البدوى المصطلى باربع مجدولة لم تجدل اى بقوائم محكمة من جدل الله لا من جدل
الانسان والمجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اى من الكلب
في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة
من تلك المواقع كذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض
ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع
الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالتمطي
المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى جهات الثلث فلطف
بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه من قريب التناول لان هذا
الا القدر يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه امرا جمليا والمركب العقلي من وجه الشبه
كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تع مثل الذين حملوا التورية
ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع
من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا
هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم
انه قد ينتزع وجه الشبه من متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا
انتزع وجه الشبه من الاول في قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال ابرق القوم
اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين
وحكى ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت
لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اى تعرضت لهم فحذف الجار واوصل
الفعل فلما راوها اقشعت وتجلت اى تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه
من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطاء لوجوب انتزاعه من الجميع اى جميع
البيت فان المراد التشبيه اى تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور
الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اى بواسطة اتصال يعني باعتبار
ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مويس،

لان البيت مثل فى ان يظهر المضطر الكفتى الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم تفويته وبقى بحسرة وزيادة ترح فالباء فى قوله باشد البيت هى التى تدخل فى المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهورا فتمامه ثم انكانما يجرى مثل الباقى فى نظم التشبيه بالوجه العقلى اعم قلنا نعم قلنا اكل فان قيل هذا يقتضى ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احديهما لا يدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض فى البيت ان يثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مويس وكون الشى ابتداء الاجرام زائدا على الجمع بينهما وليس فى قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احديهما بالاخرى لانك لو قلت فهو يصفو ولم يتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء فى الصفا بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضى ربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المص وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب فى مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثانى انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقى فى افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة لم يتغير حال الباقى فى افادة معناه والله تعالى اعلم وقد مر ان وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع فى الثالث وهو اما حسى او عقلى او مختلف والمتعدد الحسى كاللون والطعم والرائحة فى تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلى كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اى نزو الذكر على الانثى فى المثل اخفى سفادا من الغراب فى تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف الذى بعضه حسى وبعضه عقلى كحسن الطلعة الذى هو حسى ونباهة الشان اى شرفه

واشتهاره الذى هو عقلى فى تشبيه انسان بالشمس واعلم انه الضمير للشان قد ينتزع الشبه اى التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اى تشابه وقد يكون بمعنى التشبيه كالشبه بالسكون وعند المحقق المراد هٰهنا ما به التشابه اعنى وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اى فى التضاد فان كلا منهما متضاد للاخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اى اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشىء مليح او تهكم اى تحريه واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع فى شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار فى فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجى فى علم البديع وليس فى قولنا هو حاتم اشارة الى شىء من قصة حاتم قال الامام المرزوقى فى قول الحماسى اتانى من ابى انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمى ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفى الجبن والجرأة وكذا بين البخيل وحاتم وح لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع فى التضاد اى فى ان كلا منهما مضاد للاخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم فى شىء وايضا ح لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه شبه لم يتأت لنا ان نقول فى التضاد او فى مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو اسد فى الجرأة وحاتم فى الجود ومعلوم ان الحاصل فى المشبه هو ضد الجرأة والجود وهو الجبن والبخل لكنا نزلناه منزلة الجرأة والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما فى الضدية كما يحصل فى الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه فى قولنا للجبان هو اسد انما هو الجرأة لكن باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام واداته اى ادات

التشبيه الكاف وكان قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا
اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه والشيء
لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اى
كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر
بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت وكاني قلت
والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر
جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين
ومثل وما في معناه كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يودي
معناها والاصل في نحو الكاف اى في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ
نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وماثل وشابه ان يليه المشبه به اما لفظا
كقولنا زيد كالاسد او كزيد الاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا
فان المشبه به هو مثل المستوقد اى حاله وقصته العجيبة الشان واما تقديرا
كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير او كمثل
ذوى صيب فحذف ذوى لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق
عليه لان هذه الضماير لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعنى عطفه
على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم
الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكاف في
الايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء
ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه اذا
كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد
صرح المص رحمه الله في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله
كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف
لان التقدير ككون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان ما
مصدرية والزمان مقدر كقولهم اتيتك خفوق النجم اى زمان خفوقه فالمشبه
به وهو كون الحواريين انصارا مقدر يلي الكاف كمثل ذوى صيب حذف لدلالة ما اقيم
مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى
للحواريين من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين
انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله
مثل كون الحواريين انصارا فتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا و
كذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين
بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح
العلامة قد رد قول هذا البعض بان الا بد ح لا تكون نظير القوله تعالى او كصيب
وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل
انه اوقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين
انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف
ومضاف اليه كما في قوله او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح في
توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه فاوقع التشبيه
اى تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد في التشبيه في قوله اوقع
التشبيه والمعهود تشبيه كون المؤمنين انصار الله بين اى دائرا بين كون
الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين
قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه
به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون
قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم
بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين
هم المومنون لانهم حواريو محمد صلى الله عليه وسلم اذ حواري الرجل صفيه
وخلصانه والله اعلم وقد يليه غيره اى قد يلي نحو الكاف غير المشبه به و

فعل عيسى مع ان المراد انصار الله
التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله
وبين

وقف

اذا كان المشبه به مركبا لم يعتبر عنده مفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو
قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب
لكنه معتبر عنده مفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة العجيبة الثاني نحو واضرب
لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه
الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه
حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل
من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فيطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر
ههنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله
او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب
فان الضمائر في قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا
طلب هذه الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لان ادعي الكيفية
المتنوعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتأتى به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله انما مثل
الحيوة الدنيا الآية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر
يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها
وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم و
فنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه ثم قيل
هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لايقال
ان المشبه به ليس ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم
تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بل
مجموع القصة المذكورة كما في قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب
الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي الصيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه
ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا
فليتأمل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف

فالمشبه

فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن
التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه وادعي انه مشابه للاسد مشابهة
قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت او خلت زيدا
اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقق
ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو هو بل يظن ذلك ويتخيل
وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك
وانما يدل عليه علمنا بان الاسد لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير
اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال
التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب
يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه
امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله
اي قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد انه
يقول ان الممدوح به قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا براسه
وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض آحاد النوع في
الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين
امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من
الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت دل
البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد
منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك
شبيه بحال المسك ويسمى مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف
على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب
باخر في السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال الا انها
مبينة او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان

كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اي في شدة السواد او تقريرها
مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقويته شانه كما في تشبيه
من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية
شانه ما لا تجد في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط
الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم
او كانه لا اخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق
عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر
وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب
ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذلك عن ذكره
وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه من
الاريحية ما يصادف من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب
جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو
اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة ان كلا من
الاربعة تقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما تقتضي كون المشبه به بوجه
الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا تقتضي كونه
في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا تقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اعرف كما اذا كان
الثوبان متساويين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار
حاله لا تقتضي كونه اتم بل هو تقتضي كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه
الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه
الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول
واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه
لزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خص هذه الاربعة بهذا الحكم قلت لان
التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية والاشهرية لصحة تشبيه

وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في
وجهه ولا هو اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة
الجامدة المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي اشهر بها وكذا في الاستطراف بل كلما كان
المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بادية هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا
المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه
واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان
امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول
ونحو تقرير الشيء بما يساويه التقرير الابلغ او في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه
جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف
الى الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه لصيرورته كالممتنع لمشابهته اياه او للوجه
الاخر اي نقلا لندرة حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه الى
المشبه لمثل ما ذكر اي ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون
عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف خاليا
عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بيان كلامه
وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا معه وجه
التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف
ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح والغرابة والندرة ليحصل الغرض
واما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد السكاكي
بجهة التشبيه المختص بوجه الشبه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه
وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان
الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون
المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص و
ان يكون اتم في وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند

السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان
امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه
او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما في
تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة
قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد
ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه
في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه اخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان
يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما
عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية في صفة البنفسج ولازوردية تزهو
قال الجوهري زهي الرجل فهو مزهو اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو
زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يعني بها الازهار الحمر الشبيه باليواقيت
كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف
الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها
عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد
ووجه اخر انه اراك شبها لنبات غض يرف واوراق رطبة من لهب نار في جسم
مستول عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل
النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به
وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه التشبيه وذلك في التشبيه المقلوب
وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كقوله اي كقول
محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته وهي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم نقل
غرة الشيء لاعزه واكرمه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة
اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح
بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه

١٦٩

كاملا في الكرم يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام
به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف و
يسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل اي هنا
احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه
الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في
التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه وهذا الكلام
محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد
على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من غير قصد الى
كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والاخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم
يوجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها
ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحق
الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري
ابالخمر اسبلت جفوني يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء في
ابالخمر للتعدية وليست زيادة على ما توهم ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد
التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والاخر ناقص فيلحق
به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر
التشبيه ايضا كغرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد
ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة
الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب
جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ادنى في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة
جملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشيء والقصد الى
ايهام في الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل
واللون او جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده او قريب منه في الاصل فان

العكس سيقم في التشبيه ومقاديد شي من ذلك لم سيتم فان قلت امتناع ترجيح احد
المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما
انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض من
الاغراض وسبب من الاسباب من غير قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه
الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك
التشبيه المبني في الاغلب على كون احدهما ناقصا والاخر زايدا في وجه الشبه هذا تمام
الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو انه تقسيما باعتبار
الطرفين واخر باعتبار وجه الشبه واخر باعتبار الاداة واخر باعتبار الغرض فذكر
هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار
طرفيه الى المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان
غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمراة بالباس للاخر في قوله تعالى
هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او
لان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع في الفضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان
قلت اليس قوله لكم ولهن قيدا للمشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف
الاشتمال والصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالـ
راقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شي والمشبه به
هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه
وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون
بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان
اي احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل فان المشبه
وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المراة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه
اي تشبيه المراة في كف الاشل بالشمس فان المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما
تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق

تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون لكل من المشبه والمشبه به هيئة
حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف قال ان
العرب تاخذ اشياء فرادى معزولا بعضها من بعض فتشبهها بنظايرها وتشبه كيفية
حاصلة من مجموع اشيا قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيا واحدا باخرى مثلها
ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه
بما يقابله من الطرف الاخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط
ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن
لكن اين هو عن التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملا القلوب سرورا وعجبا
من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد
لا يكون بهذه الحيثية في قوله وكانما المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة
منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف
من الدعوة لم يكن شيا وقد يكون بحيث لا يمكن الا بعيد لكل جزء من اجزاء الطرفين
ما يقابله من الطرف الاخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي
استوقد نارا الاية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي
لا يتكلف لواحد واحد شي يقدر فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه
المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه باطفاء
النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق من شبه الكفار
بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما نصبت الكفرة من
الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد
بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد
فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه
النهار المشمس بنهار من شقوق الشقيق والحوافر نابت على راسه شجرة اغصانها والفرق
بين المركب والمفرد المقيد احوج شي الى التامل فان المشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء

والتشبيه به وهو القول الفصل والمذهب الجزل وان جعلناهما من التفريق

اما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفى تشبيه الشقيق والشاة الجبلى هو
المجموع المركب من الامور المعدوده بل الهيئه الحاصله منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه
الشاة الجبلى من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا
بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمراة فى كف الاشل وجعل التشبيه فى قوله والشمس
من مشرقها قد بدت مشرقه ليس لها حاجب كانها بوتقه احميت يجول فيها ذهب ذايب
وقوله كان مثار النقع وكان اجرام النجوم وقوله فكانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب
ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئه حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه
المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المص اقرب واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اى قول
ابى تمام يا صاحبى تقصيا نظريكما اى ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا فى النظر يقال تقصيته
اى بلغت اقصاه كذا فى الاساس تريا وجوه الارض كيف تصور اى تتصور حذف احدى التائين
يقال صوره الله صورة حسنه فتصور تريا نهارا مشمسا قد شابه زهر الربى
اى خالطه زهر الربى خصها لانها انضر واشد خضرة فكانما هو اى ذلك النهار المشمس
مقمر اى ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذى اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها
من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا
يخلو هذا عن تسامح وايضا تقسيم اخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه
فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها
كقوله اى كقول امرى القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير
رطبا بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها العناب والحشف وهو ارداء التمر البالى شبه الرطب
الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئه
مخصوصه يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ فى اسرار البلاغه انه انما يستحق الفضيلة
من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا ان للجمع فايدة فى عين التشبيه او مفروق
وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم اخر واخر كقوله اى قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر
اى الطيب والرايحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف وروى اطراف البنان

عنم هو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعنى المشبه دون الثانى فتشبيه التسويه
كقوله صدغ الحبيب وحالى كلاهما كالليالى وثغره فى صفاء وادمعى كاللالى وان تعدد
طرفه الثانى يعنى المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اى قول البحترى بات نديما
لى حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اى الناعم البدن
عن لولو منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه
ثغره بثلثه اشياء وفى قول الحريرى يفتر عن لولو رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع
وعن حبب شبه بخمسه اشياء وفى كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان
المشبه اعنى الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانما فى بيت البحترى يدل
على انه تشبيه لا استعاره وسنسمع فى هذا كلاما ان شاء الله تع ومن تشبيه الجمع قول
الصاحب بن عباد فى وصف ابيات اهديت اليه اثنى الامير ابا نه نقل روحى
بروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الامانى وعهد الصبا
ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار
الطرفين اى التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات الاول تمثيل وغير
تمثيل والثانى مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل
وهما اى التشبيه الذى وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من
تشبيه الثريا والتشبيه فى بيت بشار وتشبيه الشمس بالمراة فى كف الاشل
وتشبيه الكلب بالبدوى المصطلى والتشبيه فى قوله تع مثل الذين حملوا التورية
الايه والتشبيه فى قوله كما فى قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت الى غير ذلك وقيده
اى المنتزع من متعدد السكاكى بكونه غير حقيقى حيث قال التشبيه متى كان وجهه
وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كما فى تشبيه مثل اليهود
بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب فى
استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقى بل هو عايد الى التوهم وكذا قوله
مثلهم كمثل الذى استوقد نارا الاية وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه

بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجري التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار
البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا لا يقال انه يتضمن
التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز ان يطلق اسم
التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا كما يقال ضرب النور مثلا للقران والحيوة
للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا
عن متعدد وعند السكاكي ما لا يكون وجهه منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه
الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم اخر
للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي فمن المجمل ما هو
ظاهر وجهه اي من الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه
خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم
متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل كما انها اي الحلقة المفرغة
متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة
مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لم يكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج
منها يكون طرفا ومقابله وسطا ذكر جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب
حين مدحت بنيها الكملة الكمل وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس
الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك انها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان
لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ
عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم وايضا منه اي من المجمل
وقوله منه دون ان يقول وايضا اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من
تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم
يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه الشبه نحو زيد
اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر
بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده

يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف
الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه الشبه كما مر ومنه قول النابغة
الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما
اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن بن سهل ستصبح العيس
بي والليل عند فتى كثير ذكر الرضا في ساعة الغضب صدفت اي اعرضت عنه ولم تصدف
مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك ريقه يقال
فعله في روق شبابه وريقه اي اوله واصابه ريق المطر وريق كل شيء افضله وان ترحلت
عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فايضة عليه اعرض او لم يعرض وكذا
وصف الغيث بانه يصيبك ان جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران
بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض
عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير اياديه للقصد وصل اليه ما
التي طلبت عنه او لم اطلب كالغيث وكانه تركه لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل
عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وهذا على
قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا مستلزما
له واشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه
ما يستلزمه اي التي الذي يكون وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل
في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل
الطبع لان المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي من خواص المطعومات قال السكاكي
وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع واذا له
انجذاب وينبغي ان يكون تركهم التحقيق في وجه التشبيه حيث قسموه الى حسي و
عقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعني ان ذلك التسامح
ناش عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا
هو الحلاوة مثلا وهذا امر حسي قطعا حملهم ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه التشبيه

منقسما الى الحسى والعقلى لصح قولهم وجه التشبيه ههنا هو الحلاوة التى هى من الامور المحسوسه
قطعا كذا ذكره الشارح العلامه وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه فى هذا الشاهد هو
الحلاوة لا يزيد على جعل وجه الشبه على التحقيق فى قولنا الخد كالورد فى الحمرة هو الحمرة التى
هى من الامور المحسوسه ايضا فكيف يكون الحامل على الشارح وترك التحقيق هو هذا دون
ذلك والذى يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكى ان تسامحهم فى تقسيم وجه الشبه الى الحسى
والعقلى وتسميه بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح فى تسمية ما يستلزم وجه الشبه
وجه الشبه وذلك لان وجه الشبه فى تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية
اللازمة للجزئية المحسوسه فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه فى مثل هذا حسيا فليتامل
وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اى التشبيه
الذى ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه فى بادى الراى اى
فى ظاهر الراى اذا جعلته من بدا الامر يبدو اى ظهر وان جعلته مهموزا من بدا بمعناه فى اول
الراى وظهور وجه التشبيه فى بادى الراى يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه
فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا يرى ان ادراك الانسان من حيث هو انه شى
او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق
لان المفصل يشتمل على المجمل وشى اخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه
فى التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى
التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقا وفلان لم يمعن النظر ولم يتمه وكذا
يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك فى المرة الثانيه ما لا يدرك
فى المرة الاولى او قليل عطف على امرا جمليا اى او يكون وجه التشبيه قليل التفصيل
مع غلبة حضور المشبه به فى الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين
المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشى مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما
لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز فى المقدار والشكل فانه فى وجه الشبه
تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة اى

ههنا

قوله

مطلقا

١٧٣

مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به فى الذهن مطلقا
يكون لتكرره اى تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير
منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اى كتشبيه
الشمس بالمراة المجلوة فى الاستدارة والاستنارة فان فى وجه الشبه تفصيلا ما
لكن المراة غالب الحضور فى الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل
اى وانما كان قلة التفصيل فى وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب
المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المودى الى الابتذال مع ان التفصيل من
اسباب الغرابة لان قرب المناسبة فى الصورة الاولى والتكرر على الحس فى الثانيه يعارض
التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضى سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه
به فيبقى وجه الشبه كانه امر جملى لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق فى
القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اى هو التشبيه
الذى لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور
اى لخفاء وجهه فى بادى الراى وعدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله
والشمس كالمراة فى كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد
عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع فى نفس الرائى للمراة الدائمة الاضطراب الا بعد
ان يستانف تاملا ويكون فى نظره متمهلا او ندور اى لندور حضور المشبه به اما
عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا
فيتحد حضور المشبه به مطلقا لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا
كاعلام ياقوت منشرة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا
كما مر اشاره الى ما ذكرنا من الامثله او لقلة تكرره اى تكرر المشبه به على الحس كقوله
والشمس كالمراة فى كف الاشل فان المراة فى كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس
لانه ربما يقضى الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مراة فى كف الاشل وانما كان ندور
حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه التشبيه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل

وجه شبه

اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه
فالغرابة فيه اى فى تشبيه الشمس بالمراة فى كف الاشل من وجهين احدهما كون التفصيل فى
وجه الشبه والثانى قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر فى اكثر من وصف
واحد لشئ واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر فى الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض و
عدم البعض كل من ذلك فى امر واحد او امرين او ثلثه او اكثر فلهذا قال ويقع التفصيل على
وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اى تعتبر وجود بعضها وعدم
بعضها كما فى قوله اى قول امرء القيس حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان
وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ فى اسرار البلاغه اعلم ان قولنا
التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا
وتفصل بعضها بالتامل من بعض وان لك فى الجملة حاجة الى ان تنظر فى اكثر من شئ واحد
وان تنظر فى الشئ الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على وجوه احدها ان تاخذ
بعضها وتدع بعضها كما فعل امرء القيس فى اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده
والثانى ان تنظر من المشبه فى امور لتعتبرها كلها وتطلبها فى المشبه به كاعتبارك فى
تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة
مخصوصة فى القرب ثم اعتبارك فى العنقود الملاحية مثل ذلك الثالث ان تنظر الى خاص
فى الجنس كما فى عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما يلبس فى كل حمرة قال
واعلم ان هذه القسمة فى التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقايقه لا تنضبط
وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله
اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الايه فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها
والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اى من البعيد الغريب دون القريب المبتذل
لغرابته اى لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا ممجوجة عليه الغالب ولا
يخفى ان المعانى الغريبة ابلغ واحسن من المعانى المبتذلة ولان نيل الشئ بعد طلبه الذ وموقعه
من النفس الطف وبالمسرة اولى وههنا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظماء

وبعض بعدم الظهور فى بادى الراى ما كان سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض
المعانى على البعض فان المعانى الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على اول ورده الى سابق
فيحتاج الى نظر وتامل وهل اخلى من الفكر اذا صادف نجاحا ونيا وطريقا مستقيما يوصل الى
المطلوب ويظفر بالمقصود والخفاء المردود والمعدود فى التعقيد هو الخفاء الذى سببه
سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف فى
التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اى قول ابى الطيب
لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس
قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة
دقة وخفاء لم يلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه فى البيت مكنى غير مصرح
وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اى لم يقابله ولم
يعارضه فى الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه ومثله قول الاخر ان السحاب لتستحيى
اذا نظرت الى نداك فقاسته بما فيها وقوله اى كقول الوطواط عزماته مثل النجوم
ثواقبا اى لوامعا لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط
المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان تقيد
المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودى او عدمى يدل عليه بصريح اللفظ او
سياق الكلام ومنه قوله فلم ى بدر يسكن الارض اى لو كان البدر يسكن الارض
وهذه القبة فلك ساكن اى لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار
الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اى التشبيه باعتبار
اداته اما موكد وهو ما حذفت اداته وهى تمر مر السحاب اى مثل مر السحاب ومنه
اى من المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح
تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اى على ماء كاللجين اى
الفضة فى البياض والصفا والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف
بالصفرة فذهب الاصيل صفرة الشمس فى ذلك الوقت بمعنى صفرة اصيله او مشبه

اصيل كالذهب قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب
الاصيل من قبيل لجين الماء وعبث الريح بالغصون عبارة عن ما للنهار اياها وخص وقت الاصيل
لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي لياليه اسحار وفيه هواجر كما خصلت
الشمس تعرا صالها هكذا يجب ان يفسر الذهب واللجين المذكوران اي في البيت لا كما سبق
الى بعض الاوهام القاصرة للبصائر الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني
الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء او ان الاصيل هو الشجر الذي له اصل
وعرق وذهبه هو الورق الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء وكل من هذين
الوجهين ابرد من الاخر او مرسل عطف على قوله اما موكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداته
وصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه
هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها الاداة التشبيه والتشبيه باعتبار
الغرض ما مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه
التشبيه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه الشبه في الحاق
الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه الشبه معروفه عند
المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد
ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع **خاتمة** في تقسيم التشبيه بحسب القوة
والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل
من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا وح فاما ان يكون المشبه
مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة
فالاداة اما مذكورة او محذوفة فصر ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار
اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان في الشجاعة او اختلاف الاداة
كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها
فانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط
وهذا هو المقصود في هذا المقام فلهذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار

ذكر اركانه كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام
لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة
اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته
فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار
عن زيد ثم اي الاعلى بعد هذه على ان ثم للتراخي في الرتبة حذف احدهما اي وجهه او اداته
كذلك اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار
عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في مقام الاخبار عن زيد ولا قوة
لغيره اي لغير المذكور ومما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة وكالاسد في
الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخريان
متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم
وجه الشبه من حيث الظاهر او بحمل المشبه به على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظاهر
فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخريين فلا قوة له
وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يخفى ان بعض هذه
الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لحمل المشبه
عين المشبه به من حيث الظاهر بقي ههنا بحث وهو الفرق بين قولنا لقيني اسد
يرمي ولقيت في الحمام اسدا وبين قولنا زيد اسد او اسد في الاخبار عن زيد حيث يعد
الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظ ذات قرينة
دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا
كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني
ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وح فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم
الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني من باب علمت والحال والصفة فالاصح انه
يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا
لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فموضوع الكلام في الظاهر

لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له
فيكون الاتيان بالاسد لاثبات الشبه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما
جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معنا
لشيء بل موضوع الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد
التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق في
ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احديهما تشبيها والاخرى استعارة هذا
خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني
ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي
راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم
المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى
استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كما
في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها
ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة
واما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تامل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك
تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم
الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول ادوات التشبيه عليه
فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك كان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار
فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير
لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك
بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلايم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا
تغيب قال الشاعر شمس تالق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن
دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن
الارض وكالشمس الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات الفلان

التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة
اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت
منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض
لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي
هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر
اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان يجيء فيه الى التشبيه
الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس
فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف
للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا
لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد
اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت
مجتلبا لاثبات التشبيه يتبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم
مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر
وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه
يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في
الجملة الا انه يكون متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد
او بخلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابت فدخول
كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تاملت وحققت سرّه
وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة
عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر
خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس
اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح
انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام

الحقيقة والمجاز اى هنا
نذكره فى اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى
بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثانى من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلى
انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما
من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع
له والمجاز على استعماله فى غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة على المجاز
ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال
على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له فى الجملة فالغرض الاصلى مناسب وتقييد
ان اللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما فى الاسناد والاكثر
ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعى او العرفى فالمقيد بالعقلى يتصرف الى
ما فى الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة فى الاصل
فعيل بمعنى فاعل من حق الشئ اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشئ اذا اثبته
نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة فى مكانها الاصلى والتاء فيها للنقل من الوصفية
الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول
فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجرى على موصوفه او لا نحو رجل
ظريف وامراة ظريفة واما على الثانى فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية
صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوى فيه المذكر
والمؤنث اذا اجرى على موصوفه نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على
موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيلة بنى فلان و
قتيلة بنى فلان ولا يخفى ما فى هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة
فى الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اى فى معنى وضعت تلك الكلمة له فى اصطلاح
به التخاطب اى وضعت له فى اصطلاح يقع به التخاطب فالجار والمجرور متعلق
بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل
الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له

ما استعمل فى غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك
فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل فى غير ما وضع له فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثانى
المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع له لا فى اصطلاح به التخاطب ولا فى غيره كالاسد فى الرجل
الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لم
يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله فى اصطلاح به التخاطب
عن المجاز الذى استعمل فيما وضع له فى اصطلاح اخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة
اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء فانها يكون مجازا لكون الدعاء غير ما
وضعت هى له فى اصطلاح الشرع لانها فى اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان
والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء فى اصطلاح اخر اعنى اللغة فان
قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق
الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصودة فى هذا
الفن لم يعرض الا لما هو الاصل اعنى الحقيقة فى المفرد والوضع اى وضع اللفظ تعيين
اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز
عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازى يعنى ان تعيين اللفظ المجازى
للدلالة على المجازى لا يكون وضعا لان دلالته انما تكون بقرينة فان قلت فعلى
هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على معنى بغيره لا بنفسه فان
معنى قولهم الحرف ما دل على معنى فى غيره انه مشروط فى دلالته على معناه الافرادى
ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى فى غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه
بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل على معنى ثابت فى لفظ غيره فاللام
فى قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذى هو فى الرجل وهل فى قولنا هل
قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو فى جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى
الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا فى الفهم دون المشترك اى فخرج المجاز
دون المشترك وهو ما وضع لمعنيين واكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين

المعنى ٤

لا دلالة على كل من المعنيين او اكثر بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض
الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز
الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه
ما دام منتسبا الى الوصفين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما
اذا خصصته باحد الوصفين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينصب
دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه
للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى
الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين
الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير المجموع
بينهما وكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على
ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى
هذا لا يتوجه اعتراض المص بانا لا نم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل
على انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على
الطهر بالتعيين بهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية
والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون
الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو سماها
موضوعة فالمجاز ايضا كذلك لان اسدا في قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة
الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى اللازم الذي هو معنى الكناية
ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال
معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة
لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني
يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية يكون المجاز داخلا
في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه يخرج من تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية

فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان
في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا غير صحيح لان الكناية لم يستعمل   ايضاح
في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز
ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجي لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية
ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد من العجائب في هذا
المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم
ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها
ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمص حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد
توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد
ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قابل يرى عنده هذا كلامه واقول لهفي كيف حل له ابطال
كلام المص بحمله على معنى هو بري عنه والعجب انه لم يتنبه ان المص ايضا فسر الوضع
بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله
ثم تاوله فما اليق بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فيقول
هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي
نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه
لهذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه
الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي
او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس
او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات
الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية يقتضي اختصاص دلالة اللفظ على
ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت
لذاته كدلالة الدخان على النار لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب
ان يفهم كل واحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد يفهم

من كل لفظ ان له لا فطا ولا تمتنع جعل اللفظ واسطة القرينه بحيث يدل على المعنى
المجازى دون الحقيقى لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا تمتنع نقله من معنى الى معنى اخر بحيث
لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثانى كما فى الاعلام المنقوله وغيرها من المنقولات
الشرعيه والعرفيه لما ذكر ولا تمتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان
والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لا يشك انه ان يكون المفهوم من قولنا
هو ناهل او جون اتصافه بالمتنافين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم
الواحد لا يناسب بالذات النقيضين او المتضادين لانه ممنوع وقد تاوله اى القول
بدلالة اللفظ لذاته السكاكى اى صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمه
علم الاشتقاق والتصريف من ان الحروف فى انفسها خواص بها يختلف كالجهر والهمس
والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضى ان يكون العالم
بها اذا اخذ فى تعيين شئ مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة
كالفصم بالفاء الذى هو حرف رخو لكسر الشئ من غير ان يبين والقصم بالقاف الذى
هو شديد لكسر الشئ حتى يبين وان لهيات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان و حرف
الفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما فى مسماهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين
مثل شرف وكرم للافعال الطبيعيه اللازمه وقس على هذا والمجاز فى الاصل مفعل
من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اى المتعديه مكانها الاصلى او الى المتعدية
الكلمة المجوز بها على يا معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلى كذا ذكر الشيخ فى اسرار
البلاغه وذكر المص ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى اى
طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار
التناسب فى تسميه شئ باسم يغاير اعتبار المعنى فى وصف شئ بشئ كتسميه انسان
له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب فى التسميه لترجيح الاسم على غيره
حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى به من غيره وفى الوصف لصحة اطلاقه ولهذا
يشترط بقاء المعنى فى الوصف دون التسميه فعند زوال الحمرة لا يطلق وصفه

باحمر حقيقه ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين فى الحقيقه والمجاز ليس لصحة تسميتهما
بهما بل لاولويته ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يتجه فى اعتبار تناسب التسميه
ان ينتقض بوجود ذلك المعنى فى غير ذلك المتن فالمجاز مفرد ومركب وحقيقه كل منهما
يخالف حقيقه الاخر فلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمه المستعمله فى
غير ما وضعت له فى اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينه عدم ارادته اى ارادة
ما وضعت له فاحترز بالمستعمله عما لم يستعمل فان الكلمه قبل الاستعمال لا يسمى مجازا كما لا يسمى
حقيقه وبقوله فى غير ما وضعت له عن الحقيقه مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله
فى اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت له ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع
له فى اصطلاح اخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا فانه
وان كان مستعملا فيما وضع له فى الجمله فليس مستعملا فيما وضع له فى الاصطلاح الذى به وقع
التخاطب اعنى اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغه فى الاركان
المخصوصه مجازا فلابد من العلاقه المعتبر نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح و
هو متعلق بالمستعمله فيخرج الغلط من تعريف المجاز كما يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب
لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقه وخرج الكنايه ايضا بقوله مع قرينه
عدم ارادته لان الكنايه مستعمله فى غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل
فى غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كنايه وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا
وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب فى معنى مجازى للموضوع له الاول مجاز فى اللغة
وفى الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصه
المشتمله على الدعاء فانه فى اللغه حقيقه فى الدعاء مجاز فى الاركان المخصوصه وفى الشرع
بالعكس ومنه ما غلب فى بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابه فاذا اطلقت
على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقه وباعتبار خصوصيته
الفرسيه والذبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغه اما من حيث العرف
فهو موضوع له ابتدا ورعايه معنى الدبيب انما هى لمجرد المناسبه فى التسميه فلا

يسمى

حتى يحمل الاول وهو فى اللغة حقيقة وفى المعنى الاول

للحقيقه فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد
فيه الدبيب وبخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ
على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة
ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع
على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقه والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين
ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين
ناقله اما الحقيقه فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغويه وان كان الشارع
فشرعيه والا فعرفيه عامه او خاصه وبالجمله ينسب الى الواضع واما المجاز فلان

وهذه التسمية باعتبار القياس الى الواضع

الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح
ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي
عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب
بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقه لغويه وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا
وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة
المخصوصه يكون حقيقه وفي الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمله
المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقه وفي الحدث يكون مجازا ودابة
لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقه في الاول مجاز في الثاني فما ذكر لفظه
النكرة مثال الحقيقه والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشاره الى المعنى الحقيقي
والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححه غير المشابهه بين المعنى المجازي
والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه
الاصلي كاسد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا ما تطلق الاستعارة على فعل المتكلم
اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه فح يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون
المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه
مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه والمشبه به مستعار منه ومستعار له

واللفظ اي اللفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة اللباس طلب عارية من المشبه به
لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة
للجارحة المخصوصه لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة
المخصوصه بمنزلة العلة الفاعليه لها وايضا بها تنظر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية
لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت يده لدي
ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد والقدرة اي كاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر
سلطان القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع
والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله عليه الصلوة والسلام المومنون تتكافأ دماؤهم
ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب
الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف
بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المومنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد
جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو مبني
على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق اسم
الاستعارة عليه محتمل من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم
والراوية في المزادة اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية
في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها لما ذكر للمرسل
عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة
يجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات
لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة
ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون
اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم
المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة وترتقي ما ذكروه
الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد ههنا تسعة منها ما سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة

والقدرة لعلاقة السببية الصورية واطلاق الراوية على المزادة لعلاقة المجاورة
فقال ومنه اى ومن المجاز المرسل تسميه الشئ باسم جزئه يعنى ان فى هذه التسميه
مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشئ عند اطلاقه على ذلك الشئ لا ان نفس التسميه
مجاز فى العبارة تسامح كالعين وهو الجارحة المخصوصة فى الربيئة وهو الشخص الرقيب
والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هو المقصودة فى كون الرجل ربيئه
لان غيرها من الاعضا مما لا يغنى شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد
فى الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلا لا يجوز
اطلاق اليد او الاصبع على الربيئه وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اى ومنه
عكس المذكور يعنى تسميه الشئ باسم كله كالاصابع فى الانامل فى قوله تعالى يجعلون
اصابعهم فى اذانهم من الصواعق والانامل جزء من الاصبع والغرض منه المبالغة كانه
يجعل جميع الاصبع فى الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اى ومنه تسميه
الشئ باسم سببه نحو رعينا الغيث اى النبات الذى سببه الغيث او تسميه الشئ
باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اى غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد فى
الايضاح فى امثله تسميه السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وطاهر انه سهو
من تسميه المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال فى تفسيره
اى الدية المسببه عن الدم او ما كان عليه اى تسميه الشئ باسم الشئ الذى كان هو
عليه فى الزمان الماضى نحو واتوا اليتامى اموالهم اى الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه
لا يتم بعد البلوغ او تسميه الشئ باسم ما يؤول ذلك الشئ اليه فى الزمان المستقبل
نحو انى ارانى اعصر خمرا اى عصيرا يؤول الى الخمر او تسميه الشئ باسم محله نحو فليدع
ناديه اى اهل ناديه الحال فيه والنادى المجلس او تسميه الشئ باسم حاله اى باسم
ما يحل فى ذلك الشئ نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله اى فى الجنة
التى تحل فيها الرحمة او تسميه الشئ باسم آلته نحو واجعل لى لسان صدق فى الاخرين
اى ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان فى الاخيرين نوع خفاء صرح فى

الكتاب فان قلت قد ذكر فى مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم
الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر فى
جميعها اللزوم بوجه ما اما فى الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف
المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة فان الاسد مثلا انما يستعقب الشجاع
لا الزيد او عمرو على الخصوص ولا شك فى انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما فى غيرها
فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما
ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له فى زمان سابق او لاحق
فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التى
اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقى فى الجملة فالذهن ينتقل من
المعنى الحقيقى اليه فى الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان يكون اللفظ
معنى لازما لمعناه الحقيقى ههنا اى معنى ينتقل الذهن من الحقيقى اليه فى الجملة ولا يشترط
ان يلزم من تصوره تصوره فاللزوم اما ذهنى محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم
الى اللزوم الخارجى بحسب العادة او بحسب الواقع وح اما ان يكون احدهما جزء الاخر
كالقران للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه فاللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما
فى الاخر كالحال والمحل او بسببيه احدهما للاخر او بمجاورتهما او بكون احدهما شرطا
للاخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا يشترط فى اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء
للكل كالرقبة والراس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا
يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان
بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان
بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الاخر فى الجملة وهذا
معنى اللزوم فى هذا المقام والاستعارة وهى ما كانت علاقته المشابهة اى قصد
ان الاطلاق على المعنى المجازى بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقى فاذا اطلق نحو المشفر
على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل فى الغلظ فهو استعارة وان

من ح

من غير فصل التشبيه على الانف من غير فصل التشبيه

اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه
فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون
مجازا مرسلا باعتبارين قد تقيد بالحقيقية وبهذا القيد يتميز عن التخييلية و
المكنى عنها وانما سمى حقيقية لتحقق معناها اى ما عنى بها واستعملت هى فيه حسا او عقلا
بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية
او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلى فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة
للمبالغة فى تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحسى كقوله اى قول زهير بن ابى سلمى لدى اسد
شاكى السلاح اى تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف
مقذف اى قذف به كثيرا الى الوقايع وقيل قذف باللحم ورمى به فصار له جسامة
وبالة تمامه له لبد اظفاره لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم
بالمبالغة القلم وهو القطع فالاسد هنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا
وقوله اى والعقلى كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اى الدين الحق وهو ملة الاسلام
وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح فى قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع
والخوف ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندى ان
يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون
وتغير ورثاثة هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية
يحتمل ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه قال شبه ما غشى الانسان والتبس به
من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذى غشيه يحتمل ان
يريد به الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة
الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكى وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث
عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المص فالاستعارة ما تضمن تشبيه
معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا يتناول
قولنا ما يتضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه

اى رجل شجاع

شئ به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ورايت به اسدا لانه اذا كان معناه عين
المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه
على ان ما فى قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى
الاستعارة وغيرها واسد فى الامثلة المذكورة ليست بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له
وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسدا فى نحو قولنا زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل
فى معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما فى رايت اسدا يرمى بقرينة حمله على زيد
ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كالاسد
فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد فاوقعت
اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بحذف
اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد
مستعملا فى معناه الحقيقى واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد
ظاهر وتحقيق ذلك انا اذا قلنا فى نحو رايت اسدا يرمى ان اسدا استعارة فلا نعنى
انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة له عليه وانما نعنى انه استعارة
عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا
المشبه واستعملنا المشبه به فى معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه
به فى مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد على وفى الحروب
نعامة اى مجترئ على صائل وكقوله والطير اغربة عليه اى باكية وكقوله عليه السلم
مم بدا على من سوابع وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه
عليه كما نقلناه عن عبد القاهر وكذا الكلام فى لقيت اسدا اى شجاعا كالاسد
واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتى بوجه الشبه نحو رايت اسدا فى الشجاعة
ونحو قوله ولاحت من بروج البدر بعدا بدور يزتجها الكتان ففيه اشكال لان
ترك المشبه لفظا وتقديرا واجرا اسم المشبه به عليه يقتضى ان يكون هذا استعارة
وذكر وجه الشبه يقتضى ان يكون تشبيها اى رايت رجلا كالاسد فى الشجاعة

ولاحت من تصور مثل بروج البدر في البعد فيهما بمانع كما ذكره صدر الافاضل في ضرام
السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان
يكون محذوفا جزء كلام كما في قوله تعالى صم بكم عمي او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في
قولنا رايت اسدا شجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على
ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد اخر الليل واعلم من ذلك ما يشعر به كلام صاحب
الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما
لرجل وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب
التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور
ولا بمقدر ويمكن النقض عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان تكون مستعملة
في غير ما وضع اللفظ له وعلامته انه يصح وقوع اسم المشبه موقعه ولا يفوت
الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان يقال رايت رجلا شجاعا وهذا
ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المومن والكافر
لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون منه حلية تلبسونها ينفي عنه فقصد
التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك
العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد
قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس
الى ان الايتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة
ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي
كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز
لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع
له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كالاسد مثلا في قولنا رايت
اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع

عليه

وليس باستعارة

يعني

١٨٢

ولا لاعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق
الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة نعم يكون استعماله في المشبه استعمالا
في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا
وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه
فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ
انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال
قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا
لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا بحث يشتبه على كثير
من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا
بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشاؤه عدم التفرقة بين ما يقصد
باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في
بحث التعريف باللام اشارة الى الحقيقة وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر
عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس
المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان جواب لما استعمالها
اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت
له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك
لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكان الاعلام المنقولة كيزيد
ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم
المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله
اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى
مفعولين كان بمعنى صير وتفيد اثبات صفة لشيء [illegible] لا تقول جعلته اميرا الا اذا
اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه
بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد

وقف

مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل
الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي وههنا اى ولان اطلاق
اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب
في قوله اى قول ابي الفضل بن العميد في غلام قام على راسه يظلله قامت تظللني اى توقع
الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب [illegible]
يا عجبا ومن عجب شمس اى انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا
انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا
تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اى ولهذا صح النهي عن
التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع
ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره
عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع
اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن
ورد بان الادعاء اى رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه
به لا يقتضي كونها اى كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بانها
مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان
دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما
المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك
الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف
وهو الذي له تلك الجراءة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ
الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع
له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا
يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة
عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما

فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن
المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه
ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التاويل ونصب القرينة على ارادة خلاف
الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تاويل
وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة
من قرينة مانعة من ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر
بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في
ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى
فيها اى في الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر
والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في
الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا
فلا جهة لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما
المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل
الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه و
الصدق كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار
لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون اى الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي ادخال
المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته
الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول الافراد الا
اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن
الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة فح
يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتاول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان
ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا
او غير متعارف وبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف

هو ع
في جنس المشبه

قرينتها

وهو سيف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون
استعارة عن رايت اليوم حاتما وقد يبينها اى قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لابد
له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رايت اسدا
يرمي او اكثر اى امران او امور يكون كل منها قرينة كقوله فان تعافوا اى تكرهوا العدل
والايمانا فان في ايماننا نيرانا اى سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل
والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب الشرط تحاربون
وتلجاون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوط بعضها ببعض يكون الجميع
قرينة لا كل واحد وبهذا يظهر فساد تقرير صحة كونه قسما لقوله او اكثر كقوله اى قول البحترى و
صاعقة روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدا موصوف بقوله من نصله
اى من نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي من انكفاء اى انقلب والباء في قوله بها
للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها على ارؤس الاقران من خمس سحايب
اى انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحايب اى يصبها على اكفائه في الحرب
فيهلكهم بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغة جمع
القلة والكثرة يستعار للاخرى لما استعار السحاب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة
وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد
الانامل وظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحاب الانامل وهي اى الاستعارة تنقسم
باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر
غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما
اى اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في اومن كان ميتا فاحييناه اى ضالا
فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على
طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المص
ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الموت للضلال فليست من هذا القبيل
اذ لا يمكن اتصاف شيء بالضلال والموت وانما قال نحو احييناه في اومن كان ميتا فاحييناه

هنا

١٨٥

باب

الهيئة على ما مر والاذاقة لا يلائمه ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها
بذلك الاثر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس الجوع والخوف
والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان
البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه الاية ان في اللباس للجوع
استعارتين احديهما تصريحية وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف
من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير والاخرى ما يدرك من طعم المر
والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار
للمنية فلا يكون تجريدا والثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين
اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار
ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك مجاورت
اليوم بحرا ذا خواص تلاطم الامواج وقد يجتمعان اى التجريد والترشيح كقولك لدى اسد
شاكي السلاح هنا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد
اظفاره لم تقلم هنا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعني الاسد الحقيقي
والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد والجمع بين التجريد والترشيح لاشتماله على تحقيق المبالغة
في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار
منه تحقيق لذلك وتقوية ومبناها اى مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه وادعاء
ان المستعار له عين المستعار منه لا شيء شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار
له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اى قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن
يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علوه ويصعد حتى يظن
الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال
ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا انه قصد ان يتناسى
التشبيه ويصر على انكار [illegible] فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان
لهذا الكلام وجه ونحوه اى نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه

ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اى عن التعجب
في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي
عنه وجه كما سبق الا ان مبنى التعجب على عكس مبنى النهي عنه فان مبنى التعجب اثبات
وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومبنى النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه
ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اى المشبه
به مع الاعتراف بالاصل اى المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه
به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه اصل ايضا من جهة ان الغرض
يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي وفيهم من استبعد تسمية المشبه
اصلا والمشبه به فرعا وزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو
غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه ويبطل ما ذكرنا لفظ المفتاح
وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على
الفرع كما في قوله اى قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء
حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع اليها اى الى الشمس الصعود و
لن تستطيع الشمس اليك النزولا وبحث تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجه
فمع جحده اولى هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اى فالبناء على الفرع مع جحد الاصل
كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام
خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد
واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اى في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اى بالمعنى
الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا
من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه اشاره الى الغاية
الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين
من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على
الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في امر

صريح في الايضاح ويدل عليه

١٨٦

اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد
وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك
كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب
في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال
على هذه الصورة في تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع
من عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد
على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه
بالكلية كما هو طريق الاستعارة ويمتاز عن التشبيه وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير
تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بانه يقال له تشبيه تمثيل
او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون
غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك
وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة
للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك
لعلاقة بين المعنيين فاذا كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة
كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض
منه اظهار التحزن والتحسر فتخصيص المجاز المركب بالاستعارة وتعريفه بما ذكره عدول عن
الصواب ومتى فشا استعماله اى استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك اى على سبيل
الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي سمي مثلا ولهذا اى ولكون المثل
تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان تكون
لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به
بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون
اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان
اللفظ الذي يخص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه

ذكره

وقف

تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيا
ضيعه قبل ذلك نقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في
امراة واما ما يقع في كلامهم من ضيعت اللبن بالصيف على لفظ التكلم فليس بمثل بل
هو ماخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال نحو
او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله تع مثلهم كمثل
الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله تع ولله المثل الاعلى اي الصفة
العجيبة وكقوله تع مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجايب
قصة الجنة العجيبة **فصل** في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية قد اتفقت الاراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان
استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين الذين يطلق
عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام
القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجي بيانهما والثالث ما اورده المص
ولما كانا عند امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في
ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي يطلق هي عليها فقال
قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه
فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اضمر انه
لا يخرج من ثمانيه باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه
المصطلح وقد سبق ان المراد غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك
التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون
هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه
المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما
يدل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة
ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه

ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض
لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه
الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعنى
الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه
ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضا
ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه
المشبه بها وهو سهو منه هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية
وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الاخر تحكم ومما يدل على ان
الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تع واعتصموا
بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد
او هو ترشيح لاستعارة الحبل لما يناسبه وحاصل اعتراض المص مطالبة بالفرق
بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في
التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن
اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه
به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا يتلاطم
امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم
الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة لعدم صحة اضافتها الى المنية
فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زايدا عليها قلنا فرق بين
المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب
منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه وعني بالمكني عنها اي اراد السكاكي
بالاستعارة المكني عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به
المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع
بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيا غير السبع اليها اي الى المنية فقد

المشبه

قرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع

ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية
لا ينفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل
الاستعارة ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكني عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة
بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت
لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه صرحا بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به الاخر
وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضع له بالتحقيق واضافة
نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني
تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها
الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له في دفع الاعتراض فان قلت انه قد
ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة
تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه والكلام ان يكون احدهما شيئا غيره وفي
الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعتبار فالحقيقة اكمل من التصريح
باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها
بمسمى المشبه فكما ندعي هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل كما مر حتى
يتهيا لنا التفصي عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة
الهيكل المخصوص كذلك ندعي هنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب
تاويل وهو ان يدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين
متعارفا وغير متعارف ثم يذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان
يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيا
لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع
ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير
تاويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى
الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق

استعمي
اعتبر للمشبه ذلك الامر الذي يخص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه الشبه
ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين
احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه
في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي واذا المنية انشبت
اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني
اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنه الحيل وروي انه هلك
لابي ذؤيب في عام واحد خمسة بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة
منها هذا البيت ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع
وروي ان الحسن بن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية يعوده فلما راه معاوية
قام وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه
الحسن رضي الله عنه على الفور واذا المنية انشبت البيت شبه في نفسه المنية
بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا
بقيا على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه
اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة
بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله كما في
قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه
الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت
لها اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم
وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعمل
في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس
هو له وهذا عقلي كما في اثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ويتلازمان في الكلام
اذ لا يتحقق احدهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة

النفوس

حقيقتان مستعملتان

بلغ

بيان

وهو ان يكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فاذا يعقل المصنف فى مثل قولنا اظفار المنية

الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول فى قوله م ا رعكن لحو فابى اطولكن

يا ترشيحا للمجاز اعنى اليد المستعملة فى النعمة فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير

الاستعارة بالكناية شئ لا مستند له فى كلام السلف ولا هو مبنى على مناسبة لغوية

وكانه استنباط منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور فى كلام السلف

هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه والمقصود بقولنا

اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولنا رايت

اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى

المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه

هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف

فى قوله تعالى الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه حيث قال شاع استعمال النقض

فى ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات

الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر

الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شئ من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه

نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح

فى ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنه

قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية

بل قد تكون استعارة تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجئ الكلام

على ما ذكره السكاكى واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية و

انما دل على ان فى قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما لم يثبت له

بناء على تشبيهها بالسبع الاظفار وهى السبع وهذا وتسميته فى التخييلية

وذلك انه قال فى اسرار البلاغة الاستعارة على ضربين احدهما ان يكون للفظ المستعار

الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رايت اسدا اى رجلا شجاعا

بعد تسليم تحقق هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه لا يكون الحواله كن

١٨٩

والثانى ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شئ يشار اليه

فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت

بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا من غير ان يشير الى معنى فيجرى عليه اسم اليد ولهذا

لا يصح ان يقال اذا صحت بشئ مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد

وانما يتاتى بيان التشبيه فى هذا بعد ان تغير الطريقة فيقول اذا اصبحت الشمال والحلة

قرة نابيرها فى الغداة شبه المالك تصريف الشئ بيده فتجد التشبيه المنتزع لا يلفاك

من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذى اليد من الاحياء

فتجعل للمستعار له اعنى الشمال مثلا ذا شئ وغرضك ان تثبت له حكم من يكون له ذلك

الشئ وقال ايضا لا خلاف فى ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شئ الى شئ اذ ليس

المعنى على انه تشبيه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا

قوله صحا القلب عن سلمى واقصر باطله وعرى افراس الصبا ورواحله

اى صحا عن الصحو خلاف السكر عن قلب القلب من سلمى

واقصر باطله يقال اقصر عن الشئ اذا اقلع عنه اى تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب

اى اقصر هو عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه بمعنى تركه بحاله

وعرى افراس الصبا ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده

تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهى التى سماها السكاكى

الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل بعد حملها على التحقيق ينفى الاستعارة بالكناية

ضرورة فانه لم يرد اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان

يركبه زمن المحبة من الجهل والغى واعرض عن معاودته فبطلت الآته اى الآت

ما كان يركبه وكذا الضمير فى معاودته فشبه زهير فى نفسه الصبا بجهة من

جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها اى من تلك الجهة الوطر فاهملت الآتها

اطفارا فعلى تفسير ما لا يتم به ويركب من الآته الصعبة فيه غير مبال بهلكة

ولا محترز عن معركة فهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية فاثبت له

بمعنى بعد ان شبه الصبا بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعنى

الافراس والرواحل استعارة

الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل

تخييلية فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوا

وصبوا اى مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال الصبى صبا

اى لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اراد نحوا

اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء

اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تاخذ في اتباع الغى الا اوان الصبى وعنفوا

ان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فيكون الاستعارة اعنى استعارة

الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا

اذا اريد بها اسباب اتباع الغى ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة

والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المص

في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك ... فقال

فصل عرف السكاكى الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت

له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع

عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوى لكونها مستعملة

في غير الموضوع له الحقيقى فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز

عقلى بمعنى ان التصرف في امر عقلى وهو جعل غير الاسد اسدا فلان اللفظ مستعمل فيما وضع

له فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اى انما وقع الاحتراز بهذا

القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول

المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف

فمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة ... عنه القيد ...

من غير تاويل وهذا هو المعنى الصحيح ... في التحقيقية

قاصر عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن ... لها

مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا تسميها حقيقة بل مجازا لغويا

بناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل والظاهر ان

قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن

الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام

عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما

وضعت لا في الجملة وان اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين ولو كان

نكيف يخرج بقوله من غير تاويل فليتامل وعرف السكاكى المجاز اللغوى بالكلمة

المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع

حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة

متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اى المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة

موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة

تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها

اللغوى فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كانت هذا القيد بمنزلة قولنا في

اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح واولى وادل على المقصود اقامة المص مقامه

فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة

عن ارادته اى ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى السكاكى بقيد التحقيق

اى قيد الوضع في قوله في غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة

التي هي مجاز لغوى على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم

يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير

ما وضعت له وهذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق

احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز من خروج الاستعارة لا

طرادة فعلى تفسير ... يكون لا زائدة ... في قوله تم لئلا نعلم وقال ايضا وقولي

استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة

فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الصلوة

وصلاة الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احتراز عن خروج نحو ذلك اذا اتفق او نحو ذلك وبما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل وهذا نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال وقولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينه ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع في تعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينه فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقه بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك فقوله ليحترز عن كذا وكذا مما يتعجب منه تسامح واجيب بان الاعم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة استعمال الا بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد بان منها متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف ليتعين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام وورد ايضا انه اذكر بان تقييد باصطلاح به التخاطب او ما يودي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقه ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من ان الاستعارة مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقه على ما نص في التحصيل اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يكن بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح الاول وقيل هي الكلمة المستعمله فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة

الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقه ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقه لكنه اكثر من ذكر فيه ذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقه غير مقصودة بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع بلام العهد اعني من هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعه له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك يلزم ايضا حتى يفيد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة لم بالوضع الذي فيه وقع التخاطب ولا يكفي فساد التعريف سوى هذا بل الجواب ان الامور التي تختلف باختلاف الاضافات لا بد في تعريفها عن التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن اليه من الفهم لكونه اضافيا كما حذفه جميع المنطقيين من تعريفات الكليات الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد ايضا قد تكون حقيقه ومجازا لكن بحسب وصفين وكما مر فالمعنى ههنا الى ان الحقيقه هي الكلمة المستعمله فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعه له اي مع قطع النظر عن امر اخر لا سيما ان تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى مثل ما يقال ان الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد وح يخرج عن التعريف الصلوة اذا استعمله الشارع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعه للدعاء والا لما احتاج الى القرينة بل من حيث انها لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول ولا الاصل ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى ان الكلمة المستعمله في غير ما هي موضوعة له فعلى تقدير انه غير ما هي موضوعه له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا المجاز تركه في تعريف الحقيقه دون

المجاز فليتأمل واعترض ايضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلابد من التقييد
بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يصح بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ
لا منصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط ... اشارته الى كتاب
حيث تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة ... بالفرس
معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع
الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه
فاستعارة والا فغير استعارة وعرف السكاكي الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه
وتريد به اي بالطرف المذكور الاخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس
المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس
الاسود فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية
اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فاثبت لها ما يخص المشبه به اعني
السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس
والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع مثلها في انه كما ينبغي كما هو شأن العادة
فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما
مالك لها والاخر ليس بمالك ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك
مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه بالمشبه به مستعارا
له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو ... له
والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في مناسبة التسمية ...
بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجي من كلامه ما ينافي جميع ذلك ففي الجملة قد وقع
منه خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح
بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه
به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقيه وتخييليه ...
الى ما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر

فتثبت لها

فسماها اخرى وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقية بما تم
اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة
كما في قولك ارالك ... رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم
الاستعارة ... بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى
صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم
للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد
لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود
اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من
الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها
ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون
ابيض وقد لا يكون وهما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز
المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان
المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة
وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن
للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى
حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ...
انه ليس ... قسمة واجيب بتنوع اخر الاول ان الكلمة قد يطلق على ما يعم المركب ايضا
... فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه
نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير
ذكر قرينة مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك
نظرا الى تفسير السكاكي الكلمة بما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالتحقيق
... لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي
والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي

مورد

وضعا نوعيا على ما بين في علم الاصول الثاني انا لا نم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو
استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما
في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه يقع
استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المص حيث ادعى استلزامه التركيب ولا
يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس هنا عبر عن المشبه به بمفرد والمجاز في مفرد من مفرداته
بل في نفس الكلام حيث استعمل في غير معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب
فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء
او تقييدها او اقترانها بالف شيء لا يخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة هنا هو التقدم
المضاف الى الرجل وهذا في غاية السقوط المقترن بتأخر اخرى والمستعار له هو التردد
فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا عمن
هو غاية في الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى
مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني
صورة تردد من تقوم ليذهب فانه يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر
اخرى وهذا ظاهر على من له مسكة من علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة
التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة
لا يشوبها شيء من التحقق العقلي والحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية
انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها
بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع
للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية
صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليه اي على ذلك المتوهم في التخييلية
التي هي مثل صورة الاظفار لفظة الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد تم [illegible]
اطلاق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو [illegible] صورة

عند

شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية فالتخييلية عنده
لا يجب ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة
بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح بان التشبيه
ليكون استعاره في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المص انه بعيد جدا
اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فزعم السكاكي
انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكني عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها
بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المص انه لا دليل له فيه لجواز ان
يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء
اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى
المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا
ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ
على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اي اخذ على غير الطريق
لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليه حاجة وقد يقال
ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية
لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي
في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي
ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب
والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة
وعند استعمالها الوهم متخيلة ويخالف تفسير التخييلية تفسير غيره لها اي غير
السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل لبيد للشمال يدا وجعل الهذلي للمنية
اظفارا فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل [illegible] الصورة توهمية متوهمة تشبيها
باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في
غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هي اثبات اليد للشمال قال الشيخ عبد القاهر

ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناها الموضوع له [illegible]

الاحلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء
اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا لا يقال انما يتحقق
معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون الجمهور لان الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه
معناه لما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى مع جعل التي للشمال غير تمام
تشبيه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خص التفسير المذكور بغير التخييلية
يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية من
اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو
الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير التشبيه ما ليس لها وهو الاظفار
والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير
معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة
التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي ثم القول باجماع
على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعي اجماعهم على خلافه
ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم
مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في
كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية
التي هي المشبه ما يخص بالسبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار
الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من
الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا
معنى وهمي شبيه بالتجارة واخر شبيه بالربح ليكون استعمال التجارة والربح بينهما
استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما
يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح
يعبر عنه بلفظ المشبه به كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع

قسم

١٩٤

الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله
في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتامل وبالجملة ان كل احد يعرف
ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة
وعلى هذا يندفع ما قيل فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما
قيل المراد به المشبه به السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو
السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه
الذي هو المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف
الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها
موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في قولنا انشبت
المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق
بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور
وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت
منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد
السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله باعتبار الاول على سبيل الحقيقة
بخلافه لاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من
حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه
كلامه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكني عنه بذكر رديفه
والمنية مستعار له والحيوان المفترس المستعار منه على ما سبق والسكاكي حيث
فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث
جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة
بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في بحث
الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير
ذلك من الامثلة وفي اخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل

مثل

على ما فهموه

الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اى ذكر المنية استعارة
بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدرى اعنى
استعمال المشبه فى المشبه به ادعاء فتوافق كلامه فى بحث الاستعارة بالكناية وح
يندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكى رد الاستعارة التبعية وهى ما يكون فى
الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اى قرينة التبعية
استعارة مكنيا عنها وبجعل الاستعارة التبعية قرينتها اى قرينة الاستعارة المكنى منها
عنها على نحو قوله اى قول السكاكى فى المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة
بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففى قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت
استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة
فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة
وهكذا فى قولنا نقريهم لهذميات يجعل الهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات
المشتهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا
القياس فى سائر الامثلة ففى قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن
استعارة عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة بالكناية
وكذا فى قوله ولاصلبنكم فى جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن
الظروف والامكنة واستعمال فى قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم
قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية
يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط
لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكى بانه ان قدر التبعية كنطقت
فى قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم تكن استعارة
تخييلية لانها اى التخييلية مجاز عنده اى عند السكاكى لانه جعلها من اقسام
الاستعارة المصرح بها التى من اقسام المجاز المفسر بذكر المشبه به وارادة المشبه
الا ان المشبه فيه يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة

وهمية محضة واذا لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة
للتخييلية لوجود المكنى عنها فى مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية ح و
وجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اى عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية
بط بالاتفاق والا اى وان لم تقدر التبعية التى جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة
بل قدرها مجازا فيكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لانه مجاز ضرورة
ان العلاقة بين المعنيين هى المشابهة ولا نعنى بالاستعارة سوى هذا فلم يكن
ما ذهب اليه السكاكى من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره غيره اى غير
السكاكى من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر اخر الامر الى القول
بالاستعارة التبعية حيث لم يتات له ان يجعل نطقت فى قولنا نطقت الحال
بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة فى الفعل لا تكون الا تبعية و
ما يقال انه مجرد كون العلاقة هى المشابهة لا يكفى فى ثبوت الاستعارة بل انما يكون
اذا كانت جلية مع قصد المبالغة فى التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع فمما
لا ينبغى ان يلتفت اليه وذكر من له حذاقة فى غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المص
الاول ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست
فى نطقت بل فى الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله فى المفتاح لا ينفك المكنى عنها
عن التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المص فاذا قلنا لسان الحال ناطق
واردنا باللسان الصورة التخييلية للحال التى هى بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من
استعارة المتكلم للحال فههنا استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت
الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح
بالمشبه به فى نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكى والعجب ممن توهم
ان هذا الكلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظر فان قلت ان اراد بالاتفاق على
استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكى فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه
لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى والذين ينقضون

منها

بالكناية

بعض

انا التخييلية

١٩٥

وقف

عنه اقتران في الهما استعارة بالكناية وتشبيها بالجبل والنفص استعارة لا بطال النهد
وهو امر محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينه الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقيه لا تخييليه
وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكني
عنها عن التخييله انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل يوجد التخييله
بدونها كما ذكر في اظفار المنيه التشبيهه بالسبع وهي توحد بدون التخييله كما صرح به
في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكني عنها اما امر مقدر وهمي كالاظفار في اظفار المنيه
ونطقت حين نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والهزم
في هزم الامير الجند قلت يصلح ابطالا بكلام المص لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح
بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي يشبهه بالنطق كما ذكر
في الاظفار وهذا قوله بالاستعارة التبعيه نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب
المشتمل على المكني لتبعيه الى التركيب المشتمل على المكني عنها اذا اعتبر في المكني عنها و
التخييله تعبير المص مثلا في نطقت الحال بكذا بجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة
بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييله ويكون نطقت حقيقيه مستعمله في المعنى
الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعيه وكذا يمكن ذلك
على مذهب السلف ايضا لما مر من ان التخييله عندهم حقيقه كيد الشمال واظفار المنيه

فصل في شرايط حسن الاستعارات حسن كل من الاستعارة التحقيقيه
والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه
شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في
باب التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان
لا يشم رايحته لفظا اى وبان لا يشم كل من التحقيقيه والتمثيل رايحة التشبيه
من جهة اللفظ وهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة
وذلك لان اشمامهما رايحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به والحاتم به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به

١٩٦

٤٦ يم

اقوى في وجه الشبه وذلك لان في تشبيه صدغيك بالمسك فما عن التشبيه نقصان بالك
ومن نعم ان من شرايط حسن كل منهما ان يكون مطلقه غير معقبة بصفة او تفريع كلام ملايم
لاحد الطرفين فقد اخطاء لان الترشيحيه من احسن انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصه الحسن
بالنسبة الى الترشيحيه كما مر ولذلك اى ولان شرط حسنه ان لا يشم رايحة التشبيه
لفظا يوصى ان يكون الشبه بما به المشابهة بين الطرفين جليا او بسبب عرف او اصطلاح
خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اى تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده و
اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير الغازا اذا روعي شرايط حسن الاستعارة
واما اذا لم يراع كما لو يشم رايحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في
التحقيقيه رايت اسدا واريد انسان ابخر وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة
واريد الناس من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفايق تجدون
الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة والراحلة البعير الذي يرحله الرجل جملا كان او ناقة
يريد ان المرضى المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف
مفعول بان لتجدون وليست مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل
المائة غير موجودة فيها راحلة او هي جملة مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا
لان كل ما يتاتي فيه الاستعارة التحقيقيه او التمثيل يتاتى فيه التشبيه وليس كل ما يتاتى
فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة التحقيقيه والتمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه
خفيا فيصير تعمية والغازا وتكليفا بما لا يطاق كما في المثالين المذكورين ويتصل به
اى بما ذكر من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه
اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه
وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي
نور ولا تقول كان في قلبي نور وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول
كاني في ظلمة والاستعارة المكني عنها كالتحقيقيه في ان حسنها برعاية جهات حسن
التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييليه حسنها بحسب حسن المكني عنها لانها لا يكون

نشير

الا تابعة للمكنى عنها عند المص وليس بها فى نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن
متبوعها واما صاحب المفتاح فلم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب
حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقل تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن
ماء الملام ولقايل ان يقول المكات التخيلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه
فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر فى التحقيقية والمكنى عنها

فصل اعلم ان الكلمة كما توصف فى المجاز لنقلها عن معناها الاصلى كذلك توصف
به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلى الى غيره وقد عيان المفتاح ان الموصوف بهذا النوع
من المجاز هو الاعراب وهنا طرف فى الحذف كالنصب فى القرية والرفع فى ربك لانه
قد نقل عن محله اعنى المضاف واما فى المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه
وهو قد صرح بان الجر فى ليس كمثله مجاز والمقصود فى فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول
لكنه قد حاول التنبيه على الثانى اقتداء بالسلف واحتنابا بتضييع السامع عن الزلق
عند اتصاف الكلمة بالمجاز الاعتباد فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها
الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اى تغير اعرابها
من نوع الى اخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تع وجاء ربك واسال القرية
والثانى مثل قوله ليس كمثله شئ اى جاء امر ربك لاستحالة مجئ الرب واسال اهل القرية
للقطع بان المقصود سوال اهل القرية وان كان الله تع قادرا على انطاق الجدران ايضا
قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع فى غير
هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها
فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسال القرية عن
اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى
اثمارك فالحكم الاصلى لربك والقرية هو الجر وقد تغير فى الاول الى الرفع وفى الثانى
الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله شئ فالحكم الاصلى لمثله هو النصب لانه
خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفى ان يكون

شئ مثله تع لا نفى ان يكون شئ مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زايدة ويكون من
باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفى للشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم
كما يقال ليس لاخى زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخى زيد من اخ هو زيد
فنفيت هذا اللازم والمراد نفى ملزومه اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ
اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله لازمه مثل والمراد نفى مثله تع اذ لو كان له مثل لكان
هو مثل مثله اذا التقدير انه موجود والثانى ما ذكره صاحب المفتاح لكشاف وهو انهم قد قالوا
مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا
الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون
قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فح لا فرق بين قوله ليس كالله شئ
وقوله ليس كمثله شئ الا ما تعطيه الكناية من فايدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد
وهو نفى المماثلة عن ذاته ونحو قوله تع بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير
تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيا اخر حتى انهم
استعملوها فيمن لا يد له فذلك يستعمل هنا فيمن له مثل ومن لا مثل له فان كان الحذف او
الزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما مر فى قوله تع او كصيب من السماء اى كمثل ذوى
صيب وقوله فبما رحمة من الله اى فبرحمة فالكلمة لا يوصف بالمجاز اى قال صاحب المفتاح
ورايى فى هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما فى التعدى عن الاصل الى غير
الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحذف فيما ملاله لكن العهدة فى ذلك على السلف وفيه
نظر لانه ان اراد بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له فى ذلك سواء كان
على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انه قسم من اقسام المجاز اللغوى المقابل
للحقيقة المفسر تفسيرا بينا وله مثلية فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون
المجاز مستعملا فى غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم فى تعريفاته كما فى التعريف الذى
نقله السكاكى عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له فى وضع واضع لملاحظة بين
الثانى والاول وظاهر انه لا يتاتى ولهذا النوع من المجاز لانه مستعمل فى معناه الاصلى والله

يدخل في تعريف السكاكي ايضا واما تسميتهم المجاز الى هذا النوع وعينى لمعناه انه يطلق عليهما
كما يقال للمستثنى متصل ومنقطع فلا معرف للسكاكي ههنا لايتعرف والله اعلم به الكناية في
اللغة مصدر لقولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح
تطلق على معنيين احدهما معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر الملزوم وارادة اللازم
مع جواز ارادة الملزوم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ
وهو الذي اشار اليه المص بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته
معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني
طول القامة مع جواز ان يراد حقيقته طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز
من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة
طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا
رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز
قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء
اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم
معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو
ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة تبعا
ويهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان
طويل النجاد ان يراد طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى
الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط
وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر
من المفتاح تصريح بان المراد بالكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة
المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها معا والاول
الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية يشتركان في كونهما
حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المص انها تخالف المجاز

فلوم

نجاده مع ارادة طول

من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى
تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه
التوفيق بين كلامي المص ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة
ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينهما وبين المجاز من هذا الوجه اي من
جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى
بلفظ هو لازم الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اي
فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى
الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز
من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن
الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما
لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا
دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل
عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى اعم ولو سلم فليكن المجاز ايضا كذلك
وح اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق
الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى
الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح
يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال من الملزوم
الى اللازم فان قيل مراده بان اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط
لها دونه قلنا لا نم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده
على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا يجوز ان يكون اللازم اخص
كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف
ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين
كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية ثلاثة اقسام

المعنى

الاول اى القسم الاول والثانيت باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعنى الاولى من الكناية
المطلوب بها غير صفة ولا نسبة منها اى من الاولى ما هى معنى واحد وهو ان يتفق فى
صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها
الى ذلك الموصوف كقوله والضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم
القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هى مجموع
معان وهو ان يؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر ليصير جملتها مختصة بموصوف
فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حى مستوى القامة عريض الاظفار و
يسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اى شرط هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنها
ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكى الاولى اعنى ما هى معنى واحد
قريبة والثانية اعنى ما هى مجموع معان بعيدة وقال المص وفيه نظر ولعل وجه
النظر انه فسر القريبة فى القسم الثانى بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة
بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التى هى معنى واحد والتى
هى مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حى مستوى
القامة عريض الاظفار الى شىء ثم منه الى الانسان والجواب ان القريب هنا باعتبار
آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف
فى التساوى والاختصاص والبعيد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية الكناية
المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك
وهى ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المط بواسطة فقريبة
والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة
طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعنى قولنا طويل نجاده
وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شىء من التصريح وفى الثانية
تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع
مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد

طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد
الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفى الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان
طويلا النجاد والزيدون طوال الانجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير
الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المتسبب مع انها فى المعنى عبارة عن السبب
اعنى المضاف اليه لكونها جارية على المتسبب فى اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفى المعنى
على صفة له فى نفسه سواء كانت هى الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه
يتصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اى شيخ وكثير الاخوان
اى متفق بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح
هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها
كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض
من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها
لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها فى المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار
الضمير العائد الى المسبب انما هو لمجرد امر لفظى وهو امتناع خلو الصفة عن معمول
مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على
تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم
الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد
لكن فى الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى
امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا فى بادى النظر
وبهذا امتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة
خفية عن هذه الكناية اعنى قولنا عريض القفا قال المص وفيه نظر بل هو كناية بعيدة
عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع
فى ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المط وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر
كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المط بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان

بالكناية قد يكون هو كذلك فما يكون الوصف فيها المقصود المعترح وقد يكون ما هو كناية
عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها
بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد
الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها اى من كثرة الاحراق وكذا في كل ضمير في منها
عايد الى الكثرة الى كثرة الطبايخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع اكل ومنها الى كثرة الضيفان
بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسايط وكثرتها
يختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من
ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اى اثبات امر لامر او نفيه
عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد
بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اى قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة
اى كمال الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص
ابن الحشرج بهذه الصفات اى ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر ام لا فترك التصريح
باختصاصها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول اى او غير
القول ومنصوب معطوف على مفعول ان يقول اى وان يقول نحو قولنا انه مختص
بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة او معناها والاسناد ومعناه مثل
ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل
السماحة وابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به في امثلة
القسم الثاني باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف او ضميره في قولنا طويل النجاد
وكذا في كثير الرماد وغيره كذا في الخلخالي يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا
هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها اى جعل تلك الصفات
في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة تتخذه الروسا المضروبة عليه
اى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين فافاد اثبات
الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه

بكسر الضاد

الا ترى ان طول القامة المكنى عنه
بطول النجاد مضاف الى ضميره
في قولنا طويل نجاده ومسند الى
ضميره مع

اى عن قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به
ضمير ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت
المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم
من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني طويل نجاده بناء على
ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان ثمة
طول النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة واذا صرح
باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر
طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين
فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا
باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى فان
قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا بكثرة الرماد
في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان
احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية
اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني
والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين
المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي
وهو غير مذكور في الكلام وكما يقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد
تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كني عن
الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور
عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف
او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال واذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني
مساويا للثالث من غير عكس فافهم والعرض التي بالضم ناحية من اى وجه جئته
كما نظرت اليه عن عرض وعرض اى من جانب وناحية قال السكاكي الكناية

وذكر في شرح المفتاح انه قال تتفاوت ويقال
يتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة
ينقسم لان التعريض وامثاله ما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب
للعرضية التعريض اى الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان
المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه
وكانما شرت به الى جانب وتريد به جانبا اخر ومنه المعاريض في الكلام ومنه التورية
بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان
تذكر شيئا يدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه
امال الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما تريده وقال ابن الاثير
في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع
بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي
او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله
انى محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى
من عرض اللفظ اى جانبه ولغيرها اى والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين
اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح
هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء الحقيقة
اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل
الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها هو ان قلت الوسايط بلا خفا
كما في قوله او ما رايت المجد القى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي
والتعريض قد يكون مجازا كقولك اذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه
اى لا تريد المخاطب وان اردتهما اى المخاطب والانسان الاخر معه جميعا كان كناية لانك
اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اى
في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب
وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور

في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون
على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد يكون شابهة للمجاز كما
في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعماله اثناء الخطاب فيما هي غير موضوعة له وليس
مجازا اذ لا يتصور فيها انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية
فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس كناية
اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب
اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من
غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية
كما صرح به المص وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا اذيتني فستعرف كلام دال
على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء
فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت
به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا
وتقديرا كان مجازا والله اعلم فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية
ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء
ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم
وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة
التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من
الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتخييلية التمثيلية لان التخييلية والمكنى
عنها ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة
والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه
يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا على قولنا
رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في
الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات تلك المساواة له

لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة
لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات كثرة القرى لهم لم يفده الثاني واعترض المص
بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه
في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للرائي شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا
كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيده شجاعة دون شجاعة الاسد
فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه
ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب
في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد
لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا
في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المص بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من
هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا
فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد
وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى ونفيه مع انا قاطعون بان المفهوم
من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل
على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد
في الشجاعة ان المساواة في الاول يعلم من طريق المعنى وفي الثاني من اللفظ قلنا لا يتغير
حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى اخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه
بكثرة الرماد فهكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعله اسدا وهذا
صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المص كثيرا ما يغلط في استنباط المعنى من عبارات
الشيخ لافتقاره الى تامل وافر والله اعلم هذا اخر الكلام في علم البيان والله المشكور على
نواله وهو المسئول لاتمام القسم الثالث بالنبي واله الفن الثالث علم البديع وهو علم
يعرف به وجوه تحسين الكلام اى يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة
ووجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله ويتبعها وجوه

اخر تورث الكلام حسنا وقبولا وقوله بعد رعاية المطابقة اى مطابقة الكلام
لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اى الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان
هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر
على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني بتحسين الكلام ولا يجوز ان يكون
المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد
وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله
بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما يتبين
في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يخرج منها ح بعض ما يتبين من
المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي
اى وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اى راجع الى تحسين المعنى بحسب الاصالة والا
وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين ما اللفظ ولفظي اى راجع الى اللفظ كذلك وبدا
بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها
فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى
الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين متضادين اى
معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين
المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك
وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا
او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم
والملكة او تقابل التضايف وما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون
ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم
رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اى لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت
من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر

بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعمال والتزام تنتهيه النفس وتجتذب اليه فكانت اجد
في تحصيله واعمل ومن نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هنا ثلثة
اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من
كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم
والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع
بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو
قوله تعالى ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس
واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر
في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق اللون الواحد
ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من
اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام
في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها اي لتلك
الثياب الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم
قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فقد جمع
لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول
الجنة وما في هذا البيت من الكناية فقد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان ولا
يخفيه الا من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر العيش
الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى
لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان
الذي هو صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق
شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية
واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة
لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل

والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه
يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار
يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين
يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك
الخزاعي
المشيب براسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب
لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكا ويسمى الثاني
ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا
لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه
اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما
برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة
ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب
فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق
خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يحكى من الامثلة
يخص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين
ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك كمقابلة الاثنين بالاثنين نحو
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين
لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا
واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب
ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى و
اما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا الا
مقابلة الاتقاء والاستغناء بينها بقوله المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كانه
استغنى عنه اي عما عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق
فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان

المقابلة قد تركب من الطباق وقد يتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة
الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشقاوة والرحمة وزاد السكاكي في
تعريف المقابلة قيدا اخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما
واذا شرط ههنا اي فيما بين المتوافقين والمتوافقات امر شرط ثمه اي فيما بين الضدين
او الاضداد ضده اي ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء
والاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى
مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب
فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم
يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه اي من المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب
والتوفيق والايتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة
بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للاخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون
ما يجمع بين الامرين نحو والشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو
قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اي المحنيات من عطف العود
وعطفه حناه بل الاسهم مبرية اي منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع بين القوس
والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسمعيلي
الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق
اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر الماثور منذ قديم احاديث يرويها السيول
عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر
الماثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم
مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر
كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله
كف الممدوح على ما ادعاه الشاعر ومنها اي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه
الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو

لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب
كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون
خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت
العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل
ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد
عليه حكمه وهو العزيز اي الغالب من عز يعز اذا غلب ثم وجب ان يوصف بالحكيم
على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله
اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة
فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين
يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو والشمس والقمر بحسبان
والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له
ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا
للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب
كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط وحرف يكون محتدا ولم
يكن بدال يوم الرسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة على
الرهط في البيت السابق يجل عن الرهط الاماني غادة لها من عقيل في ممالكها رهط
والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة والانحناء وليس
المراد بها الحوت على ما توهم ورداء اسم فاعل من ردأته اذا اصبت ردءه وكذلك
دال اسم فاعل من دلا الركائب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم
من المطر وقوله يوم الرسم صفة داء والمعنى تجل هذه الحبيبة عن ان تركب
النوق التي هي في الضمر والانحناء كالنون يركبها الاعرابي لزيارة الاطلال فيضرب
بينها اذ لا حراك بها من شدة الهزال بل ان مراكب هذه الحبيبة سمان ذوات
اسنمة ففي ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها

للمناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذي على لونه وفيه
خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او
متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها
طرزا من البرق كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل
اي لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخزوز جمع خز وتطرزت اي اتخذت الطراز
والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم
الثوب وكقول ديك الجن احل وامرر وضر وانفع ولن واخشن ورش وابر وانتدب
للمعالي اي كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق لينا لمن
يلاين خشنا لمن يخاشن ورش اي اصلح حال من يختل حاله وابر من برى القلم نحته
اي افسد حال المعادين وانتدب اي اجب للمعالي واجبها يقال ندبه لامر فانتدب
اي دعاه له فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة
والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي من المعنوي
الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع الذي
يرصد ليثب والرصد القوم يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث
ويسميه بعضهم التسهيم ايضا وبرد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز
من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه
فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل
فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو اخر كلمة من البيت او الفقرة
اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز في الارصاد بالنسبة
الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب
تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف
الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك
لقضي بينهم فيما فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان الروي النون لربما توهم

ان العجز ههنا فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم و
حرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو
لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى
وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي
كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي من المعنوي المشاكلة
وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير
تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت
عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا
من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى
نجد مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه قلت اطبخوا لي
جبة وقميصا اي خيطوا اذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام
ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثاني
وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا امنا بالله وما انزل الينا
الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة
الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ
مؤكد لامنا بالله اي تطهير الله تعالى لان الايمان يطهر النفوس فيكون امنا مشتملا على تطهير
الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا
لمضمون قوله امنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لامنا بالله ثم اشار الى
بان المشاكلة وقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل
فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم
في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل
الواحد منهم بولده ذلك قال الان صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا
امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا

اذا كان الخطاب في قوله قولوا آمنا للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان
المسلمين أمروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبّر
عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه
القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر
ذلك لفظا وهذا كما يقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الكرام
ويحسن اليهم فيعبّر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في
المقال ومنه اي من المعنوي المزاوجة وهي ان تزاوج اي يوقع المزاوجة على ان الفعل
مسند الى الضمير المصدر كما في قولهم قد حيل بين العير والنزوان بين معنيين في الشرط والجزاء
اي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على كل منهما معنى رتب
على الآخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها فلج بي الهوى ولزمني
اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي ينم حديثه ويزيّنه فصدقته فيما افترى
على فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء
في ان يرتب عليها اللجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها
تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في
الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان
معناها ما ذكرنا لا ما سبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين
في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي
ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم على اجلسته
فانعمت عليه ومنه اي من المعنوي العكس والتبديل وهو ان تقدم جزء في الكلام على جزء
آخر ثم يؤخر ذلك المتقدم عن الجزء الآخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا
هو ان تقدم في الكلام جزء ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة
المص فيصدق على مثل قوله وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر سريع
الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه

منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك نحو عادات السادات سادات العادات
فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه
العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على
العادات ومنها اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت
ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس
فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان لفعلين في جملتين ومنها اي ومن الوجوه ان يقع بين
لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد وقع العكس بين هن وهم حيث
قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن من هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع
بين طرفي الجملة كما قلت طويت لاحراز الفنون ونيلها رداء شبابي والجنون فنون فحين
تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنه اي من المعنوي الرجوع
وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير
قف بالديار التي لم يعفها القدم وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول
الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار
لنكته وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش كانه اخبر اولا بلا علم بتحقق ثم رجع اليه
عقله وافاق بعض الافاقة فتدارك فنقض كلامه قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح
والديم ومثله فافنانا الدهر لا بل اهله ومنه اي من المعنوي التورية ويسمى الايهام
ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة
خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو
الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به
شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي
تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظه قبله نحو
والسماء بنيناها بايد فانه اراد بايد معناها البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم
المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول

القاضي ابي الفضل عياض يصف ربيعا بارد اوالغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدى
والحمل يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدى
في اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلايم المعنى
القريب الذي ليس بمراد اعني الرشاء حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدى والحمل وقد يكون كل
من التوريتين ترشيحا للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم
لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فان
قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان
الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع
ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه
مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل
للتثنية من ضيق العطن والمسافرة من علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها
بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة
او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل للمفردات حقيقة
او مجاز وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلا
واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلايل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة
فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع
للجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد يجري المصنف في جعل الايتين من
التورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي من المعنوي الاستخدام و
هو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع
الى ذلك اللفظ معناه الاخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما احد المعنيين
ثم يراد بالاخر اي بالضمير الاخر معناه الاخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه
وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت
الثاني كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانح وضلوع

اراد باحدى الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالاخر وهو
المنصوب في شبوه النار اي اوقد وا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا
ومنه اي من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد
من المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من احاد هذا
المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر
اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر الاول من اللف والثاني للثاني وهكذا
على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله
ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من
فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما
ان يكون الاول من النشر للاخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب ويسمى
معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال
لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو نقا
من الرمل شبه به الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب
كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر
المتعدد على سبيل الاجمال نحو قالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان
الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم
ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وذلك ان يحمله قول الفريقين فانه
قوله قد لف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح
لف بين الفريقين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به
صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على
متعلق بواحد وبمتعلق باخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان
هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او القولين
اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق قوله وكل قول الى من يقوله للعلم

بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست
النصارى على شئ وقالت النصارى ليست اليهود على شئ وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب
وعدمه وههنا نوع اخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر
ما لكل ويؤتى بعد بذكره ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما
مفصل وثانيهما اخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما يقول ضربت زيدا واعطيت عمرا
وخرجت من بلد كذا للتاديب والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد
منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد
بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف
الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم
ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة
عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة للامر بمراعاة العدة
ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اى
ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي
الى تبينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه
جعل الاول من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه
وجعل ولتكبروا الله علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكره في تفاصيل المعللات فما ذكره
في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر
امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشئ من العلل المذكورة
بل هو توطيه وتمهيد لتفرع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه وينبه
بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان
المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة
عدة ما افطر ليصوم في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضا فصار
المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم

كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من
العلل راجعا الى واحدة من هذه الثلثة وقد قيل ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة
شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة ايام الافطار
في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر
مع انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة
الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اى من المعنوى الجمع وهو
ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة
الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب
والفراغ والجدة اى الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا ووجدا وجدة اى
استغنى مفسدة للمرء اى مفسدة اى داعية الى الفساد ومنه اى من المعنوى
التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اى قول الوطواط
ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين هي عشرة الاف درهم
ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اى ومن المعنوى التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه
على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم
عنده اعم من اللف والنشر ويمكن ان يقال ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس
في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده
عليه فليتامل فانه دقيق كقوله اى قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اى ظلم يراد به الضمير
راجع الى المستثنى منه المقدر العام اى لا يقيم احد على ظلم يراد به الا الاذلان
هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعنى لا يقيم في اللفظ وان كان في الحقيقة مسندا
الى العام المحذوف عير الحي العير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد هذا
اى عير الحي على الخسف اى الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا اى الوتد
يشج اى يدق ويشق راسه فلا يرثي اى لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد
ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت

هنا وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا
يتحقق التعيين وح يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا م التساوى بل في حرف التنبيه
ايماء الى ان القريب فيه اقل والله تعالى ينقل الى التنبيه ما يكون اشارة الى العير الحى ولو سلم فسواء
جعلت هنا اشارة الى العير الحى وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما في الباب ان
التعيين يحتمل ومثل هذا ليس من اللف والنشر فليتامل ومنه من المعنوى الجمع مع التفريق
وهو ان يدخل شيان في معنى وتفرق بين جهتى الادخال كقوله اى قول الوطواط فوجهك
كالنار في ضوئها وقلبى كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم
فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب فيه من جهة
الحر والاحتراق ومنه اى من المعنوى الجمع والتقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه
او العكس اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اى الجمع ثم التقسيم كقول
ابى الطيب حتى اقام اى الممدوح وهو سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسليط
عداها بعلى فقال على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة موضع من بلاد
الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون
الياء وهى متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعنى قاد المقانب
يعنى قاد العساكر حتى اقام حول المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد
جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشتمل النهب والقتل والسبى وغير
ذلك ثم قسم في البيت الثانى وفصله فقال للسبى ما نكحوا والقتل ما ولدوا والمعنى
يقتل من نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا
لان في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالات بهم حتى كانهم ليسوا من
جنس ذوى العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف
منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال فقد جمع فيه ارض العدو وما فيها في كونها خالصة
للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رايناه من نسخ ديوان ابى الطيب وما وقع
عليه الشرح موافقا لما اورده المص وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبى ما نكحوا ابيات

ح-٩

تميم والثانى كقوله اى التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا
عدوهم او حاولوا اى طلبوا النفع في اشياعهم اى اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اى
غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهى الطبيعة والخلق فاعلم
شرها البدع اى جمع بدعة وهى في الاصل الحدث في الدين بعد الاكمال والمراد
حين استحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها قسم في البيت الاول صفة الممدوح
الى ضر الاعدا ونفع الاولياء ثم جمعها في الثانى في كونها سجية حيث قال سجية تلك
منهم ومنه اى من المعنوى الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما
مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلثة كقوله تعالى يوم يأتى اى يأتى الله اى امره او
يأتى هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب
او شفاعة الا باذنه اى باذن الله تعالى كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن
وهذا في موقف وهذا قوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف اخر
والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اى من اهل الموقف
شقى وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين
شقوا ففى النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين
فيها ما دامت السموات والارض اى سموات الاخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة
للابد وهو عبارة عن التابيد ونفى الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح
كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففى
الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ
اى غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا
ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة
يعنى ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من
انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها
واجل وهو رضوان الله عليهم وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله

ح

كما ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا
فى النار وهنا كاف فى صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل فى وقت ما يكفى
صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثانى معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها
وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتابيد من مبدأ معين
كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذا ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم
باعتبار تشرفهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصى فقد جمع الانفس
فى عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة فى سياق النفى تعم ثم فرق بان اوقع التباين
بينها بان بعضها شقى وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقى وسعيد اذ الانفس واهل الموقف
واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب
النار بقوله فاما الذين شقوا الى الاخر وقد يطلق التقسيم على امرين اخرين احدهما
ان يذكر احوال الشئ مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اى قول ابى الطيب
سأطلب حقى بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء
وثباتهم على القاء اذا لاقوا اى حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا
الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا اشتدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل
اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثانى استيفاء
اقسام الشئ كقوله تعم يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا
واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما
ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث
لان سياق الاية على انه تعم يفعل ما يشاء لا ما يشاءه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتى
هى من جملة ما لا يشاءه الانسان اهم لكنه لجبر تاخير الذكور عرفهم لان فى التعريف
تنويها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا
الجنسين حقهما من التقديم والتاخير فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقدم الاناث لم يكن
لتقدمهن بل لمقتض اخر ومنه من المعنوى التجريد وهو ان ينتزع من امر ذى صفة

امر اخر مثله فيها اى مماثل لذلك الامر ذى الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف فى تلك
الصفة مبالغة لكمالها فيه اى لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة فى ذلك الامر ذى الصفة حتى
كانه بلغ من الاتصاف لتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف اخر بتلك
الصفة وهو اى التجريد اقسام منها ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم لى من فلان صديق
حميم فى الصحاح حميمك قريبك الذى تهتم لامره اى بلغ فلان من الصداقة حدا صح
معه اى مع ذلك الحد ان يستخلص منه اى من فلان صديق اخر مثله فيها اى فى الصداقة
ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سئلت فلانا
لتسئلن به البحر بالغ فى اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا فى السماحة وزعم بعضهم
ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف المضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا
لقيت من لقائه اسدا او الغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا
لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير فى مثل قولنا لى من فلان صديق
حميم لفوات المبالغة فى تقدير حصل لى من حصوله صديق فليتامل ومنها ما يكون
بدخول باء المعية والمصاحبة فى المنتزع نحو قوله وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت
وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه
لما اصابها من شدايد الحرب تعدو اى تسرع بى الى صارخ الوغى اى مستغيث فى الوغى
وهو الحرب بمستلئم اى لابس لامة وهى الدرع والباء للملابسة والمصاحبة
مثل الفنيق وهو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه
وارسله اى تعدو بى ومعى من نفسى لابس درع لكمال استعدادى للحرب بالغ فى اتصافه
بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول
فى فى المنتزع منه نحو قوله لهم فيها دار الخلد اى فى جهنم وهى دار الخلد لكنه
انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة فى جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة
فى اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اى قول قتادة بن مسلمة
الحنفى فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوى اى تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة ورو

وقف

نحو العالم فالظرف منصوب بارحل نبزو غزوة او اموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان اموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه استزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد في البيت نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والتحسر في قوله اقول لها اذا جشاءت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اي يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفي عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية بمن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه ان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما براسه ويكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا اخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى كانه انتزع من نفسه شخصا اخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا يكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج

الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان استعمل جمع القلة اعني الجفنات الاسياف وذكر وقت الضحى وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن و يفيض او نحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمص اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها لتتعين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف فرسا له بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء في الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الاخر في طلق واحد بين ثور ونعجة يراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق ولم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا ونعجة في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد في قوله يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار

وعليه بيت السقط تجاركبا وافراسنا والازاد وكادوا ان ينجحوا الرحالا ومنها ما يتضمن
نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها الضمير للجياد اي
عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤسها عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا
هو نوع من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع
من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان يسير
عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخال
ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني
يصف طول الليل يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي يوقع
في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدابها
الى الشهب لطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا
وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل
والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه
اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام
وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما الهة الا
الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما
عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفي التمثيل بالاية رد
على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القران وكانه اراد بذلك ما يكون
برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا يحتمل النقيض
بوجه ما والاية ليست كذلك لان تعدد الالهة ليس بقطعي الاستلزام الفساد
وانما هو من المشهورات الصادقة وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى
النعمان بن المنذر وقد كان مدح الجفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت
فلم اترك لنفسك ريبة من يريب الانسان ويقلقه واراد بها الشك وليس
وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت

قد بلغت عني خيانة لمبلغك الواشي اغش من غش اي اخان واكذب واللام في لئن كنت موطية
للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب
واراد به الشام مستراد اي موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومذهب من راد الكلأ
وارتاد ومذهب ملوك اي في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم في
اموالهم واقرب كفعلك اي يجعلون لي حكما في اموالهم ويقربونني ويرفعون المنزلة عندهم كما
تفعل انت في قوم اراك اصطفيتهم واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا يعني
لا تلمني ولا تعاتبني على مدح الجفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد
احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن احسن الي وهذه
الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي
بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم ايضا ذنبا لكن اللازم باطل
فكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس الاقتراني قوله نعم هو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده
وهو اهون عليه اي الاعادة اهون واسهل عليه من البدء وكل ما هو اهون عليه
فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وقوله نعم حكاية عن الخليل لا
لا احب الافلين اي القمر آفل وربي ليس بآفل فالقمر ليس بربي ومنه اي من المعنوي
حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي اي
بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا لما في نفس الامر يعني يجب ان لا
يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم
التصرف فيه كما يقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان
هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم انه سمع
ارباب المعقول يطلقون الاعتباري على ما يقابل التحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب
ان يكون جميع اعتبار العقل غير مطابق للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التي
ادعى لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى
اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اي قول

ابى الطيب لم يحك اى لم يشابه نائلك اى عطاءك السحاب وانما حمت به اى صارت
محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اى فالمصبوب من السحاب
هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة فى العادة وقد
علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اى لتلك الصفة علة
غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هى المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا
يكون من حسن التعليل كقوله اى قول ابى الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقى اخلاف
ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اى قتل الملوك اعداءهم انما يكون فى العادة لدفع مضرتهم
حتى تصفو لهم مملكتهم عن منازعهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه
ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب
غدت الذئاب ترجو ان تتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة فى وصفه بالجود
ويتضمن المبالغة فى وصفه بالشجاعة على وجه تخييلى اى تناهى فى الشجاعة حتى ظهر
ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان تنال من
لحوم اعاديه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف فى القتل طاعة للغيظ الحنق اى ليست
قوته الغضبية متصفة بزيادة الافراط ويتضمن ايضا قصور اعاديه منه وفرط امنه
منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية اى الصفة الغير الثابتة التى اريد
اثباتها اما ممكنة كقوله اى قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى
حذارك اى حذارى اياك انسانى اى انسان عينى من الغرق فان استحسان اساءة
الواشى ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشى
وان كانت ممكنة عقبه اى عقب الشاعر استحسان اساءة الواشى بان حذاره اى
حذار الشاعر منه اى من الواشى نجى انسانه اى انسان عين الشاعر من الغرق اى فى
الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا
البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا فى هذا المعنى فترجمه ولو لم يكن نية الجوزاء
خدمته لما رايت عليها عقد منتطق من انتطق اى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب

يقال لها نطاق الجوزاء فيه للجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره
المص وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون
نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليه ورؤية عقد النطاق عليه اعنى الحالة
الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا
من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق
صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد
اخطا مرتين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان ينكر وانكاره بل هو محسوس اذ
المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المص قد صرح فى الايضاح بخلاف
ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو فى البيت مثلها فى قوله تعالى لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا اعنى الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على
الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نية خدمة الممدوح اى دليلا عليه كما ان
انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد
كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما فى الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد
يقصد كونها علة للعلم به كما فى الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت
نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق
دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا
يخلو عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس
ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اى بحسن التعليل ما بنى على الشك ولكونه مبنيا
على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه
كقوله اى قول ابى تمام كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة
الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اراد ترقا بالهمزة فخففها اى ما تسكن لهن مدامع
والضمير فى تحتها للربى فى البيت الذى قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا
بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعنى ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود

وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب
بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهما تبكى عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن
وهب طللان طال عليهما الامد درسا فلا علم ولا نضد لبسا البلى فكانما وجدا بعد
الاحبه مثل ما اجد وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا اراد بحبيب نفسه
ولا ادرى فى هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة
وهو قوله الا ان صدرى من عزاى بلاقع عشية شاقتنى الديار البلاقع وفى بعض النسخ
من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير فى تحتها للديار والبلاقع
وكان نفس ابى تمام هو الحبيب الذى فقدته السحاب فى تلك الديار ومنه اى من المعنوى
التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اى اثبات ذلك الحكم لمتعلق له اخر
على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل
كقوله اى قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت عليهم السلام احلامكم لسقام
الجهل شافية كما دماؤكم تشفى من الكلب الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث
للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذى ياكل لحوم الناس فياخذه من ذلك شبه جنون
لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعنى انتم ارباب العقول
الراجحة وملوك واشراف وفى طريقه قول الحماسى بناة مكارم واساة كلم دماؤهم
من الكلب الشفاء فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء
دمائهم من داء الكلب ومنه اى من المعنوى تاكيد المدح بما يشبه الذم وهو النظر فى
هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك فى غير المدح والذم ويكون من
محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعنى ان امكن
لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة
فى تحريمه ولم يتم تاكيدا للشى بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من
صفة ذم منفية عن الشى صفة مدح لذلك الشى بتقدير دخولها فيها اى دخول
صفة المدح فى صفة الذم كقوله اى قول النابغة الذبيانى ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم

بهن فلول اى كسور فى حدها والواحد فل من قراع الكتائب اى من مضاربة الجيوش فالعيب
صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح وهو ان سيوفهم ذوات فلول اى كان فلول
السيف عيبا فاثبت شيا منه اى من العيب على تقدير كونه منه اى كون فلول السيف
من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط
المذكور وهو اى هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة
فهو اى اثبات الشى من العيب فى المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى
يلج الجمل فى سم الخياط فالتاكيد فيه اى تاكيد المدح ونفى صفة الذم فى هذا الضرب
من جهة انه كدعوى الشى ببينة لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شى
من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل فى مطلق
الاستثناء هو الاتصال اى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير
السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه
وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر فى اصول الفقه واذا كان الاصل
فى الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شى و
هو المستثنى مما قبلها اى ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعنى يوقع فى وهم السامع وظنه
ان غرض المتكلم ان يخرج شيا من افراد ما نفاه من النفى ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شى
من العيب يقال توهمت الشى اى ظننته واوهمته غيرى فاذا وليها اى الاداة صفة
مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على
المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة
مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتاخيذ القلوب والضرب الثانى من تاكيد المدح
بما يشبه الذم ان يثبت لشى صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء اى يذكر
عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشى اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له اى لذلك
الشى نحو انا افصح العرب بيد انى من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء
واصل الاستثناء فيه اى فى هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء

في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل
في مطلق الاستثناء الاتصال هو لما سلّم لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدّر
متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم
منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدّر الاستثناء في هذا الضرب
متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول
وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج
شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء
التاكيد ولا ياتي فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني
على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي لكون التاكيد في هذا
الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من الوجهين
واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدّر
السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدّر اللغو
ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثناء
متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك وكان
ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام وكانه قيل لا يسمعون
فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما
سلاما يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه
الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قوله سلاما وان امكن جعله من قبيل
اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك في الكلام
ان يذكر مستثنى منه ثم تاتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان يقول ما جاءني رجل
ولا امراة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل ومنه
اي تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون
العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان امنا

بايات ربنا اي ما تعيب شيئا منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله
ثم يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون
منا الا ان امنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كا
الضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن في
هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله
اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا انه
البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالاولان استثناء ان مثل قوله بيد اني من
قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثنا
لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه
المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم لم
بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه
يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة الاستثناء
يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد
التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر ويأتي منه
الضرب الاخر اعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهله والاستدراك
فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع و
هو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء اخر كقوله اي قول ابي الطيب نهبت من
الاعمار ما لو حويته اي جمعته لهنّئت الدنيا بانك خالد المدح بالنهاية في الشجاعة
اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه
سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنّاة بخلوده ولا معنى لتهنئة
احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت وجهان اخران
من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبئ عن علو الهمة
والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا

واهلها وذلك لان تهنية الدنيا انما هي تهنية لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان
لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه
فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر منصوب مفعول ثان ليضمن
وقد اسند الى المفعول الاول وهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام
اشعار بانه مسوق لاجله نحو قال في قول الشاعر ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا واسعفنا
فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم ادمج شكوى
الزمان في التهنئة فقد سميناه لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون مدمجة ولو جعل
التهنئة مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص
الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي ذلك الليل اجفاني كاني
اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة
تقلبي لاجفاني في ذلك الليل كاني اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى اخر اراد به الجنس
اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة
في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث
كنى من ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك
شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم
يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان ونبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه
ابدا لكن لما كان مريدا الوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على
انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه فان الودايع تستعاد اخر الامر
ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين
كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لي عمرو قبا ليت عينيه سوا فانه يحتمل تمني ان
تصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني خيرا او بالعكس فيكون ذما وتمني شر
قال السكاكي ومنه من التوجيه متشابهات القران باعتبار وهو احتمالها للوجهين
المختلفين وتفارقه باعتبار اخر وهو وجوب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابه

احد المعنيين قريب والاخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القران من قبيل
التورية والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما اتاك
مفاخر فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف
وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل
لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور وهو من نواحي ديار بكر
مالك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف فهما تعلم ان
الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظة كان الدال على الشك والمبالغة
اي وكالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها
بالمنظر الضاحي اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق
وضوء المصباح او المبالغة في الذم في قوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال
ادري اقوم ال حصن ام نساء وفيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله
اي وكالتحير والدهش في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد الله تالله يا ظبيات
القاع وهو المستوي من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر في اضافة ليلى
الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا استلذاذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال
والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله امنزلتي مي سلام عليكما هل الازمن اللاي
مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يدفع البكاء تلك الاثافي والديار البلاقع
وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق
انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا عليه السلام كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه
رجلا ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى
او في ضلال مبين وغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي من المعنوي القول بالموجب
وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء
حكم فتثبتها لغيره اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير
تعرض لثبوته له او نفيه عنه اي من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير

اولانيفاء عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل
ولله العزة ولرسوله وللمومنين فالاعز صفة وقعت فى كلام المنافقين كناية عن
فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت
الله تم فى الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمومنون ولم يتعرض
لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعنى الله ورسوله
ولا لنفيه عنهم والثانى حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله
اى حال كون خلاف مراده من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه بالحمل اى
يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت
مرارا قال ثقلت كاهلى بالايادى فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة
وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على ثقل عاتقه بالايادى والمنن
والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودادى اى طولت
الاقامة والاتيان وابرمت اى امللت وابرم ايضا احكم والتطول التفضل
الانعام ونحو قوله ابرمت ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر واخوان حسبتهم
دروعا وكانوها ولكن للاعادى وخلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن فى
فؤادى وقالوا قد صفت منا قلوب فقد صدقوا ولكن عن ودادى فالبيت الثالث
من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى اخر لم يقع
فى كلام الغير بل وقع فى ظنه لمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اى من المعنوى الاطراد
وهو ان تاتى باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير تكلف
فى السبك ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء فى تحدرها كالماء الجارى فى اطراده وسهولة
انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال
ثل الله عروشهم اى هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم
قد ثل عرشهم اى ان تبجحوا بقتلك فساروا يفرحون به فقد اثرت فى عزهم وهدمت
اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عم الكريم بن الكريم
بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام فى الضرب
المعنوى واما الضرب اللفظى من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه فى الكتاب
سبعة منه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما فى اللفظ اى فى التلفظ فيخرج التشابه
فى المعنى نحو اسد وسبع او فى مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او فى مجرد الوزن نحو
ضرب وقتل وجوه التشابه فى اللفظ كثيرة يجى تفصيلها والجناس ضربان تام وغير
تام والتام منه ان يتفقا اى اللفظان فى انواع الحروف فكل من الالف والباء و
التاء الى الاخر نوع من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو نفخ ونبح وفى اعدادها
وبه يخرج نحو الساق والمساق وفى هيأتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما
وضم الاخر فان هيئة الكلمة هى كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها
نحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبنى للفاعل وضرب المبنى للمفعول
وفى ترتيبها اى تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف
ووجه الحسن فى هذا القسم اعنى التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة
فان كانا اى اللفظان المتفقان فى جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين
او فعلين وحرفين سمى مماثلا لان التماثل هو الاتحاد فى النوع ثم الاسمان اما
متفقان فى الافراد او الجمعية بان يكونا مفردين نحو يوم يقوم الساعة اى القيمة
يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق
الاجال اجال والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش
والثانى جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو فلان طويل النجاد
الاول مفرد والثانى جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان كانا اى اللفظان
المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل واسم وحرف او فعل وحرف سمى مستوفى
كقوله اى قول ابى تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم
يحيى الكرم ويجدده وايضا تقسيم اخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اى لفظى التجنيس
التام مركبا والاخر مفردا سمى جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب

فان اتفقا اى لفظا التجنيس الذان احدهما مركب والاخر مفرد فى الخط خص هذا النوع
من جناس المركب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه فى الخط ايضا كقوله اى قول ابى الفتح البستى
اذا ملك لم يكن ذا هبة اى صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة اى غير باقية
وكقول ابى العلاء مطايا مطايا وجدكن منازل عنها البين عنى بمعزل فطى فعل ماض ويا
حرف النداء ومطايا منادى والالف واللام ... ... الحا
حص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين فى الخط كقول ابى
الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذى ضر مدير الجام لو جاملنا اى عاملنا
بالجميل فان قلت يدخل فى قوله والاخر باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من
كلمة وبعض كلمة كقول الحريرى ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهى الوبل حال
مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه والثانى مركب
من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجر مرة والمصاب الاول بالفتح مفعل
من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين فى الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب فى
المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم ان المركب ان كان مركبا
من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق صرح بذلك
فى الايضاح فى عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين فى انواع
الحروف واعدادها وهيأتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين فى ذلك فهو اربعة
اقسام لان عدم الاتفاق فى ذلك اما ان يكون بالاختلاف فى انواع الحروف
او فى اعدادها او فى هيأتها او فى ترتيبها لانهما لو اختلفا فى اثنين من ذلك او اكثر
حتى لم يبق الاتفاق الا فى النوع والعدد مثلا او فى الهيئة والعدد فقط لم يعد ذلك
من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا الحصر المذكور فى الاقسام الاربعة فقال وان
اختلفا هو عطف على الجملة الاسمية اعنى قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اى
هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اى لفظا المتجانسين فى هيئة الحروف فقط واتفقا
فى النوع والعدد والترتيب سمى التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر

والاختلاف قد يكون فى الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد
بالفتح واما لفظا الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق ونحوه اى نحو قولهم جبة البرد جنة البرد
فى كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف فى الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان
الراء من مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضى ان يكون مفرط ومفرط مختلفين
فى ... ... حرفين ... يرفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف
واحد ... فكانه فى الصورة حرف واحد زيدت فيه كيفية والى هذا اشار
بقوله والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف فعلى هذا الراء من مفرط حرف مكسور
كالراء من مفرط والاختلاف بينهما فى الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن
الثانى متحرك وهذا نوع اخر من الاختلاف غير الاول وغيره قولهم البدعة شرك الشرك
وقد يكون الاختلاف فى الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول
مفتوح ومن الثانى مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثانى ساكن وان اختلفا
فى اعدادها اى وان اختلف لفظا المتجانسين فى اعداد الحروف بان يكون حروف
احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا فى النوع والهيئة والترتيب سمى
الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما
حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما فى الاول او فى الوسط او فى الاخر والى هذا اشار
بقوله وذلك اى الاختلاف اما بحرف واحد فى الاول مثل والتفت الساق بالساق الى
ربك يومئذ المساق او فى الوسط نحو جدى جهدى او فى الاخر كقوله اى قول ابى تمام
يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من فى ايد صفة
... وفى اى يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض
... قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع
عاص من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى
عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه اى يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات
للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة ودمنا

سمي هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في الاخر مطرفا ووجهه حسنه الله يوم قيل ورد
لنوا الكلام كانهم من عواصم النواحي الكلمة التي مضت في بها تاكيد الاولى حتى اذا امكن اخرها
هنك ووعاه سمعك انصرف عنك خاتمة القوم حصلت فائدة بعد الياس منها واما باكثر
عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الاضمار واحدا وهو ما يكون الزيادة في الاخر كقولها
اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى من بين الجوانح
في الخط
سمي هذا الذي يكون اكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها يختلف لفظا
المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا
لبعد بينهما التشابه فيخرجان عن التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب
وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس
مضارعا وهو ثلثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق
طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الاخر نحو الخيل معقود بنواصيها
الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج
والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة
لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالها في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها
وبناء فعلة يدل على الاعتياد لا يقال ضحكة ولعبة الا للمكثر المعتود او في الوسط نحو
ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله انه
على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في عدم تقارب الهاء والحاء
نظر او في الاخر نحو واذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها
ان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة
لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الاخر يسمى هذا النوع
القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخر من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي
قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض واليهما اشار بقوله
نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاخفش حسامك فيه للاحباب

فتح ويدعك فيه للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وامن
روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين في اول البيت والمجانس
الاخر في اخره [illegible] الان اللفظين كانهما جناحان للبيت
... ذا ولي احد المتجانسين سواء كان جناسا
... الاخر المتجانس الاخر سمي الجناس مزدوجا
... نحو قولهم من طلب شيئا وجد
وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواصم عواصم وقواض قواضب
وكقولك حسامه للاولياء والاعداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين
في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله نعم والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو
يشفين وكقوله عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك
فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا وقد يعد في هذا النوع ما
ينظر فيه الى الحروف وانفصالها كقولهم في مسعود متى يعود وفي المستنصر تنصر وقيل
لمائل استصح نيته اين تصحيفه فقال بيت بتصحيفه ويلحق بالجناس شيئان
احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة
والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم
والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس
... بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الاخر من الحروف او
... بان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان
... القالين من القلى ونحو اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا
... تبين المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق
... الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق
ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليست من هذا القبيل وهو ظ ومن انواع التجنيس
تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى

قوله تعالى

باسمه ويجرون اذا ما قلبا ومنه اى من اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل
احد اللفظين المكررين اعني المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اى المتشابهين في اللفظ
دون المعنى او الملحقين بهما اى بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او
شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الاخر في اخره
الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون المتكررين
اخوان تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ... سائل الاول
من السؤال والثاني من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو واستغفروا
ربكم انه كان غفارا والرابع يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين
وهو في النظم ان يكون احدهما اى احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في
اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول وحشوه او اخره او صدر المصراع
الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما اخر وهو ان يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع الثاني
نحو في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر ورد المص تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز
على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول والمعتبر عند
اربعة وهو ان يقع اللفظ الاخر في صدر المصراع الاول وحشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني
وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما يصير اثنى عشر حاصلة
من ضرب اربعة في ثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه
الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة
يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلثة
اما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار ورد ذلك عشر مثالا اما
مكررين فما يكون احد اللفظين في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول
سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع وما يكون اللفظ الاخر في حشو
المصراع الاول مثل قوله اى قول الصمة بن عبد الله القشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد
العشية من عرار وهي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من بهار دفع في

...معولها قول في قوله اقول للصاحب والعيس تهوي بنا بين المنيفة
... انه قصتنا والرواحل تسرع بين هذين الموضعين واقول
... شميم عرار نجد فانا نعدمه اذا امسينا الخروج من ارض
... الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اى قول ابي تمام
... سي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرمات
... بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون
... الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني
نافع لي قليلها وقبله الما على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها
الالمام النزول القليل والتعريج على الشئ الاقامة عليه وانتصب معرج على
انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان التعلة يفهم من اضافة
التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة
مقيدة وقليلها فاعل نافع او مبتدأ ونافع خبره والضمير في قليلها للساعة اى
قليل التعريج في الساعة يعني قفا على الدار التي لو وجدتها ما هولة ما كان موضعها
... حشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن الماما الا تعريج ساعة
... يشتفي عليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فا
... البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اى قول القاضي
... لركاني من ملامكم سفاها هو الخفة وقلة العقل فداعي
... من الدعاء وما يكون المتجانس الاخر في حشو المصراع
... الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف فصح
... جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم
... ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب والمقصود بالتمثيل هو البلابل
الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب
السكاكي دون المص وما يكون المتجانس الاخر في اخر مصراع الاول مثل قوله اى

قول الحريري مشغوف بآيات المثاني اى القران قال الجوهري المثاني من القران كان
اقل من المائين ويسمى فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل صلوة ويسمى جميع ا
مثاني لاقتران اية الرحمة باية العذاب ومفتون برنات صوت المثاني اى نغ
اوتار المزامير التى ضم طاق منها الى طاق الواحد مثنى مفعل من التثنى ومايكون الملحق
الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اى قول القاضي
امليته فا
محض طرف ان لنز فيهم فلاح اى فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان
بالمتجانسين فايكون احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اى قول البحتري
ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة
والسجية التى ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصل المثل في ضرب
القداح فهما راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق ومايكون الملحق الاخر في حشو المصراع
الاول مثل قوله اى قول امرء القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه
بخزان اى اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعود ضرره اليه فلا يخزنه
على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله
اى قول ابي العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط
في الخصر اى البرودة يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم على فهذا ايضا مثال لما وقع
احد الملحقين في اخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثاني
من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق ومايكون الملحق الاخر في اخر المصراع
الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير
ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق ومايكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني
مثل قوله اى قول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد الطوسي حين استشهد نوى في
من كان يحمي به الودى ويغم صرف الدهر بابه الثغر وقد كانت البيض القواضب
اى السيوف القواطع في الوغى بواتر اى قواطع بحسن استعماله اياها فهي الان من بعده
بتر جمع ابتر اى لم يبق بعده من يستعملها استعماله فبتر وبواتر مما يجمعهما الاشتقاق

وكنا بواتر والبتر واما الامثلة الثلثة التى اهملها المص رحمه الله فمثال ما يقع احد اللفظين
الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق في اخر البيت والملحق الاخر في صدر المصراع
الاول ... ولاح يلحاني كحيري العناني الى ملحي فصحقا له من لائح لاح فالاول
... وقع الملحق الاخر في اخر المصراع الاول
... ص عان فالاول من عني يعني والثاني
... المصراع الثاني قول الاخر لعمري لقد
... حرف فالنزاء واوي من النزو والتري يائي
ومنه اى من اللفظي السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من القرينة باعتبار
كونها موافقة للكلمة الاخيرة من القرينة الاخرى كما سيجيء وقد يطلق على توافقهما
والى هذا اشار بقوله قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الاخر
وهو معنى قول السكاكي هو اى السجع في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية
هو لفظ في اخر البيت اما الكلمة براسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل
المذاهب ولا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد
... السكاكي بالاسجاع حيث قال انها في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطئة
... التى يقال بها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد
... فقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود
... كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات
... الالفاظ المتوافقة في اواخر القرائن فكما ان التقفية عنه
... السجع بمعنى المصدر ههنا توافقهما وهو اى السجع ثلثة اضرب مطرف
... الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم
اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اى وان لم يختلف الفاصلتان
في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اى اكثر ما في احدى
القرينتين مثل ما يقابله اى يقابل ما في احدى القرينتين من الاخرى في الوزن والتقفية

٤٤٢

والقرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان على ثلاث فقرات الاولين يحسبان فى عدة
واحدة ثم تاتى الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان يجي متساوية لهما كقوله تعالى
فاصحاب اليمين ما اصحاب اليمين فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود
… فطلت اوستا كان
… عيب فاحش لان
… الانسان عند سماعه
… لكن ربما الانتهاء الى غايته فيعثر دونها ثم السجع اما قصيرا وطويل والقصير هو احسن لقرب
الفواصل المسجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ
قليلة عسر مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان عن لفظين ومنه ما يكون
من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير
بان يكون تاليفه من احدى عشرة الى اثنى عشرة اكثره خمس عشرة لفظة كقوله
تعالى واذا اذقنا الانسان منا رحمة الاية فالاولى احدى عشرة والثانية
ثلاث عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اى اواخر فواصل القرائن
لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك فى كل صورة الا
بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو
ات فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن ات
… جايز فى القوافى ولا وافى بالغرض اعنى تزاوج
… يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون اتيك
… اى بالعدوات وهنانى الطعام ومرانى اى امرئنى واخذه
… حدث اى حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة
… فى ذلك قيل ولا يقال فى القرآن السجع لان السجع فى الاصل هدير
… ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة
اذ لا يقال الفواصل الالهية وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري فى النظم ايضا

ع
اى التوافق على حرف الاخر فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع
بزواجر وعظه بجميع ما فى القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى فى الوزن والتقفية
واما لفظة فهو فلا يقابلها شئ من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسجاع الاذان لكان
اكثر ما فى الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا فمتواز اى وان لم يكن ما فى احدى
القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو المتوازى وذلك
فى احدى القرينتين واكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين فى الوزن والتقفية جميعا
نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او فى الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا والعاصفات
عصفا او التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت
او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل
لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربعة شرائط اختيار مفردات الالفاظ
واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحدة من القرينتين
دالة على معنى اخر والا كان تطويلا كقول الصابى لا يبدكما اليمين بمجامعها ولا تحتبى
الالسن باللفاظها ولا يخلقه القصود بمرورها ولا يهرمه الدهور بكرورها والصلى
على من ما برى الكفر الا طمسه وعفاه ولا الشرك دسما الا ازاله وعفاه لو لام بين
بين مرور القصود وكرور الدهور ولا بين محو الاثر واعفاء الرسم تبلور واحسن
السجع ما تساوت قراينه نحو فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اعتدل ان
لم يتساو قراينه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل
صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم
ان يؤتى قرينة اخرى اقصر منها قصيرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان بعد قرينة مع
يكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر
الثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا كان
قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن
منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثماني لفظات والثاني تسع والا

ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به رُشدى واثرت به يدى وفاض به ثمدى هوالا
القليل واصله في الماء واورى به زندى اى صارت اورى وهنا عبارة عن الظفر
بالمطلوب واما اورى بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند
اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضمير في به يعود الى نصر المذكور في البيت السابق
وهو قوله شاهد نصرا ما حييت وانني ... من ... الشيء
عليه القول يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر يسمى التشطير ... جعل كل
من شطرى البيت سجعة مخالفة لاختها اى السجعة التي في الشطر الاخر وقوله
سجعة ينبغي ان ينتصب على المصدر اى يجعل كل من شطرى البيت مسجوعا
سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الاخر لا على انه مفعول الثاني لجعل لان
الشطر ليس بسجعة وعنوان تسمى كل فقرتين مسجعتين سجعة تسمية للكل باسم
جزئه فقول الحريري لما اقعدت غارب الاغراب وانات المتربة عن الاتراب
سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اى
قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله
مرتغب في الله اى راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اى منتظر ثوابه او خائف
عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير
مبتدأ وخبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه
جيش من الرعب ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع
العروض مقفاة مقفة الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول ... الضرب
اخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان
يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقوله امرئ
القيس افاطم مهلا بعد هذا التدلل وان كنت قد ازمعت هجرى فاجملى الثانية ان يكون
الاول غير محتاج الى الثاني واذا جاء جاء مرتبطا كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث

موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادي من مربوط الشبوع
التزب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني
لناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع
خامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع
... لان المصراعين ... في المصراعين كقول عبيد بن
كل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا ازدادت ...
... المعنى لكونه ... كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية
... مرتعا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة ياتي ذكرها في
... الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما
الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بالصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون
التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس
اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه
بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابقة خارجة مما نحن فيه ومنه اى من اللفظي
الموازنة وهي تساوى الفاصلتين اى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من
المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة
فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء
والثاني على الثاء اذ لا عبرة بتاء التانيث على ما بين في علم القوافي ومثل قوله
هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله
دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية
وحينئذ يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد به يشترط فيها التساوى
في الوزن ولا يشترط التساوى في التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص
من وجه لتصادقهما في نحو سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون
السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله

مثلا

وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هو

ان تكون الفاظ الفاصلتين متساوية في الوزن دون التقفية فليس كل سجع موازنة ولا كل موازنة سجعا

واصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع فكل سجع

وليس كل موازنة سجعا مبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن

تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا تساو

الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين او الاكثر

ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في

الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة

فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع لما كان كلام البعض يشعر بان الموازنة المفسرة

بما فسر به المماثلة مما يختص بالشعر اورد لهما مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها

تجري في النثر والنظم جميعا ولا يختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة

لا يختص بالنثر كما يسبق الى الوهم من قوله متساوي الفاصلتين فقال نحو واتيناهما

الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي نحو قول ابي تمام مها الوحش

اي نساء كالمها الا انها انس اي هذه النساء نواضر لا ذبول فيها الظاهر ان

الاية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه

اذ لا يتحقق تماثل الوزن في اتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع قول

البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اي من اللفظي

القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدات من حرفه الاخير الى الحرف

الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر

اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للاخر كقوله اراناه الاله

هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي القاضي

الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في النثر فقد اشار اليه

بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف

لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين

هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق

ثم عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح

النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود و

العدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت اثاره الجميلة

التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل والعاجز

فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء ثم الضدان ان كان قابلين للشدة

والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف

كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك

اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة به اعني الحركات الارادية

مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه

اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف

كان اولى بان يقال انه حي هذا كلامه ولا يخلو من اختلال لان الضدين القابلين للشدة

والضعف مثل العلم والجهل والقدرة والعجز وما سيقر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا

قبلت اسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف وكل من كان ذلك المعنى

فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك وسمى هذه

الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي ومن

العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده اي الاستعارة التي

استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد او التناقض منزلة

التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو قوله تعالى

فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر به

للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا

وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع

اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا

قمان لانه اى الجامع اما داخل فى مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله خير
الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها اى رجل فى شعفة فى غنيمة حتى
الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التى يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة
راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد فى سبيل الله او رجل
اعتزل الناس وسكن فى بعض رؤس الجبال فى غنم له قليل يرعاها ويكتفى بها فى امر معاشه ويعبد
حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل فى مفهومهما فان الجامع بين العدو
والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فى مفهومهما اى فى مفهوم العدو والطيران الا انه هو
فى الطيران اقوى منه فى العدو قال الشيخ فى اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو
اسدا ان الاشتراك ثمة فى صفة توجد فى جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف
الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة
وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا فى الجنس ثم قال والفرق بين استعارة
الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان مع ان فى كل من المرسن والطيران خصوص
وصف ليس فى الانف والعدو ان خصوص الوصف الكاين فى الطيران مرعى فى استعارته
للعدو بخلاف خصوص الوصف فى المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمه
ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما فى غليظ المشافر عد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان
لا يطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا انى كرهت مخالفة
السلف فانهم عدوها فى الاستعارات وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم فى الجملة ونبهت
على ذلك بان سميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بين الاستعارة وبينه انك تنقل
فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من واد واحد وهذا
بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما اصلا فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت
الجامع فى المستعار منه يجب ان يكون اشد واقوى والا لم يكن الاستعارة مفيدة وقد تقرر فى
غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا
فى مفهوم الطرفين قلنا امتناع الاختلاف انما هو فى الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء

جزء المركب من السواد والحلو مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما يجعل
داخلا فى مفهوم الطرفين لا فى ماهيته الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية
وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا فى
المفهوم مع كونه فى احد المفهومين اشد واقوى وفى كون استعارة الطيران للعدو من هذا
القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة داخلة فيه بل هى لازمة
له فى الاكثر كالجراة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال
بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض فى قوله
تعالى وقطعناهم فى الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة فى مفهومهما وهى فى
القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب السرد الذى هو ضم
حلق الدرع والجامع الضم الداخل فى مفهومهما الا انه فى الاول اشد واما غير داخل عطف
على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل و
نحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ فى اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن
فى تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل
الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل فى مفهوم الطرفين وعلى هذا قياس
ذلك اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك
الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف
بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار
له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل فى مفهوم الطرفين باعتبار انه غير
داخل فى مفهوم المستعار منه اعنى الاسد وايضا تقسيم اخر للاستعارة باعتبار
الجامع وهو انها اما عامية وهى المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا
يرمى او خاصية وهى الغريبة التى لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا
ارتفعوا به عن طبقة العامة والغرابة قد تكون فى نفس الشبه بان يكون
تشبيها فيه نوع غرابة كما فى قوله اى قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف

قربا لله بانه موذن وانه اذا نزل عنه والقى عنانه فى قربوس سرجه وقف مكانه الى ان
يعود اليه واذا احتبى قربوسه اى مقدم سرجه وفى الصحاح القربوس للسرج بعنانه
علك الشكيم الى انصراف الزاير والشكيمة هى الحديدة المعترضة فى فم الفرس واراد بالزاير
نفسه بدليل ما قبله عودة نه فيما ازور حبائى اهماله وكذلك كل مخاطر شبه هيئة وقوع
العنان فى موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبى فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه
من ركبتى المحتبى ممتدا الى جانبى ظهره ثم استعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه
بثوب او غيره لوقوع العنان فى قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة
الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان فى القربوس ممتدا
الى جانبى الفم بهيئة وقوع الثوب فى ظهر المحتبى ممتدا الى جانبى الساقين حتى يكون الظهر
بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه اولا
لان الركبتين متصاعدتين اشبه بالقربوس والثوب فى الركبتين مايل الى العلو ثم
عند منتقلا الى الظهر كما ان الطرف الذى يلى القربوس من العنان اعلى من الذى
يلى فم الفرس وقد يحصل الغرابة بتصرف فى العامية كما فى قوله ولما قضينا من منى
كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهارى رحالنا ولم ينظر
الغادى الذى هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطى الا
باطح الدهم جمع الدهماء ومعنى السود والمهارى جمع مهرية وهى ناقة منسوبة الى مهرة
بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى
اى لما فرغنا من اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا
الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السايرون فى الغداة السايرين فى الرواح
للاستعجال اخذنا فى الاحاديث واخذت المطايا فى سرعة المضى استعار سيلان
السيول الواقعة فى الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا فى غاية السرعة المشتملة
على لين وسلاسة والتشبيه فيها ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف
والغرابة اذ اسند الفعل يعنى قوله سالت الى الاباطح دون المطى او اعناقها

[illegible] حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما فى قوله تعالى واشتعل الراس شيبا وادخل
الاعناق فى السير لان السرعة والبطء فى سير الابل يظهران غالبا فى الاعناق و
يتبين امرهما فى الهوادى وساير الاجزاء تستند اليها فى الحركة وتتبعها فى الثقل
والخفة وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل
كما فى قول امرء القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد
وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذى صلب يزيد شيء فى
طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل
على قلب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اى يثقل به والظاهر
ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال وباعتبار الثلثة اى
المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له
اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسى والمستعار له عقلى او بالعكس فهذه
اربعة اقسام والجامع فى الثلثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت فى بحث التشبيه
والقسم الاول ينقسم الى ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسى او عقلى او مختلف
بعضه حسى وبعضه عقلى فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كان حسيين
فالجامع اما حسى نحو فاخرج لهم عجلا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان
الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط التى سبكتها نار السامرى عند القائه فى تلك الحلى
ذلك الحيوان ان كان على شكل التربة التى اخذها من موطئ فرس جبرئيل ع والجامع الشكل
فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار
انه فرس بجامع الشكل والجميع اى المستعار منه والمستعار له والجامع حسى يدرك بال
بصر وتمام عدة السكاكى من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه
هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هيئة الانبساط الذى هو فى النار اقوى
والجميع حسى والقرينة هو الاشتعال الذى هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل
الاستعارة بالكناية صح للسكاكى ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة

والمكنى عنها بخلاف الثم فان كلامه في المصرحة وزعم المص ان فيه تشبيهين الاول تشبيه
الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار
الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة
تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على قوله اما حسي يعني ان الاستعارة
التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار
منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع
القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على اخر اي حصول امر عقيب
امر اخر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف
الضوء عن مكان الليل وهو معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار
على اي
عليها يسترها بضوءه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما
يكشف الشيء الطاري على الشيء الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار
كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب
المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم
مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور
النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي
ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور
هنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقي في
وذلك عار ظاهر اي زائل قال ابو ذويب وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة
ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام
من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون
بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة
عن الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني و
غيرهما الى الاول واستعمال الفاء في قوله تم فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما

واما على قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة مترتبا غير متراخ وهذا
يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار
المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الاية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من
الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل
الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج
النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج
كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع
فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس من الهوا ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت
الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم
في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعلا السلخ بمعنى الاخراج
دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية لذلك لا شك ان الشيء انما يكون اية اذا اشتمل على
نوع استغراب واستعجاب بحيث الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام
عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتامل واما مختلف بعضه حسي وبعضه
عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهي حسية و
نباهة الشان وهي عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرته وقوعه ولانه
في الحقيقة استعارتان الجامع في احديهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا
يكون نوعا اخر فقال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه يتنوع الى خمسة انواع
تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة والا عطف
على قوله ان كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان
نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اعني النوم والمستعار له الموت
والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت ثم اعتبر التشبيه في المصدر وجعلت
الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه
فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول

تفتقر

او غير صفة كاسم الزمان والمكان والالة ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد
لا مجرد البعث والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار
منه الرقاد تغيير الكلام وتحقيقا ويكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع
يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت هو المستعار
له اقوى فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة
فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله تعالى هذا ما وعد الرحمن
وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث
وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث
الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف
على اما عقليان اي احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع
بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التاثير
وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى
ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما تضرب القبة او الخيمة على من فيها او
جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فلزمه
فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له
تثبيت الذلة او الصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة
تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد
الضرب المعدى بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان
والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو
حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة
باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما
دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف
فاصلية اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير

قوله

للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم في نحو
رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة
تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل
التفضيل واسم الزمان والمكان والالة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد
التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به
في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك
جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة
غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر
واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع
باسل كما ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء
الزمان والمكان والالة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت
طيب وغير ذلك ولا يغرنك اوصافا البتة وهم ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل
بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة
بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان
والالة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة
اصلية فيها لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا
بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه
بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد ولا
ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والالة هو المعنى القائم
بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي
ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال
على نفس الذات وح يكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في الاولين اي الفعل
وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما يتعلق به معنى

الثلثة

الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها
مثل قولنا من معناه ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني
الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي
متعلقات بمعانيها اي اذا افادت تلك الحروف معاني ترجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام
فقول المص في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما سنشير اليه فقرينة
التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي فقرينة تشبيه دلالة
الحال بنطق الناطق في ايضاح المعاني وايصالها الى الذهن ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل
المذكور فيستعار له لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في
المصدر اصلية وفي الفعل والوصف تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة
لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم
وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة قلت ان اللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين
وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة
والاخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة
في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني شفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح
به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وح يصح التمثيل على احد الاعتبارين
فاستحسنه ونفرد التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى آل فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي فقرينة تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد
الالتقاط بعلته اي بعلة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على
الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة
الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المص مأخوذ
من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانهم لم يلتقطوه لذا
الا للتعليل ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة

التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على
مذهب المص لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت
اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ
ثم هذا موجه على ان يكون الاستعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في نفس تشبيه العداوة
مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام
التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة
بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء
بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن
على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة
للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية
والغرضية وتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث
استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه في امثال ذلك فيما
دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر
في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه
في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار
قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل
نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في
امام قتل البخل واحيى السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود
ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي نقريهم
لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد باللهذميات
طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري و
[illegible] القطع [illegible] زد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني لهذميات قرينة على ان
نقريهم استعارة وقد يكون [illegible] المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري واقري

السامع امانطقت بيانا يعود الحروف الشوبا فان علق اوى بكل من السامع والحيوان دليل
على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر
استعارة او الجميع اعنى الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرى حرب بنى فلان اعناق الاعادى اى
بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكى فى ذلك بقول الشاعر تقرى الرماح رياض الحزن من زهر
اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعنى فى الاجفان متعلق بسرى
لا بتقرى وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى فى الحقيقة السير
بالليل فليس بشئ لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال هذا فرقا بينها
على كما يجوز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قلت زيدا اذا ضربته
ضربا شديدا او اما القرينة فى الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار اخر غير اعتبار
الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لا تقترن بشئ يلائم المستعار منه او
ترن بما يلائم المستعار له او ترن بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة وهى ما لم تقترن
بصفة ولا تفريع اى تفريع كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه نحو عندى اسد
والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوى على ما مر فى بحث القصر والثانى مجردة وهى
ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اى قول كثير غمر الرداء اى كثير العطاء استعار الرداء
للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذى
يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعنى قوله اذا تبسم
ضاحكا اى شارعا فى الضحك اخذا فيه غلقت لضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن
فى يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعنى اذا تبسم غلقت رقاب امواله فى ايدى السائلين
وعليه قوله فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان
كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان فى
الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة
فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن
الملابس فانه فى المستعار له هو ما يبدو عند الجوع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة